ILC.110/VI

منظمة العمل الدولية

العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

مؤتمر العمل الدولي
الدورة 110، 2022

التقرير السادس

◄ العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

البند السادس من جدول الأعمال

مكتب العمل الدولي، جنيف

ISBN 978-92-2-036644-8 (print)
ISBN 978-92-2-036645-5 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠٢٢

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ترد المعلومات بشأن منشورات مكتب العمل الدولي والمنتجات الرقمية على الموقع التالي: www.ilo.org/publns.

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع Confrep-ILC110(2022)-VI-[ENTER-220127-001]-Ar.docx
طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

المحتويات

الصفحة

المختصرات ٥
مقدمة ٧
الفصل ١ - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جميع أنحاء العالم ١١
معالم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ١١
الاستعراضات الإقليمية ١٦
أفريقيا ١٦
الأمريكتان ١٨
الدول العربية ٢١
آسيا والمحيط الهادئ ٢٢
أوروبا وآسيا الوسطى ٢٤
الفصل ٢ - الإسهامات في العمل اللائق والتنمية المستدامة ٢٩
استحداث فرص العمل وتوليد الدخل ٣٠
الحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية ٣٣
الحقوق في العمل ٣٦
المساواة بين الجنسين ٣٨
الحوار الاجتماعي ٣٩
الانتقال إلى الاقتصاد المنظم ٤٠
منع الأزمات والتعافي منها وتعزيز السلام والقدرة على الصمود ٤١
انتقال رقمي عادل ٤٤
انتقال عادل إلى الاستدامة البيئية ٤٤
الفصل ٣ - العلاقة مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية ٤٧
الحكومات ٤٧
منظمات العمال ٤٨
منظمات أصحاب العمل ٥٠
الفصل ٤ - إجراءات المكتب بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ٥٣
السياق التاريخي ٥٣
البرامج الجارية ٥٤
السياسات والشراكات في مجال التعاون الإنمائي ٥٦
تعزيز القدرات ٥٧

الفصل ٥ - العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني: التحديات والفرص والاتجاهات المستقبلية ٥٩
تشجيع بيئة مؤاتية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني..... ٦٠
الأعمال المستقبلية للمكتب بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ٦٢
المرفق ٦٣

المختصرات

ASEAN	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
CEPES	الاتحاد الإسباني لأصحاب العمل في الاقتصاد الاجتماعي
CIRIEC	المركز الدولي للبحوث والمعلومات بشأن الاقتصاد العام والاجتماعي والتعاوني
COPAC	لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها
EURICSE	المعهد الأوروبي للبحوث في مجال التعاونيات والمؤسسات الاجتماعية
GCC	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ICA	الحلف التعاوني الدولي
ICMIF	الاتحاد الدولي للتأمين التعاوني والتعاضدي
ILO	منظمة العمل الدولية
MERCOSUR	السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OSH	السلامة والصحة المهنيتان
RIPESS	شبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين القارات
SEWA	رابطة النساء العاملات لحسابهنّ الخاص (الهند)
SME	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
SSE	الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
Turin Centre	المركز الدولي للتدريب، التابع لمنظمة العمل الدولية (مركز تورينو)
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
UNRISD	معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية
UNTFSSE	مجموعة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني
WIEGO	رابطة النساء في مجال عولمة وتنظيم العمالة في الاقتصاد غير المنظم
2030 Agenda	برنامج عام ٢٠٣٠

مقدمة

١. قرر مجلس الإدارة في دورته ٣٤١ (آذار/ مارس ٢٠٢١) أن يضع في جدول أعمال الدورة ١١٠ (٢٠٢٢) لمؤتمر العمل الدولي بنداً يتعلق بالعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل المناقشة العامة.[١]

٢. **ومهّد هذا القرار الطريق لما سيكون أول مناقشة شاملة بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في منظمة العمل الدولية.** وعلى الرغم من أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليس جديداً، فقد ازدادت أهميته السياسية وإطلالته بشكل ملحوظ منذ مطلع القرن. ويعترف إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (٢٠٠٨) بأنّ الاقتصاد الاجتماعي القوي أساسي لاستدامة التنمية الاقتصادية وفرص العمالة. ويقرّ إعلان مئوية منظمة العمل الدولية بشأن مستقبل العمل (٢٠١٩) بالدور الذي يضطلع به الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في توليد العمل اللائق والعمالة المنتجة وتحسين مستويات المعيشة للجميع. ويعترف النداء العالمي لمنظمة العمل الدولية العالمية من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود (٢٠٢١)، بدور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق انتعاش واسع النطاق وغني بالوظائف، يترافق مع توفير فرص العمل اللائق للجميع. وعليه، فقد حان الوقت لمناقشة القيمة المضافة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق وفي تعزيز التنمية المستدامة.

٣. **وتشير ثلاثة معايير من معايير العمل الدولية الحديثة إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إشارةً مباشرةً.** وتشدد توصية تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣) على أنّ المجتمع المتوازن يتطلب وجود قطاع عام وقطاع خاص قويين فضلاً عن قطاعات تعاونية وتعاضدية وقطاعات أخرى اجتماعية وغير حكومية قوية. وتقرّ توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤) بتعاونيات ووحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتبارها وسيلة لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، وتعترف في الوقت نفسه بأنها يمكن أن تعمل في الاقتصاد غير المنظم. وتسلّم توصية العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، ٢٠١٧ (رقم ٢٠٥) بالدور الذي تضطلع به التعاونيات ومبادرات الاقتصاد الاجتماعي الأخرى في إتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود.

٤. **ويرتبط تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني القوي أيضاً بتعزيز المنشآت المستدامة.** وقد أدى تأثير أزمة كوفيد-١٩ إلى تفاقم مواطن العجز الموجودة أصلاً في العمل اللائق وتزايد الفقر واتساع أوجه انعدام المساواة، وإلى الكشف عن الفجوات الرقمية داخل البلدان وفيما بينها.[٢] وفي وقت تتزايد فيه الدعوات إلى اتّباع طرق جديدة لمزاولة الأعمال، يمكن أن يوفر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أساساً لنموذج منشأة يعزز الشمولية والاستدامة والقدرة على الصمود.[٣] ووحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هي منشآت مستدامة بقدر قابليتها للاستمرار اقتصادياً واتّباعها قيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومبادئه، على نحو ما ورد في الفصل ١، التي ترشدها نحو إيلاء الأولوية لكرامة الإنسان والاستدامة البيئية والعمل اللائق بدلاً من السعي المشروع إلى الربح.[٤]

٥. **وتوقعت منظمة العمل الدولية منذ نشأتها أهمية التعاونيات - التي تشكل الجزء الأكثر تنظيماً من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في العديد من بلدان العالم[٥] - لتحقيق ولايتها.** وتنص المادة ١٢ من دستور منظمة العمل الدولية على أنّ لمنظمة العمل الدولية "أن تتخذ ترتيبات مناسبة تسمح لها بإجراء ما تراه مستصوباً من مشاورات مع المنظمات الدولية غير الحكومية المعترف بها، بما في ذلك المنظمات الدولية لأصحاب العمل وللعمال والمزارعين والتعاونيين". ومنذ عام ١٩١٩، أقيمت علاقات رسمية بين منظمة العمل الدولية والحلف التعاوني الدولي. ووردت التعاونيات في معايير العمل الدولية منذ عام ١٩٤٧. وتوفر التوصية رقم ١٩٣ إطاراً لوضع السياسات والتشريعات التعاونية في القرن الحادي والعشرين.

---

[١] مكتب العمل الدولي، *محضر أعمال الدورة ٣٤١ لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي*، الوثيقة GB.341/PV، ٢٠٢١، الفقرة ٥٠.

[٢] مكتب العمل الدولي، *نداء عالمي من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود*، ٢٠٢١، الفقرة ٣.

[٣] المشروع: "ترى الوحدة المؤسسية المشروع على أنه المنتج للسلع والخدمات. وقد يقصد بمصطلح "مشروع" شركة أو أشباه شركة أو مؤسسة غير هادفة للربح أو مشروع مشترك". الأمم المتحدة، *نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨*، ٢٠٠٩، الفقرة ٥-١.

[٤] مكتب العمل الدولي، الاستنتاجات بشأن تعزيز المنشآت المستدامة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٦، جنيف، ٢٠٠٧. تشير الاستنتاجات صراحة إلى التعاونيات.

[٥] انظر: David Hiez, *Guide to the Writing of Law for the Social and Solidarity Economy* (SSE International Forum, 2021).

٦. **وتقود منظمة العمل الدولية جهود تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني داخل منظومة الأمم المتحدة.** ففي عام ١٩٧١، شاركت منظمة العمل الدولية في تأسيس لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها. وهي شراكة متعددة أصحاب المصلحة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات التعاونية التي تدعم تعزيز الأنشطة المتعلقة بالتعاونيات وتطويرها. وفي عام ٢٠١٣، شاركت المنظمة في تأسيس مجموعة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التي تضم ١٨ وكالة من وكالات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصفة أعضاء و١٤ منظمة من منظمات المجتمع المدني ومعاهد البحوث بصفة مراقبين. وبالنظر إلى الدور الرائد الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في هذه المنابر متعددة الأطراف، ستكون المناقشة العامة مجدية في تعزيز المزيد من الاتساق ضمن النظام متعدد الأطراف بشأن دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز التنمية المستدامة من خلال العمل اللائق.

٧. **وفي ضوء الأهمية المتزايدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تقتضي الحاجة مزيداً من التوضيح فيما يتعلق بتعريفه وقياسه وحجمه وتأثيره وحدوده وإمكاناته.** اكتسب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إطلالةً للدور الذي يضطلع به في خلق واستدامة الوظائف وتقديم الخدمات للأعضاء والمستخدِمين والمجتمعات المحلية خلال جائحة كوفيد-١٩ العالمية.[٦] والمناقشة العامة هي أول نقاش رفيع المستوى في أي صندوق أو برنامج أو وكالة ضمن منظومة الأمم المتحدة بشأن الإمكانات الإنمائية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وينبع الدور الريادي لمنظمة العمل الدولية في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من ولايتها الدستورية. ويعكس كذلك التوافق بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مما يسخّر الاقتصاد لخدمة الناس والكوكب، وولاية منظمة العمل الدولية المتمثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية وبرنامج العمل اللائق. ومن المسؤولية الدستورية لمنظمة العمل الدولية، المنبثقة عن إعلان فيلادلفيا لعام ١٩٤٤، دراسة السياسات والتدابير الاقتصادية والمالية والنظر فيها في ضوء الهدف الأساسي المتمثل في أنّ "لجميع البشر، أياً كان عرقهم أو معتقدهم أو جنسهم، الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص".[٧]

٨. **ووفقاً لما وافق عليه مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته ٣٤١ (آذار/ مارس ٢٠٢١)، تضم النتائج المتوخاة من المناقشة العامة استنتاجات وقراراً بهدف توفير المزيد من الإرشاد للمنظمة.** وهذه النتائج المتوخاة هي كالتالي:

- تقديم تعريف عالمي لمصطلح "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، بما في ذلك المبادئ والقيم المرتبطة به؛
- تقييم مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق العمل اللائق وإدارة وتعزيز الدعم الشامل للناس طوال التحولات التي يواجهونها على مدار حياتهم المهنية؛
- توفير مبادئ توجيهية سياسية للدول الأعضاء التي ترغب في إرساء بيئة مؤاتية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الوطني؛
- تزويد المكتب بالإرشادات حول كيفية المشاركة في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال التعاون الإنمائي؛
- تشجيع المكتب على إقامة مجموعة واسعة من الشراكات مع المؤسسات والمنظمات والوكالات التي تمثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو تشارك في النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والإبقاء عليها.[٨]

٩. **ينقسم هذا التقرير إلى خمسة فصول على النحو التالي:**

- يحدد الفصل ١ معالم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جميع أنحاء العالم ويستفيض في شرح الدعائم الأساسية للمفهوم ويقترح تعريفاً له بهدف مناقشته. ويقدم الفصل أيضاً لمحات عامة إقليمية عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- يقدم الفصل ٢ دليلاً على مساهمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أولويات التنمية العالمية التي يحددها برنامج العمل اللائق وبرنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الأوسع نطاقاً (برنامج عام ٢٠٣٠).

---

[٦] انظر:
OECD, "Social economy and the COVID-19 crisis: current and future roles", OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19), 2020.

[٧] إعلان فيلادلفيا، الجزء ثانياً (أ).

[٨] مكتب العمل الدولي، *جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي: جدول أعمال الدورات المقبلة للمؤتمر*، الوثيقة GB.341/INS/3/1(Rev.2)، ٢٠٢١، الملحق الأول، الفقرة ٨.

- يناقش الفصل ٣ علاقة الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال عرض أمثلة من جميع أنحاء العالم.
- يصف الفصل ٤ عمل المكتب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع التركيز بشكل خاص على الخلفية التاريخية والبرامج الحالية وسياسات التعاون الإنمائي والشراكات والأنشطة المتعلقة بتنمية القدرات.
- يناقش الفصل ٥ كيفية المضي قدماً في سبيل تعزيز مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في العمل اللائق والتنمية المستدامة. ويشدد الفصل على أهمية تعزيز بيئة مؤاتية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ويناقش الروابط بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومستقبل العمل ويقترح سبلاً لعمل المكتب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مستقبلاً.[٩]

[٩] الإشارات إلى الأسماء أو المنشورات والأمثلة الواردة في هذا التقرير لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أنّ إغفال ذكر اسم أو منشور أو مثال معين ليس علامة على عدم إقراره. وتعتمد الأدلة التجريبية المذكورة إلى حد كبير على مصادر ثانوية يعتقد أنها موثوقة. ولا يضمن المكتب دقة أو اكتمال أي من هذه المعلومات، بما يشمل الروابط إلى مواقع إلكترونية، ولا يتحمل أي مسؤولية للتحقق من أي من هذه المعلومات.

الفصل ١ - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جميع أنحاء العالم

معالم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

١٠. **"الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" مصطلح جامع يشمل مجموعة واسعة من الوحدات المؤسسية.**[١٠] واحتلّ هذا المصطلح مكانة بارزة في منظومة الأمم المتحدة مع إنشاء مجموعة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وفي الوثائق الرسمية لمنظمة العمل الدولية مثل إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل (٢٠١٩) والنداء العالمي لمنظمة العمل الدولية من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود (٢٠٢١). بيد أنّ هذا المصطلح ليس معترفاً به حالياً على المستوى العالمي. وتشمل مصطلحات أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ضمن ما تشمل، "الاقتصاد الاجتماعي" و"القطاع الثالث" و"المنشأة الاجتماعية" و"القطاع غير الهادف للربح" و"الاقتصاد التضامني" و"الاقتصاد البديل" و"الاقتصاد الشعبي".[١١]

١١. **وتعكس هذه المصطلحات المختلفة تنوّع التقاليد.** ورهناً بالسياق، يمكن أن تُستخدم المصطلحات باعتبارها مرادفات لمصطلح "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" أو تكون مختلفة عنه بدرجات متباينة من حيث مراجعها ودلالاتها. وفي هذا التقرير، يُستخدم مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، وهو مصطلح واسع بما يكفي لاستيعاب مختلف التقاليد والوقائع في جميع البلدان والأقاليم.

١٢. **ومنذ مطلع القرن، اعتمد ما لا يقل عن ٢٠ بلداً تشريعات بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.** وتم وضع تشريعات وطنية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دولة بوليفيا المتعددة القوميات وكابو فيردي والكاميرون وكولومبيا وكوستاريكا وجيبوتي واكوادور وفرنسا واليونان وهندوراس ولكسمبرغ والمكسيك والبرتغال ورومانيا والسنغال وسلوفاكيا واسبانيا وتونس وأوروغواي وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وتعكف بلدان أخرى حالياً مثل البرازيل والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا، على إعداد سياسات وطنية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. واعتمدت بعض البلدان، بما في ذلك الأرجنتين (إنتري ريوس وميندوزا وريو نيغرو) وبلجيكا (بروكسل ووالون) والبرازيل (ميناس جيرايس من بين ولايات أخرى) وكندا (كيبيك) وإيطاليا (إميليا رومانيا من بين مناطق أخرى)، تشريعات بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى دون الوطني. وفي العديد من البلدان، بما في ذلك شيلي ومالي ونيكاراغوا، تم بموجب القانون إنشاء هيئات حكومية تُعنى بالمسائل المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

١٣. **وينبغي للتعريف المناسب للاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يحدد من يفعل ماذا وكيف ولماذا (بعبارة أخرى، من هي الجهات الفاعلة في هذا الاقتصاد وما هي الأنشطة التي يستند إليها وما هي المبادئ والقيم التي ينطوي عليها).** وثمة فهم مشترك للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ناشئ عن وضع التشريعات والأطر الإحصائية لهذا الاقتصاد. وفي حين أنّ هناك توافقاً متنامياً في الآراء حول قيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لا يوجد أي اتفاق عالمي على أشكال المنظمات التي تندرج في إطاره. وعلى الرغم من أنّ التعريف المتفق عليه عالمياً قد لا يستوعب بالكامل تنوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جميع أنحاء العالم، فإنّ غياب هذا التعريف يعوق التمثيل المناسب للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في سياسات واستراتيجيات التنمية الدولية. كما أنه يعوق تجميع إحصاءات عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تكون شاملة وموثوقة وقابلة للمقارنة دولياً.

---

[١٠] الوحدة المؤسسية هي "كيان اقتصادي له القدرة في حد ذاته على تملك الأصول وتحمل الالتزامات والاشتراك في الأنشطة الاقتصادية وفي المعاملات مع الهيئات الأخرى". تشمل الوحدات المؤسسية المؤسسات غير المالية والمؤسسات المالية والحكومة العامة والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر المعيشية. انظر الأمم المتحدة وهيئات أخرى، الفقرة ٤-٢.

[١١] انظر:
Frank Moulaert and Oana Ailenei, "Social Economy, Third Sector and Solidarity Relations: A Conceptual Synthesis from History to Present", *Urban Studies*, Vol. 42, No. 11 (2005): 2037–2053.

١٤. ويمكن اعتبار أنّ مجموعة القيم التي تميز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن سائر فروع الاقتصاد، كما يتجلى في التشريعات الوطنية ودون الوطنية، تندرج ضمن خمس فئات مختلفة، على النحو المبيّن أدناه:[١٢]

- رعاية الناس والكوكب: التنمية البشرية المتكاملة وتلبية احتياجات المجتمع المحلي والتنوع الثقافي والثقافة الإيكولوجية والاستدامة.
- التكافؤ: العدل والعدالة الاجتماعية والمساواة والإنصاف والنزاهة وعدم التمييز.
- التكافل: التضامن والمعونة المتبادلة والتعاون والتماسك الاجتماعي والإدماج الاجتماعي.
- الاستقامة: الشفافية والأمانة والثقة والمساءلة والمسؤولية المشتركة.
- الإدارة الذاتية: التسيير الذاتي والحرية والديمقراطية والمشاركة وتفريع السلطات.

١٥. وتعمل مجموعة من مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تفعيل قيمه. وعلى الرغم من أنه يمكن تطبيق قيمة معيّنة أو مبدأ معيّن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني خارج نطاقه، فإنّ مجموعة القيم والمبادئ التي تميز هذا الاقتصاد هي التي تمنحه مجتمعةً نوعاً من الاتساق. واحتلت خمسة مبادئ للاقتصاد الاجتماعي والتضامني مكانة بارزة في التشريعات الأخيرة بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهي:[١٣]

- **الغرض الاجتماعي أو المصلحة العامة:** تهدف وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى تلبية احتياجات أعضائها أو احتياجات المجتمع المحلي أو المجتمع الذي يعملون أو يعيشون فيه، عوضاً عن تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح. وقد يكون الهدف منها غرضاً اجتماعياً أو ثقافياً أو اقتصادياً أو بيئياً أو مزيجاً من هذه الأهداف. والغاية من تعزيز التضامن الداخلي والتضامن مع المجتمع بشكل عام هو التوفيق بين مصالح أعضائها أو مستخدميها أو المستفيدين منها والمصلحة العامة. وتشير بعض القوانين الوطنية إلى هذا المبدأ على أنه "إيلاء الأولوية للناس والغرض الاجتماعي على الربحية".
- **حظر أو تقييد توزيع الأرباح:** يجب أن تستخدم وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني النتائج الإيجابية (ربح أو فائض) التي تحققها وفقاً لغرضها.[١٤] وتُفرض على الوحدات غير المحظور عليها توزيع الأرباح، قيود كبيرة تحد من قدرتها على توليدها وتوزيعها. أما الوحدات التي توزع الفائض، فإنها تقوم بذلك على أساس النشاط الذي يضطلع به أعضاؤها، مثل العمل المؤدى أو الخدمات المقدمة أو الاستخدام أو الرعاية، وليس على أساس رأس المال المستثمَر. وفي حالة بيع هذه الوحدات أو تحويلها أو حلها، تكون الكثير منها ملزمة قانوناً بتحويل أية إيرادات محتملة أو أصول متبقية إلى وحدة مماثلة تخضع للقيود نفسها. وتشير بعض القوانين الوطنية إلى هذا المبدأ على أنه "إيلاء الأولوية للناس والعمل على رأس المال".
- **الإدارة الديمقراطية والتشاركية:** تنص القواعد المطبقة على وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الإدارة الديمقراطية والتشاركية والشفافة، مما يمكّن أعضاءها من أخذ زمام الأمور من خلال المشاركة النشطة في وضع السياسات واتخاذ القرارات ومن خلال مساءلة الممثلين المنتخبين. ويتمتع الأعضاء في الوحدات الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بحقوق تصويت متساوية (صوت واحد لكل عضو). كما تُنظَّم الهيكليات الأفقية والعمودية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تنظيماً ديمقراطياً.
- **التعاون الطوعي:** المشاركة في وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليست إجبارية أو إلزامية، ويجب أن تنطوي على عنصر اختيار هام. وينضم الأعضاء والمستخدمون إلى وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ويبقون فيها طواعية وبحرية دون فرض عقوبة أو التهديد بفرض عقوبة على عدم مشاركتهم. ويجوز لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تشارك في تعاون طوعي ودعم متبادل مع وحدات أخرى، بما يستحدث هيكليات عمودية وأفقية.

---

[١٢] تستند قيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الواردة في القائمة إلى استعراض أجراه المكتب للتشريعات المختارة بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الأرجنتين (إنتري ريوس) وكابو فيردي وهندوراس والمكسيك والبرتغال وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وتشير كلها صراحةً إلى قيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

[١٣] تستند مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الواردة في القائمة إلى استعراض للتشريعات المختارة بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الأرجنتين (إنتري ريوس وميندوزا) وبلجيكا (والون) وبلغاريا وكابو فيردي والكاميرون وكندا (كيبيك) وكولومبيا وجيبوتي واكوادور وفرنسا واليونان وهندوراس ولكسمبرغ والمكسيك والبرتغال ورومانيا والسنغال وسلوفاكيا واسبانيا وتونس وأوروغواي وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

[١٤] في التعاونيات، يُستمد الفائض من المعاملات مع الأعضاء، في حين يُستمد الربح من المعاملات مع غير الأعضاء، إن وجدت. هاجن هنري، *المبادئ التوجيهية لتشريعات التعاونيات: الطبعة الثالثة المنقحة* (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢).

- **الاستقلال الذاتي والاستقلالية:** تتمتع وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالإدارة الذاتية. ويجب أن تكون منفصلة ومستقلة عن السلطات العامة والكيانات الأخرى خارج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ويجب ألا تخضع لتدخل أو رقابة لا داعي لهما. وإذا أبرمت اتفاقات مع وحدات أخرى أو مع جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص أو جمعت الأموال من مصادر خارجية، فعليها أن تقوم بذلك وفق شروط تتسق مع قيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

١٦. **وإنتاج السلع والخدمات هو النشاط الرئيسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي تستهدفه التشريعات الوطنية.** وتشير بعض القوانين الوطنية أيضاً إلى الاستهلاك. وفي العادة، تقوم قوانين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تتناول تراكم الأصول بفرض قيود على هذا التراكم. وفي جميع أنحاء العالم، تندرج الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار جميع أقسام التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح ٤).[١٥]

١٧. **والجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هي وحدات مؤسسية تنتسب إلى مجموعة قيم ومبادئ هذا الاقتصاد.** وتتيح التشريعات الوطنية والتعاريف الدولية تحديد مجموعة متنوعة من الأشكال التنظيمية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التعاونيات والتعاضديات والجمعيات والمؤسسات وجماعات المساعدة الذاتية والمنشآت الاجتماعية، على النحو الوارد أدناه.

- **التعاونية** هي "جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معاً طواعية لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة عن طريق منشأة مملوكة ملكية جماعية ويشرف عليها ديمقراطياً".[١٦]

- **التعاضدية** هي جمعية يتم تنظيمها من قبل أفراد يسعون إلى تحسين وضعهم الاقتصادي من خلال النشاط الجماعي. وهي تختلف عن التعاونية من حيث أنها آلية لمشاركة المخاطر سواء الشخصية أو الخاصة بالممتلكات، من خلال اشتراكات دورية لصندوق مشترك.[١٧]

- **الجمعية** هي كيان قانوني يعمل أساساً في إنتاج خدمات غير سوقية للأسر أو المجتمع بوجه عام، وتتكون موارده الأساسية من الإسهامات التطوعية. وتقوم الجمعيات القائمة على المجتمع أو الشعبية على أساس العضوية وتقدم خدمات إلى – أو تدافع عن - الأعضاء من حي أو مجتمع أو قرية معينة.[١٨]

- **المؤسسة** هي كيان يملك تحت تصرفه أصولاً أو وقفاً، يستخدم الدخل العائد من هذه الأصول سواء لتقديم منح للمنظمات الأخرى أو لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الخاصة.[١٩]

- **جماعة المساعدة الذاتية** تشبه الجمعيات التعاونية والتعاضدية من حيث أنّ أفراداً ينضمون لتحقيق أهداف تعنى بالدعم المتبادل، مثل الدعم التقني والمالي، قد تكون غير قابلة للتحقيق على المستوى الفردي. ومع ذلك، فإنها تختلف عن كليهما من حيث أنها ليست منخرطة بشكل رئيسي في أنشطة تجارية.[٢٠] علاوة على ذلك، يعمل العديد من جماعات المساعدة الذاتية في الاقتصاد غير المنظم.

- **المشاريع الاجتماعية** هي منشآت تستخدم وسائل السوق ولكن لخدمة الأغراض الاجتماعية في المقام الأول مثل توظيف وتدريب الأفراد المحرومين (على سبيل المثال، الأشخاص ذوو الإعاقة والعاطلون عن العمل لفترات طويلة) أو إنتاج سلع ذات قيمة اجتماعية معينة أو خدمة الأشخاص المحرومين بطرق أخرى.[٢١]

---

[١٥] الأمم المتحدة، *التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤*، ٢٠٠٨.

[١٦] منظمة العمل الدولية، التوصية رقم ١٩٣.

[١٧] الأمم المتحدة وهيئات أخرى، الفقرة ٢٣-٢٢

[١٨] الأمم المتحدة وهيئات أخرى، الفقرة ٢-١٧(ج) والفقرة ٢٣-١٩(ز).

[١٩] الأمم المتحدة وهيئات أخرى، الفقرة ٢٣-١٩(و).

[٢٠] الأمم المتحدة وهيئات أخرى، الفقرة ٢٣-٢٤.

[٢١] انظر: United Nations, *Satellite Account on Non-profit and Related Institutions and Volunteer Work*, 2018.

١٨. **ويشمل العديد من القوانين المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني أشكالاً محددة السياق من المنظمات باعتبارها جزءاً من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.** وتشمل هذه الأشكال بشكل خاص الأراضي المشاعة (ejidos) والأراضي المملوكة ملكية جماعية [٢٢] (comunidades) ومنظمات العمال والمنظمات "السابقة للتعاونية" ومنشآت الإدماج ومراكز التوظيف الخاصة والمنصات التعاونية والجمعيات المحلية للحراجة وصيد الأسماك ومنظمات المنتجين ومنظمات الفلاحين ومجموعات المصالح الاقتصادية والوحدات الاقتصادية الشعبية وجمعيات التمويل بالغ الصغر ورابطات الثقافة والترفيه والتنمية المحلية ذات الأهداف الإيثارية والقطاعات الفرعية للمجتمعات المحلية والمدارة ذاتياً. وبشكل عام، تعتبر القوانين الوطنية المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني أنّ أي شكل آخر من أشكال المنظمات هو جزء من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إذا كان يراعي قيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على النحو المنصوص عليه في هذا القانون.

١٩. **ويتجاوز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الانقسامات التقليدية.** ويشمل المنتجين التجار والمنتجين غير التجار والوحدات العاملة في الاقتصادين المنظم وغير المنظم. وتشمل الأمثلة على المنتجين التجار، التعاونيات والتعاضديات والمنشآت الاجتماعية، في حين تشمل الأمثلة على المنتجين غير التجار الجمعيات والمؤسسات. وتتّسم وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بطبيعة مزدوجة. فهي منظمات ومنشآت في الوقت نفسه: هي منظمات بحكم أنها مجموعات من الأشخاص منظَّمة لغرض معين. وهي منشآت بحكم أنها منتجة للسلع والخدمات. واستخدمت بعض النصوص مصطلح "منشأة" بمعنى أضيق من تعريفه الدولي، مما أفضى على سبيل المثال إلى حصر منشآت الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في وحدات سوقية وحصر منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في وحدات غير سوقية. وعلى الرغم من أنّ بعض المفاهيم تستثني وحدات الاقتصاد غير المنظم من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإنّ التوصية رقم ٢٠٤ تعترف بأنّ وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكن أن تعمل في الاقتصاد غير المنظم.

٢٠. **وتتباين الآراء حول ما إذا كان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشكل جزءاً من القطاع الخاص أو يُعتبر مجموعة فرعية من الاقتصاد تختلف عن القطاعين العام والخاص.** وفي المناقشات الثلاثية التي أجرتها منظمة العمل الدولية، يبدو أنّ الإشارات إلى "القطاع الخاص" تعكس مفهومين مختلفين للمصطلح.[٢٣] يشير المفهوم الأول إلى القطاع الخاص على أنه يشمل الوحدات المؤسسية التي ليست جزءاً من الإدارة العامة ولا تخضع لإشرافها. ويشير المفهوم الثاني إلى القطاع الخاص على أنه يشمل المنشآت التي تقع خارج القطاع العام والتي يتمثل هدفها الأساسي في تحقيق أقصى قدر من الأرباح وتوزيعها على أساس رأس المال المستثمر. وبمفهوم المعنى الأول، يشمل القطاع الخاص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي يظل مختلفاً عن القطاع الخاص الذي يعمل على تحقيق أكبر قدر من الربح وتكون أهدافه مختلفة إلى حد بعيد. وبمفهوم المعنى الثاني، يختلف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن القطاعين العام والخاص على حد سواء.

٢١. **وثمة العديد من القواسم المشتركة بين سياسات وتشريعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحديد مواصفات هذا الاقتصاد.** وتشمل الدعائم الأساسية للتعريف المقترح للاقتصاد الاجتماعي والتضامني مصطلحاً واحداً (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)؛ مجموعة من المبادئ المستمدة من مجموعة من القيم؛ مجموعة متنوعة من الأشكال التنظيمية. وتوفر هذه العناصر مجتمعةً الأساس لتعريف مقترح من أجل المناقشة.

◄ التعريف المقترح للاقتصاد الاجتماعي والتضامني المعروض للمناقشة

يشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وحدات مؤسسية ذات غرض اجتماعي أو مصلحة عامة، تشارك في الأنشطة الاقتصادية القائمة على التعاون الطوعي والإدارة الديمقراطية والتشاركية والاستقلال الذاتي والاستقلالية، وتحظر قواعدها أو تقيّد توزيع الأرباح. ويمكن أن تكون وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تعاونيات أو جمعيات أو تعاضديات أو مؤسسات أو منشآت اجتماعية أو جماعات المساعدة الذاتية وغيرها من الوحدات التي تعمل وفقاً لقيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الاقتصاد المنظم والاقتصاد غير المنظم.

[٢٢] في المكسيك، يقصد بالأراضي المشاعة (ejidos) مناطق من أراض مزروعة بشكل جماعي في إطار نظام تدعمه الدولة، ويقصد بالأراضي المملوكة ملكية جماعية (comunidades) جمعيات للأراضي حيث تكون الأرض في ملكية جماعية.

[٢٣] انظر على سبيل المثال،
ILO, *Report of the Committee on the Promotion of Cooperatives*, Record of Proceedings, International Labour Conference, 90th Session, 2002 (Record No. 23).

٢٢. **ويستند هذا التعريف المقترح إلى السياسات والتشريعات القائمة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما يسترشد بأحدث الأعمال المفاهيمية بشأن السياسات والإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.**[٢٤] وعليه، فهو قابل للتطبيق بسهولة. ويُراد من التعريف المقترح أن يكون مرناً ومستوعباً للحالات المتنوعة في السياقات الوطنية المختلفة، بما يتمشى مع تنوع وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جميع أنحاء العالم ومع تعدد الأطر المفاهيمية التي تستجيب لها السياسات والتشريعات والنُظم الإحصائية ذات الصلة.

٢٣. **ومن شأن التعريف المقترح أن يدفع، على مستويات متعددة، باتجاه حوار اجتماعي بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يكون موجهاً نحو السياسات.** علاوة على ذلك، فإنّ الغرض من هذا التعريف هو إتاحة مزيد من التحسين للأطر الإحصائية المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وبالتالي، جمع البيانات بشكل أكثر انتظاماً في هذا المجال. وثمة ثلاثة تحديات فيما يتعلق بقياس ومقارنة نطاق تطبيق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وحجمه وتأثيره، حسب مختلف المواقع أو السياقات، هي: تعقيد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في حد ذاته؛ عدم وجود تعريف عالمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ عدم وضع منهجيات لقياس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.[٢٥] وتوجد بيانات عن حجم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالنسبة إلى أشكال معينة من المنظمات (لا سيما التعاونيات والاتحادات الائتمانية والتعاضديات) وبالنسبة إلى أقاليم أو بلدان معينة، ولكنها لا تشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى العالمي برمّته.[٢٦] ومن النادر أن تقوم مكاتب الإحصاء الوطنية بقياس وتحليل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره مجموعة فرعية محددة من الاقتصاد، لذلك تظهر عناصره في الإحصاءات تحت عناوين منفصلة. وتم وضع حسابات فرعية، في بلدان مثل البرتغال واسبانيا، تضم جميع وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تغطيها تشريعات كل بلد منهما.

٢٤. **ويمكن أن يستند العمل المفاهيمي بشأن قياس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى الإرشادات الحديثة المتعلقة بقياس التعاونيات.** وفي عام ٢٠١٣، اعتمد المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل قراراً يدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتجميع الإحصاءات عن التعاونيات.[٢٧] وبعد ذلك، أعدت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها، *المبادئ التوجيهية المتعلقة بإحصاءات التعاونيات*، التي أقرها المؤتمر الدولي العشرون لخبراء إحصاءات العمل في عام ٢٠١٨.[٢٨] وثمة جهود يبذلها المكتب لاختبار وتطوير المعلومات الواردة في المبادئ التوجيهية في بلدان مختارة من أجل وضع مجموعة متّسقة ومتناغمة وموحدة من الإحصاءات عن التعاونيات.[٢٩] وفي عام ٢٠٢١، أصدرت مجموعة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ثلاث وثائق بحثية عن إحصاءات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ركزت على ما يلي: أحدث ما توصلت إليه المعارف؛[٣٠] عمليات المسح؛[٣١] التوصيات والتوجيهات السياسية العامة الواجب اعتمادها بشأن البحوث المستقبلية.[٣٢]

---

[٢٤] انظر:
Bénédicte Fonteneau et al., *Social and Solidarity Economy: Our common road towards Decent Work,* Reader for the ILO Academy on the Social and Solidarity Economy (International Training Centre of the ILO, 2011); Peter Utting, *Public policies for SSE: Assessing progress in seven countries* (International Training Centre of the ILO, 2017); Bénédicte Fonteneau and Ignace Pollet, *The contribution of social and solidarity economy and social finance to the future of work* (ILO, 2019); Marie J. Bouchard and Gabriel Salathé-Beaulieu, *Producing Statistics on Social and Solidarity Economy: The State of the Art* (UNTFSSE, 2021); UN, *Satellite Account on Non-profit and Related Institutions and Volunteer Work*, 2018.

[٢٥] انظر: UNRISD, "Measuring the Scale and Impact of Social and Solidarity Economy", Issue Brief No. 09, August 2018.

[٢٦] انظر: Bouchard and Salathé-Beaulieu, p. 11.

[٢٧] انظر:
ILO, Resolution concerning further work on statistics of cooperatives, 19th International Conference of Labour Statisticians, 2013.

[٢٨] انظر: ILO, *Guidelines concerning statistics of cooperatives*, 20th International Conference of Labour Statisticians, Geneva, 2018.

[٢٩] البلدان المستهدفة هي كوستاريكا وإيطاليا وجمهورية كوريا وتركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. لمزيد من المعلومات، انظر:
ILO, "Strengthening Social and Solidarity Economy Knowledge Base".

[٣٠] انظر: Bouchard and Salathé-Beaulieu.

[٣١] انظر: Coline Compère, Barbara Sak and Jérôme Schoenmaeckers, *Mapping International SSE Mapping Exercises* (UNTFSSE, 2021).

[٣٢] انظر:
Rafael Chaves-Avila, *Producing Statistics on Social and Solidarity Economy. Policy Recommendations and Directions for Future Research* (UNTFSSE, 2021).

الاستعراضات الإقليمية

٢٥. **يتناول هذا القسم وضع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مختلف الأقاليم.** ويناقش القسم الاختلافات الإقليمية في استخدام المصطلحات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ويسلّط الضوء على السياسات العامة والتشريعات واللوائح المتعلقة بهذا الاقتصاد في كل إقليم، ويشير إلى كيفية معالجته في المنظمات الاقتصادية أو السياسية الإقليمية.

أفريقيا

٢٦. **تطبّق مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إقليم أفريقيا منذ عدة قرون.** وقد أُشير إلى مفهوم "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" لأول مرة في أفريقيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وكان ذلك بداية في بلدان شمال وغرب أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية ثم في بقية القارة. بيد أنّ جماعات المساعدة الذاتية والجمعيات والتعاضديات والمنظمات الشبيهة القائمة على العضوية لطالما انتشرت على نطاق واسع في القارة منذ زمن طويل. وتعود أصولها إلى النُظم والهيكليات والممارسات التقليدية، مثل تلك التي تجسد الروح الأفريقية *لأوبونتو* (الإنسانية) في شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها، *وأوموجا* (الاتحاد) في شرق أفريقيا، *وهارامبي* (المساعدة الذاتية المجتمعية المتبادلة) في كينيا.[٣٣]

٢٧. **وصمدت أشكال تقليدية عديدة من التعاون خلال فترة الاستعمار.** ومهدت الطريق لظهور وتطوير وحدات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني أقل تنظيماً، تعزز المساعدة الذاتية المتبادلة، بما في ذلك منظمات المنفعة التعاضدية والمخططات المجتمعية للتأمين الصحي، التي وسعت تغطية التأمين الصحي لتشمل المناطق الريفية والاقتصاد غير المنظم.[٣٤] وتنتشر مؤسسات التمويل الاجتماعي القائمة على العضوية في القارة على نطاق واسع، بما في ذلك جمعيات القروض والمدخرات المتجددة، في حين أنّ جهات مختلفة تعنى بالتأمين بالغ الصغر، بما في ذلك جمعيات دفن الموتى، شائعة في جنوب وشرق أفريقيا.[٣٥]

٢٨. **واعتُمدت التعاونيات الرسمية في السنوات الأولى من القرن العشرين على يد الإدارات الاستعمارية آنذاك.** وفي فترة ما بعد الاستعمار من الستينات إلى منتصف التسعينات، لجأت حكومات وطنية عديدة إلى التعاونيات لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في المناطق الريفية. بيد أنّ السلطات العامة خففت إشرافها على التعاونيات وقلّصت دعمها لها بدرجة كبيرة خلال عصر التكيفات الهيكلية (في الثمانينات والتسعينات)، مما أدى إلى تراجع الهيكليات التعاونية التي ترعاها الدولة. غير أنّ التعاونيات المستقلة وذاتية الإدارة تشهد انتعاشاً اليوم من خلال سلسلة من الإصلاحات السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية التي اعتُمدت منذ منتصف التسعينات.

٢٩. **والمنشآت الاجتماعية آخذة في الانتشار في جنوب القارة وشرقها وشمالها.**[٣٦] وتشير تقديرات دراسة أجريت في عام ٢٠٢٠ في كوت ديفوار ومصر وإثيوبيا وغانا وكينيا والمغرب ونيجيريا ورواندا والسنغال وجنوب أفريقيا وتونس وأوغندا، إلى أنّ المنشآت الاجتماعية يمكن أن توفر حوالي ٥,٥ مليون وظيفة مباشرة في عام ٢٠٣٠. ومن بين هذه البلدان، تسجل نيجيريا أكبر عدد من المنشآت الاجتماعية (١,٢ مليون منشأة)، في حين تسجل رواندا أقل عدد منها (٤ ٠٠٠ منشأة). كما تتباين نُظم الدعم المالي وغير المالي والبيئة السياسية في هذه البلدان تبايناً كبيراً من حيث ملاءمتها لإنشاء المنشآت الاجتماعية وتطويرها.[٣٧]

---

[٣٣] انظر:
Carlo Borzaga and Giulia Galera, *The potential of the social economy for local development in Africa: An exploratory report* (European Parliament, 2014).

[٣٤] انظر:
Nicholas Awortwi, "Social protection is a grassroots reality: Making the case for policy reflections on community-based social protection actors and services in Africa", *Development Policy Review 36*, Issue S2 (2018): O897-O913.

[٣٥] انظر: ILO, *Protecting the poor: A microinsurance compendium* II, 2012, 218.

[٣٦] انظر:
Angela Hoyos and Diego F. Angel-Urdinola, "Assessing International Organizations' Support to Social Enterprise", *Development Policy Review* 37 (2019): O213-O229.

[٣٧] انظر:
Emily Barran et al., *Social Enterprises as Job Creators in Africa. The Potential of Social Enterprise to Provide Employment Opportunities in 12 African Countries 2020–2030. Study* (Siemens-Stiftung, 2020).

٣٠. **وما فتئت السياسات العامة التي تعزز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتزايد في القارة.** ومؤخراً، قامت خمسة بلدان (كابو فيردي والكاميرون وجيبوتي والسنغال وتونس) بوضع أطر قانونية ومؤسسية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في حين يعكف بلدان آخران (المغرب وجنوب أفريقيا) [٣٨] على وضعها. ويحدّد قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التونسي، الذي جرى إعداده بدعم من منظمة العمل الدولية بطريقة تشاورية وثلاثية واعتُمد في عام ٢٠٢٠، الإطار المرجعي والحدود الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وأعّدت الكاميرون برنامجاً وطنياً لتنمية الاقتصاد الاجتماعي في عام ٢٠٢٠. واعتمدت مالي سياسة وطنية لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخطة عملها في عام ٢٠١٤، كما اعتمدت قانوناً لإنشاء مركز الدعم الوطني لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في عام ٢٠١٧. وترى خطة السنغال الناشئة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣ في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة للانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

٣١. **وتبيّن الأمثلة التالية حجم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أربعة بلدان في إقليم أفريقيا:**

- في تونس، يتألف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من ٣٥٨ تعاونية زراعية و٣ ٠٠٠ جمعية للمنتجين و٤٨ مؤسسة منفعة تعاضدية و٢٨٩ مؤسسة للتمويل بالغ الصغر وحوالي ٢١ ٠٠٠ جمعية. وهي تمثل ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد و٠,٦ في المائة من قوتها العاملة.[٣٩] وفي عام ٢٠٢٠، كان هناك ما يقدر بنحو ٣٣ ٠٠٠ منشأة اجتماعية في البلد.[٤٠]
- في الكاميرون، أظهرت دراسة استقصائية أجرتها منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٩ شملت ٣٩٥ وحدة من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أنّ الهيكليات التنظيمية الأكثر انتشاراً هي مجموعات المبادرة المشتركة (٥٨ في المائة) والتعاونيات (٢٥ في المائة) والجمعيات (١٥ في المائة). ومثلت النساء ٤٤ في المائة من أعضاء هذه الوحدات و٥٧ في المائة من قوتها العاملة. وشملت الفروع الرئيسية للنشاط الاقتصادي في وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إنتاج المحاصيل (٥٦ في المائة) والإنتاج الحيواني (٢٢ في المائة) والتصنيع (١٨ في المائة).[٤١]
- في كينيا، قُدر عدد المنشآت الاجتماعية باستثناء التعاونيات بحوالي ٣ ٢٤٤ منشأة في عام ٢٠١٦.[٤٢] وتقدم جمعيات القروض والمدخرات التعاونية خدمات مالية لأكثر من ٤ ملايين كيني، وكثيراً ما تقدم خدمات لا يمكن العثور عليها في أي مكان آخر.[٤٣] وارتفعت حصة التعاونيات في تسويق المنتجات الزراعية الأساسية (البن وقصب السكر وعود القرح والحليب) من ١٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٢٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٩.[٤٤] وفي العام نفسه، كانت الحركة التعاونية في كينيا تشمل ٢١ ٠٠٠ جمعية (مقابل ١٧ ٥٠٠ جمعية في عام ٢٠١٥)، ضمت ١٤ مليون عضو و٥٥٥ ٠٠٠ مستخدم.
- في عام ٢٠١٩، كانت جنوب أفريقيا تعدّ حوالي ١٦٠ ٠٠٠ تعاونية و٤٨ ٠٠٠ منظمة غير هادفة للربح وأكثر من ٢٤ ٠٠٠ منشأة اجتماعية.[٤٥] وتمثل الجمعية الوطنية المعنية بالقروض والمدخرات (ستوكفل) في جنوب أفريقيا ٨١٠ ٠٠٠ مجموعة تضم أكثر من ١١ مليون عضو.[٤٦]

---

[٣٨] في عام ٢٠١٩، نشرت حكومة جنوب أفريقيا، بدعم تقني من منظمة العمل الدولية، مشروع ورقة خضراء عن سياسة الاقتصاد الاجتماعي، كانت تنتظر موافقة مجلس الوزراء في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١ عندما كان تقرير المكتب قيد الصياغة. انظر:
ILO, "A key step taken towards developing a social economy policy in South Africa".

[٣٩] انظر:
Akram Belhaj Rhouma, *Public Policies for the Social and Solidarity Economy and their Role in the Future of Work: The Case of Tunisia* (ILO, 2019).

[٤٠] انظر: Barran et al.

[٤١] انظر:
ILO and Ministry of Small and Medium-sized Enterprises, Social Economy and Handicrafts (MINP MEESA) of Cameroon, *Evaluation des besoins des unités de l'économie sociale et identification des chaînes de valeur prioritaires pour la création d'emplois décents au Cameroun* (ILO, 2021).

[٤٢] انظر: British Council, *The state of social enterprise in Kenya*, 2017.

[٤٣] انظر:
Alliance for Financial Inclusion, *Meeting the Financial Needs of the Agricultural Sector through Prudentially Regulated SACCOs in Kenya*, 2017.

[٤٤] انظر: Kenya National Bureau of Statistics, *Economic Survey 2020*, 2020.

[٤٥] انظر: Department of Trade, Industry and Competition of South Africa, *Measuring the Social Economy in South Africa*, 2019.

[٤٦] ستوكفل هي جمعية القروض والمدخرات المتجددة في جنوب أفريقيا. انظر:

٣٢. **وتعترف مختلف المنظمات والشبكات في الإقليم بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره أداة للتنمية المحلية والمستدامة والشاملة.**[٤٧] ويعترف الاتحاد الأفريقي بالاقتصاد الاجتماعي باعتباره مساهماً رئيسياً في خلق فرص العمل، وهو في صدد وضع استراتيجية إقليمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بدعم من منظمة العمل الدولية.[٤٨] ودعت جميع الوثائق الختامية الصادرة عن الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر (٢٠١١) والاجتماع الثالث عشر (٢٠١٥) والاجتماع الرابع عشر (٢٠١٩) لمنظمة العمل الدولية إلى تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.[٤٩] وأكدت استراتيجية تنمية القطاع الخاص لبنك التنمية الأفريقي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ على الإمكانات الكبيرة للمنشآت وقطاعات الأعمال الاجتماعية في تعزيز الابتكار الاجتماعي وتطوير روح تنظيم المشاريع وسلاسل القيم.[٥٠] وتقوم الشبكة الأفريقية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التي أُنشئت في عام ٢٠١٠ وتضم ٢٥ بلداً عضواً، بتقديم الدعم لأعضائها في صياغة السياسات والأطر القانونية الوطنية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال الشبكات الوطنية التي تتواجد، على سبيل المثال، في الكاميرون ومالي والمغرب والسنغال وتونس.

الأمريكتان

٣٣. **يتّسم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتاريخ حافل ومتنوع في الأمريكتين، حيث تعود الممارسات القائمة على التضامن إلى فترة ما قبل إنشاء الدولة الحديثة.** وتشمل وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التي تحتل مكانة بارزة في الإقليم، تعاونيات المنتجين وجمعيات التجارة العادلة والاستهلاك الأخلاقي والاقتصاد غير المنظم ورابطات الشعوب الأصلية ومؤسسات التمويل الاجتماعي وغيرها من المبادرات المجتمعية مثل *الكويلومبوس*.[٥١] ويشار في الإقليم إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمصطلحات "الاقتصاد الاجتماعي" و"الاقتصاد التضامني" و"الاقتصاد الشعبي" و"القطاع الاجتماعي".[٥٢] وفي جميع أنحاء الأمريكتين، يُعتبر العديد من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من كبار أصحاب العمل، وتقدم خدمات لشرائح واسعة من الناس في قطاعات تشمل الزراعة والتمويل والبيع بالتجزئة والمرافق الأساسية مثل الكهرباء والتأمين الصحي.

٣٤. **وتساهم الشعوب الأصلية بمعارفها في مجال التنظيم الاقتصادي على مستوى القواعد الشعبية استناداً إلى مبادئ المعاملة بالمثل في المجتمع المحلي.**[٥٣] وفي الأمريكتين، دأبت الشعوب الأصلية على تقليد عريق من التعاون على المستوى المجتمعي. وتؤدي فلسفة العيش الجيد (buen vivir أو vivir bien) التي تتّبعها الشعوب الأصلية في منطقتي الأنديز والأمازون، المنصوص عليها في دستور اكوادور لعام ٢٠٠٨ ودستور دولة بوليفيا المتعددة القوميات لعام ٢٠٠٩، إلى تعزيز مبدأي المعاملة بالمثل والتضامن.[٥٤] وفي هاتين المنطقتين، تسعى وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للشعوب الأصلية إلى تطوير ممارسات تتّسق مع هذه الفلسفة.[٥٥] وهناك تقليد مماثل للتعاون القائم على القاعدة المجتمعية في

National Stokvel Association of South Africa, "Statement on Measures to Prevent COVID-19 Coronavirus Transmission".

[٤٧] انظر: ILO, *Social and solidarity economy actors: Driving the development of social innovation in Africa,* forthcoming.

[٤٨] انظر:

African Union, "Second session of the specialised technical committee on social development, labour and employment, STC-SDLE-2)", 2017.

[٤٩] يجمع الاجتماع الإقليمي الأفريقي لمنظمة العمل الدولية بين الهيئات المكونة الثلاثية لاستعراض ما أحرزته البلدان الأفريقية من تقدم في تنفيذ برنامج العمل اللائق في ضوء برنامج عام ٢٠٣٠ وبرنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

[٥٠] انظر:

African Development Bank Group, *Supporting the transformation of the private sector in Africa. Private Sector Development Strategy, 2013-2017*, 2013.

[٥١] شعب مارون (كويلومبوس) هي مجتمعات فلاحية معاصرة أسسها أشخاص متحدرون من أصل أفريقي قاوموا العبودية في بليز والبرازيل وكولومبيا واكوادور وهندوراس ونيكاراغوا وسورينام. وفي العديد من هذه البلدان، صار معترفاً بحق هذه المجتمعات في الأراضي التقليدية في القوانين الوطنية.

[٥٢] انظر:

Marcelo Saguier and Zoe Brent, "Social and Solidarity Economy in South American regional governance", *Sage journals* 17, Issue 3 (2017): 259–278.

[٥٣] انظر:

Julio Alvarez Quispe, "La economía comunitaria de reciprocidad en el Nuevo contexto de la Economía Social y Solidaria: Una mirada desde Bolivia", *Otra Economía* 6, No. 11 (2012): 159–170.

[٥٤] تستند هذه الفلسفة إلى مفهوم العيش بشكل جيد في وئام مع شعوب أخرى ومع الطبيعة.

[٥٥] انظر:

Antonio Luis Hidalgo-Capitán and Ana Patricia Cubillo-Guevara, "Deconstruction and Genealogy of Latin American Good Living (Buen Vivir). The (Triune) Good Living and its Diverse Intellectual Wellsprings", *Alternative Pathways to Sustainable*

المجتمعات المحلية الأصلية في أمريكا الشمالية. وفي كندا، على سبيل المثال، تعد تعاونية *كينوساو فيشرز* التي تقع بالقرب من بحيرة رايندير، واحدة من أقدم وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التي تأسست عام ١٩٤٥. ومن خمسينات إلى تسعينات القرن الماضي، سُجّلت زيادة مطردة في عدد تعاونيات الشعوب الأصلية في البلد. وفي عام ٢٠١٢، جمعت رابطة التعاونيات في كندا قائمة تضم ١٢٣ تعاونية من تعاونيات الشعوب الأصلية.[٥٦]

٣٥. **وفي الأمريكتين، يتخذ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أشكالاً مختلفة باختلاف الأقاليم الفرعية.** فعلى سبيل المثال، تتمتع الاتحادات الائتمانية في إقليم الكاريبي الناطق بالإنكليزية بحضور قوي. واتحاد المنظمات التعاونية للائتمان هو منظمة التجارة والتنمية الرئيسية التي تنسّق التعاونيات المالية وغير المالية في الإقليم. وفي إقليم الأنديز الفرعي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، منظمات العاملين في الاقتصاد غير المنظم هي الأكثر انتشاراً. ويتحدر معظم أعضاء شبكة جامعي النفايات في أمريكا اللاتينية والكاريبي من هذين الإقليمين الفرعيين.[٥٧] وفي أمريكا الوسطى، تتمتع جمعيات التجارة العادلة والتعاونيات الزراعية التي تعمل على تحسين القدرة التفاوضية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الزراعيين، بحضور قوي.

٣٦. **وتعتمد الحكومات بشكل متزايد سياسات بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعمّمه في أطر السياسة العامة.** واعتمدت خمسة بلدان (كولومبيا واكوادور وهندوراس والمكسيك[٥٨] وأوروغواي) ومقاطعة واحدة (كيبيك، كندا) قوانين إطارية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. علاوة على ذلك، ثمة قوانين إطارية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قيد الإعداد في البرازيل والجمهورية الدومينيكية. واعتُمد قانون إطاري للتعاونيات في أمريكا اللاتينية في عام ٢٠٠٩، لتوفير الإرشاد لبلدان الإقليم بشأن الجوانب الرئيسية للتشريعات المعنية بالتعاونيات. وفي كولومبيا، أُنشئت لجنة مشتركة بين القطاعات معنية بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في عام ٢٠٢٠ من أجل تنسيق وإرشاد صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. واعتمدت كوستاريكا سياسة عامة وخطة عمل بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ وأنشأت غرفة وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

٣٧. **وتبيّن الأمثلة التالية حجم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في خمسة بلدان في الأمريكتين:**

- في الأرجنتين، يتم تشغيل أكثر من ٨٠ في المائة من شبكة الكهرباء الريفية بشكل تعاوني، ويحصل ٧ ملايين أرجنتيني على الطاقة الكهربائية من التعاونيات. وتقدم التعاضديات الخدمات الصحية لأكثر من ٢,٥ مليون شخص وتقدم ٧ ٠٠٠ تعاضدية ٤٠ في المائة من الخدمات الصحية الخاصة.[٥٩]
- في عام ٢٠١٩، كانت كندا تعدّ ٥ ٨١٢ تعاونية غير مالية، تستخدم ١٠٥ ٠٠٠ شخص وتولد عائدات سنوية قدرها ٤٩,٣ مليار دولار كندي (٤٠,٧ مليار دولار أمريكي).[٦٠] وتوجد في مقاطعة كيبيك الكندية ١١ ٠٠٠ وحدة من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تستخدم ٢٢٠ ٠٠٠ شخص وتدر عائدات قدرها ٤٧,٨ مليار دولار كندي.[٦١]
- في كوستاريكا أكثر من ٦ ٦٠٠ وحدة من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تضم جمعيات إنمائية متكاملة (٢ ٨٥٠ جمعية) وجمعيات تضامن (١ ٤٦٧ جمعية) هي الأبرز من نوعها.[٦٢] وأشار التعداد الوطني للتعاونيات لعام ٢٠١٢ إلى أنّ ٢١ في المائة من المواطنين في كوستاريكا أعضاء في تعاونيات تعمل معظمها في قطاعات التمويل والتأمين والتجارة والصناعة والزراعة.[٦٣]

Development: Lessons from Latin America, International Development Policy Series No. 9 (Graduate Institute Publications, Brill-Nijhoff, 2017): 23–50.

[٥٦] انظر: Co-operatives First, *"Co-operatives in Aboriginal Communities in Canada"*, 2016.

[٥٧] انظر: Red Lacre, "Quienes Somos".

[٥٨] تسند المادة ٢٥ من دستور المكسيك إلى الدولة ما يخوّلها تسهيل توسيع نشاط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

[٥٩] انظر:
Silvina Lais Puzino, "La actualidad de la Economía Social en Argentina", *Anuario Iberoamericano de la Economía Social,* No. 3 (CIRIEC: 2018): 19–28.

[٦٠] انظر: Statistics Canada, "*Canadian Cooperatives, 2019*", 3 March 2021.

[٦١] انظر: Chantier de l'économie sociale, "Discover Social Economy".

[٦٢] انظر: Ministry of Labour and Social Security of Costa Rica, *Política Pública de Economía Social Solidaria 2021-2025*.

[٦٣] انظر: INFOCOOP, *IV Censo Nacional Cooperativo*, 2012.

- في جامايكا ٥٠ اتحاداً ائتمانياً وأكثر من ٥٠ في المائة من العاملين النشطين في القطاع الزراعي هم أعضاء في تعاونية واحدة من أصل ٣٩ تعاونية زراعية.[٦٤]
- في المكسيك، يشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ٦١ ٠٠٠ وحدة تضم ١٢ مليون عضو، بما في ذلك ١٥ ٠٠٠ تعاونية تضم ٨ ملايين منتسب و١٠٠ نقابة وثمانية اتحادات.[٦٥]

٣٨. **والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ممثل تمثيلاً جيداً في المنظمات الإقليمية للأمريكتين.** وتشجع جماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي "مشاريع الإنتاج الاجتماعي والتعاونيات". واعتمدت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في عام ٢٠٠١ إعلاناً يعترف بمساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التماسك الاجتماعي وخلق فرص العمل والعمل اللائق والديمقراطية، من بين أمور أخرى.[٦٦] وفي عام ٢٠١٩، وقعت منظمة الدول الأمريكية اتفاق تعاون مع الممثل الإقليمي آنذاك للحلف التعاوني الدولي في الأمريكتين (الحلف التعاوني الدولي - الأمريكتان) من أجل تحديد وتنفيذ المشاريع المشتركة حتى تتمكن المؤسستان من دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز النموذج التعاوني وتيسيره، بهدف نهائي هو تعزيز المزيد من الإدماج والتنمية في الإقليم.[٦٧] وفي عام ٢٠٢٠، وقعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اتفاق تعاون مع منظمة تعاونيات الأمريكتين، وهي منظمة إقليمية تابعة للحلف التعاوني الدولي، تركز على عملية إعادة البناء معاً بشكل أفضل للخروج من جائحة كوفيد-١٩. كما قامت بتنظيم أحداث مشتركة مع منظمات حكومية تُعنى بتنمية الاقتصاد الاجتماعي في الإقليم، مثل المعهد الوطني للاقتصاد الاجتماعي في المكسيك، لاستكشاف مستقبل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الإقليم.[٦٨]

٣٩. **وثمة العديد من الشبكات الإقليمية النشطة التي تعمل لصالح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الأمريكتين.** وهذه حال شبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين القارات في أمريكا اللاتينية والكاريبي[٦٩] وشبكة باحثي أمريكا اللاتينية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، اللتين تسهمان في إنتاج وتقاسم المعارف بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويقوم المرصد الأيبيري - الأمريكي للعمالة والاقتصاد الاجتماعي والتعاوني، الذي اشتركت في إنشائه حركات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أمريكا اللاتينية والبرتغال واسبانيا، بنشر تقارير سنوية عن حالة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الإقليم الفرعي. والحركة التعاونية في أمريكا اللاتينية هي جزء من شبكة تعاونيات الأمريكتين والممثل الإقليمي للحلف التعاوني الدولي (المسمى سابقاً الحلف التعاوني الدولي - الأمريكتان). وتسهم الشبكة الدولية بشأن التجارة وقضايا الجنسين وشبكة أمريكا اللاتينية للنساء الساعيات إلى تحويل الاقتصاد، في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من منظوري اقتصاد الرعاية والاقتصاد النسائي. وتضم شبكة أمريكا اللاتينية والكاريبي لصغار المنتجين والعاملين في التجارة العادلة، وهي جزء من النظام الدولي للتجارة العادلة، أكثر من ٩٠٠ منظمة في ٢٤ بلداً في الإقليم.[٧٠]

---

[٦٤] انظر:
Department of Co-operatives and Friendly Societies of Jamaica, "Development of the Cooperative: Movement in Jamaica", 2020.

[٦٥] انظر:
Juan José Rojas Herrera et al., "Panorama General de la Economía Social en México", *Anuario Iberoamericano de la Economía Social,* No. 3 (CIRIEC: 2018): 109–119.

[٦٦] تنظم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي منتديين مشتركين بين المؤسسات مخصصين للاقتصاد الاجتماعي والتضامني: الاجتماع الخاص لتعاونيات السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والاجتماع الخاص للزراعة الأسرية. ويرصد هذان المنتديان التقدم المحرز إزاء برنامج عام ٢٠٣٠ وتنفيذ خطة العمل الاجتماعية الاستراتيجية للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، مع التركيز على الجانب الاجتماعي والتضامني.

[٦٧] انظر:
Organization of American States, "The OAS and the International Cooperative Alliance to Collaborate in Favour of Member States", 30 September 2019.

[٦٨] انظر:
UN Economic Commission for Latin America and the Caribbean, "*Construir un nuevo futuro: la Economía Social y Solidaria en la recuperación sostenible y con igualdad*", 9 June 2021.

[٦٩] يضم ما مجموعه ١٣ بلداً شبكات أعضاء في شبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين القارات في أمريكا اللاتينية والكاريبي: دولة بوليفيا المتعددة القوميات والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية واكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبيرو.

[٧٠] انظر: CLAC, *2020 Memoria Anual,* 2021.

الدول العربية

٤٠. **مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" ومشتقاته غير شائعة في الدول العربية.** والمصطلح الأكثر انتشاراً لتعريف منظمات المجتمع المدني باللغة العربية هو مصطلح الجمعيات، التي تشمل جماعات المساعدة الذاتية والجمعيات الخيرية التي تقدم خدمات اجتماعية لدعم الأسر الفقيرة.[٧١] والتضامن مع الأشخاص الأكثر حرماناً من خلال الشبكات الاجتماعية أمر شائع في الإقليم، خاصة في المناطق الريفية.

٤١. **وينتشر التأمين التعاضدي انتشاراً واسعاً في الإقليم. ويضطلع التكافل (ومعناه "التضامن")، وهو نموذج للتأمين التعاوني، بدور رئيسي في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.** وفي إطار هذا النموذج، يسهم الأعضاء في صندوق مشترك ويجري تقاسم المخاطر بين المؤمن عليه وشركة التأمين. وينتشر التكافل على نطاق واسع في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي عام ٢٠١٤، بلغ إجمالي مساهمة الخدمات المصرفية الإسلامية والتكافل أكثر من ٨,٩ مليار دولار أمريكي في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.[٧٢] وعلى الصعيد العالمي، تأتي نسبة ٧١ في المائة من المساهمات في إطار التكافل من المملكة العربية السعودية (٣٧ في المائة) تليها جمهورية إيران الإسلامية (٣٤ في المائة)، على الرغم من أنّ الأخيرة ليست دولة عربية.[٧٣]

٤٢. **وفي مطلع القرن العشرين، اعتُمدت التعاونيات الرسمية في الدول العربية، ولا سيما من جانب الإدارات الاستعمارية السابقة.** وغالباً ما تهيمن الدولة على التعاونيات أو تعتمد التعاونيات على الدولة في الإقليم. وتميل التعاونيات إلى أن تكون منظمة على أساس المجتمع المحلي الديني أو الأسرة أو القبيلة. وفي المجموع، توجد في الدول العربية قرابة ٣٠ ٠٠٠ تعاونية، يعمل معظمها في الزراعة (٥٩ في المائة) تليها تجارة السلع الاستهلاكية بالتجزئة (٣٠ في المائة) والإسكان (٦ في المائة).[٧٤] وفي السنوات الأخيرة، ما فتئ اهتمام النساء والشباب يتزايد بالتعاونيات، على سبيل المثال من خلال إنشاء التعاونيات الاستهلاكية.

٤٣. **وظهرت في الإقليم في العقد الأخير المنشآت الاجتماعية التي أنشأها الشباب إلى حد كبير. ويتجه واضعو السياسات في الإقليم بشكل متزايد إلى تنظيم المشاريع الاجتماعية للتصدي لبطالة الشباب والاستبعاد الاجتماعي.**[٧٥] بيد أنّ عدم وجود إطار قانوني يطبّق على المنشآت الاجتماعية يصعّب مهمة تحديدها، حيث تُسجّل عند إنشائها في إطار أشكال قانونية مختلفة.[٧٦] وقد دعمت مبادرة Ashoka لتعزيز تنظيم المشاريع الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، أكثر من ١١٠ رواد لتنظيم المشاريع الاجتماعية في الدول العربية، ليتجاوز عدد المستفيدين ٣ ملايين مستفيد مباشر في السنوات الخمس عشرة الماضية.[٧٧]

٤٤. **وفي السنوات الأخيرة، اتخذ عدد من البلدان مبادرات سياسية وتشريعية بشأن هيكليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الدول العربية.** وتمشياً مع أحكام التوصية رقم ١٩٣، وبدعم من منظمة العمل الدولية، تم وضع العديد من السياسات والأطر القانونية بشأن التعاونيات في بلدان ومناطق الإقليم، بما في ذلك الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن. وتُبذل جهود مماثلة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما تُبذل جهود لوضع سياسة وإطار قانوني بشأن المنشآت الاجتماعية في بلدان مثل لبنان.[٧٨]

---

[٧١] انظر:
Hüseyin Polat, "Cooperatives in the Arab World: Reaffirming their validity for local and regional development", *Background paper for the Sub-Regional Knowledge Sharing Workshop on Cooperatives in the Arab States, ILO Regional Office for Arab States,* 2010.

[٧٢] انظر:
Islamic Financial Services Board and the World Bank, *Realising the Value Proposition of the Takaful Industry for a Stable and Inclusive Financial System*, 2017.

[٧٣] انظر:
Hussain Qadri and M. Ishaq Bhatti, *The Growth of Islamic Finance and Banking: Innovation, Governance and Risk Mitigation* (Routledge, 2021).

[٧٤] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية"، أوراق موجزة: سلسلة السياسات العامة، العدد ٤، ٢٠١٤.

[٧٥] قُدّر معدل بطالة الشباب في الإقليم بنحو ٢٣ في المائة في عام ٢٠٢١، وهو معدل أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ ١٣,٨ في المائة، وفقاً لإحصاءات منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٢٠.

[٧٦] قد تشمل هذه الأشكال المنظمات غير الحكومية أو المشاريع الخاصة أو التعاونيات أو الشركات المدنية أو مزيج منها.

[٧٧] انظر: Ashoka, *15 Years of Change: Ashoka in the Arab World*, 2019.

[٧٨] انظر: UNTFSSE, *Mapping of Intergovernmental Documentation on Social and Solidarity Economy (SSE)*, 2018.

٤٥. وتبيّن الأمثلة التالية حجم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ثلاثة بلدان ومناطق في الإقليم:

- في الأردن، تم تسجيل ما مجموعه ١ ٥٩٢ تعاونية في عام ٢٠١٨، بإجمالي عدد أعضاء بلغ ١٤٢ ٠٠٠ عضو،[٧٩] وخلقت حوالي ٢٠ ٠٠٠ فرصة عمل مباشرة.[٨٠] ويتم تسجيل المنشآت الاجتماعية بشكل أساسي تحت مظلة المنظمات غير الهادفة للربح. ويسعى العديد من المنشآت الاجتماعية إلى التواصل مع المهاجرين واللاجئين من خلال فرص التدريب وسبل كسب العيش.[٨١]
- في الكويت، ظهرت التعاونيات الاستهلاكية في عام ١٩٦٢ أساساً لبيع السلع الاستهلاكية الأساسية بأسعار مدعومة. وفي عام ٢٠١٨، سيطرت التعاونيات الاستهلاكية السبعين في الكويت، التي تدير حوالي ٣ ٠٠٠ محل تجاري، على ٦٥ في المائة من سوق المواد الغذائية والمشروبات في البلاد.[٨٢] وتخصص التعاونيات الاستهلاكية ٢٥ في المائة من صافي أرباحها للمؤسسات الخيرية. وتوجد تعاونيات مماثلة في جميع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى.
- في عام ٢٠١٩، بلغ عدد التعاونيات في الأرض الفلسطينية المحتلة ٨٦٦ تعاونية (٦٧٧ تعاونية في الضفة الغربية و١٨٩ تعاونية في قطاع غزة). وبلغ مجموع أعضاء التعاونيات ٥٤ ٠٠٠ فرد.[٨٣] ويضم اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف الذي تأسس في عام ٢٠٠٥، اثنتي عشرة جمعية تغطي حوالي ٢٢٤ موقعاً، بما في ذلك ١٥٤ قرية فلسطينية. وبلغ عدد مستخدِمي هذه الجمعيات ٢٨١ ٥ مستخدِماً بنهاية عام ٢٠١٩، تشكل النساء نسبة ٨٥ في المائة منهم.[٨٤]

٤٦. واتُخذت عدة مبادرات حديثة بشأن تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الصعيد الإقليمي. ففي عام ٢٠١٤، دعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التي تضم ٢٠ دولة عربية، إلى الاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإمكاناته باعتباره أداةً لتعزيز العدالة الاجتماعية في الإقليم.[٨٥] وفي آذار/ مارس ٢٠١٧، نظّم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حلقة دراسية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، اختتمت برفع توصية إلى جامعة الدول العربية لإدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في استراتيجياتها وبرامجها الإنمائية.[٨٦] وفي آب/ أغسطس ٢٠١٧، تم إدراج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لأول مرة في جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية لمناقشته باعتباره آلية محتملة لمكافحة العمل الهش ودعم التكامل الاجتماعي في البلدان العربية.

آسيا والمحيط الهادئ

٤٧. تعود أصول قوة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إقليم آسيا والمحيط الهادئ إلى مبادئ التضامن والمعاملة بالمثل والمصالح المتبادلة المترسّخة في الثقافات والتقاليد المتنوعة التي يزخر بها الإقليم. ومن الأمثلة على ذلك، مبادئ *هوي* (المعاملة بالمثل) في الصين ومبادئ *سارفودايا* (النهوض بأوضاع الجميع) في الهند ومبادئ *غوتونغ رويونغ* (العمل معاً) في إندونيسيا وماليزيا ومبادئ *يوي* (تبادل ساعات العمل) ومبادئ *مويا* (العمل الجماعي) في اليابان.[٨٧] وفي حين أنّ مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" جديد نسبياً في الإقليم، فإنّ البعد الاجتماعي لهذا الاقتصاد موجود في العديد من البلدان الآسيوية، وغالباً ما يكون في شكل منظمات غير حكومية أو منظمات من القطاع الثالث ومنشآت اجتماعية.

---

[٧٩] دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني لعام ٢٠١٨، ٢٠١٩.

[٨٠] انظر:
Jordanian National Commission for Women, *The current status, structure and legislation framework of cooperatives in Jordan 2016 (from gender perspectives)*, 2016.

[٨١] انظر: Oxfam, *MEDUP! Jordan Social Enterprise Study*, 2018.

[٨٢] انظر:
Oxford Business Group, "Traditional retail segments show positive trends, while Kuwait's e-commerce market undergoes rapid expansion".

[٨٣] انظر: Palestinian National Authority, *National Strategy for the Cooperative Sector: Reform and Development 2021–23,* 2020.

[٨٤] اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، "تاريخ اتحاد الجمعيات".

[٨٥] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، *الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية*.

[٨٦] انظر: UNTFSSE, *Mapping of Intergovernmental Documentation on Social and Solidarity Economy (SSE).*

[٨٧] لمزيد من المعلومات حول مبادئ *يوي ومويا* في اليابان، انظر:
Morio Onda, "Mutual Help Networks and Social Transformation in Japan", *American Journal of Economics and Sociology* 72, No. 3 (2013): 531–564.

٤٨. **وأعادت الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧ إحياء روح المعاملة بالمثل المتجذرة في العديد من الثقافات الآسيوية. ومهدت الطريق أمام ظهور الاقتصاد الاجتماعي، وهو تطور تسارعت وتيرته بسبب الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.** ويشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إقليم آسيا والمحيط الهادئ التعاونيات والجمعيات وجماعات المساعدة الذاتية المجتمعية ومنظمات المعونة المتبادلة، التي تتمتع بمسار حافل في الإقليم. كما يشمل المنشآت الاجتماعية، وهو شكل جديد من أشكال المنشآت، يمزج بين الأغراض الاجتماعية والنشاط المولّد للدخل، والمنظمات التي تمثل العمال في الاقتصاد غير المنظم.[٨٨]

٤٩. **وعلى غرار الأقاليم الأخرى، تشكل التعاونيات العمود الفقري للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إقليم آسيا والمحيط الهادئ.** ويضم الإقليم، بصورة عامة، ما يقرب من ٥٠٠ مليون عضو في التعاونيات، أي نسبة ٤٦ في المائة من المجموع العالمي لأعضاء التعاونيات.[٨٩] وارتبطت التعاونيات تاريخياً، في العديد من الاقتصادات المخطط لها مسبقاً، بسياسات الملكية الجماعية. وفي بلدان أخرى، خضعت التعاونيات لتدخلات مفرطة من السلطات العامة. وقد تراجع مدى تأثير السلطات العامة وسيطرتها على التعاونيات والوحدات الاقتصادية الأخرى تراجعاً كبيراً منذ عام ٢٠٠٠، كما يتضح من تطور السياسات والقوانين بشأن التعاونيات، تمشياً مع المبادئ الواردة في التوصية رقم ١٩٣.

٥٠. **وقد اكتسبت المنشآت الاجتماعية زخماً في آسيا خلال العشرين سنة الماضية.** وتفيد الهند بأنها تضم ما يقرب من مليوني منشأة اجتماعية[٩٠] ويبلغ عددها ٣٤٢ ٠٠٠ منشأة في إندونيسيا[٩١] و٢٠٥ ٠٠٠ منشأة في اليابان و٢ ٧٠٠ منشأة في جمهورية كوريا. وتوجد المنشآت الاجتماعية أيضاً في فيجي وباكستان وجزر سليمان وفيتنام وبلدان أخرى. وقد نفذت عدة حكومات قوانين وسياسات ترمي إلى دعم نمو المنشآت الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، سنت جمهورية كوريا قانوناً بشأن تعزيز المنشآت الاجتماعية في عام ٢٠٠٧، يوفر لأصحاب المشاريع الاجتماعية إمكانية الحصول على الخدمات المهنية والمساعدة التقنية وإعانات الإيجار وخفض الضرائب. وأعدّت ماليزيا مخططاً لصالح المنشآت الاجتماعية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ لتطوير نظام إيكولوجي للمنشآت الاجتماعية مع تدابير سياسية مستهدفة. وأنشأت حكومة تايلند مكتباً للمنشآت الاجتماعية في عام ٢٠١٠ وقامت بتعديل قانون تعزيز المنشآت الاجتماعية في عام ٢٠١٩ لتستفيد المنشآت الاجتماعية من تسهيلات الإعفاء الضريبي والتدابير التحفيزية. وفي كمبوديا وسنغافورة، تشير الوثائق الاستراتيجية الوطنية إلى المنشآت الاجتماعية. وتعكف إندونيسيا والفلبين على وضع سياسات وطنية ترمي إلى تعزيز المنشآت الاجتماعية.[٩٢]

٥١. **وتبيّن الأمثلة التالية حجم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أربعة بلدان في إقليم آسيا والمحيط الهادئ:**

- في الصين، كان هناك أكثر من ٣٠ ٠٠٠ منشأة تعاونية في عام ٢٠٢٠. وكان أكثر من ٦٠ في المائة من هذه المنشآت في مقاطعات تشيجيانغ (٨ ٠٣٠ منشأة) وبكين (٦ ٣٩٥ منشأة) وغواند دونغ (٤ ٧٠٤ منشآت). وفي العام نفسه، استخدمت التعاونيات الحضرية ٦٩٠ ٠٠٠ شخص.[٩٣]

---

[٨٨] أظهرت بحوث منظمة العمل الدولية في ستة بلدان في إطار "مشروع تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في آسيا" الطبيعة المتنوعة والمتطورة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن طريق تحديد طائفة من الأشكال التنظيمية التي تشترك في سمات ترتبط عادة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو يحتمل أن تكون داعمة له.

[٨٩] انظر:

UN Department of Economic and Social Affairs, *Measuring the Size and Scope of the Cooperative Economy: Results of the 2014 Global Census on Co-operatives*, 2014.

[٩٠] انظر: Usha Ganesh et al., *The Indian Social Enterprise Landscape: Innovation for an Inclusive Future* (Bertelsmann Stiftung, 2018).

[٩١] انظر:

ILO, *Mapping the Social and Solidarity Economy Landscape in Asia: Spotlight on China*, ILO brief: Strengthening Social and Solidarity Economy Policy in Asia, 2021.

[٩٢] انظر:

UN Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, *Policy approaches to scaling social enterprise and impact investment in Asia and the Pacific*, 2017.

[٩٣] انظر: National Bureau of Statistics of China, *China Statistical Yearbook*, 2021.

- في الهند، ارتفع عدد التعاونيات من ٣١٦ ٠٠٠ تعاونية ضمت أكثر من ١٤٢ مليون عضو في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ إلى ٨٥٤ ٠٠٠ تعاونية ضمت أكثر من ٢٩٠ مليون عضو في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.[٩٤] وفي أوائل القرن الحادي والعشرين، بلغ عدد المجموعات المشتركة لإدارة الغابات ما يقرب ٨٤ ٠٠٠ مجموعة تضم ٨,٤ ملايين أسرة معيشية.[٩٥] ويوفر ما مجموعه ٤٤ ٠٠٠ تعاونية للتعاقد من الباطن مع اليد العاملة وظائف يبلغ عددها ٢,٧٣ مليون عامل، يعمل معظمهم في أعمال البناء والحراجة كثيفة العمالة التي تبلغ قيمتها ٣١٨ مليون دولار أمريكي سنوياً.[٩٦] ويشارك أكثر من ٣٠ مليون مواطن هندي، معظمهم من النساء، في ٢,٢ مليون مجموعة من مجموعات المساعدة الذاتية. وفي عام ٢٠٢١، شملت رابطة النساء العاملات لحسابهنّ الخاص ١٥٣ منشأة اجتماعية جماعية تضم ٤٨٠ ٠٠٠ امرأة.[٩٧]
- في اليابان، ما يقرب ٣٠ في المائة من السكان هم أعضاء في تعاونية واحدة من أصل ٥٩١ تعاونية استهلاكية. وتقدم معظم الجمعيات والمؤسسات التي يناهز عددها ١٠ ٠٠٠ جمعية ومؤسسة، خدمات محددة على المستويين الوطني أو الإقليمي (المحافظات). وتعمل أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شركة محددة غير هادفة للربح وتشكل جزءاً من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في مجالات المهارات المهنية والعمالة والصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم الاجتماعي وتنمية المجتمع المحلي والعلوم والثقافة والفنون والبيئة.[٩٨]
- في نيوزيلندا، بلغ مجموع إيرادات التعاونيات والتعاضديات والجمعيات الثلاثين الكبرى ٤٢,٣ مليار دولار نيوزيلندي (حوالي ٣٠,٥ مليار دولار أمريكي) وتضم ١,٤ مليون عضو، وتقوم بتوظيف ما يناهز ٤٨ ٥٠٠ فرد.[٩٩]

٥٢. **وتدعم العديد من المنظمات والشبكات الإقليمية تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.** واعتمدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا الخطة المجتمعية الاجتماعية والثقافية لعام ٢٠٢٥، التي تشير إلى المنشآت الاجتماعية وأصحاب المشاريع الاجتماعية باعتبارهم أصحاب مصلحة رئيسيين ومجالات عمل يتعين أن تعززها وتدعمها جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.[١٠٠] وأطلقت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي برنامجاً لتنمية المنشآت الاجتماعية يهدف إلى تمويل ما يقرب من ٨٠ منشأة اجتماعية سنوياً في دولها الأعضاء الثمانية.[١٠١] ويدعم مصرف التنمية الآسيوي البحوث والتحليلات واستثارة الوعي وإنشاء شبكات التواصل من أجل تعزيز المنشآت الاجتماعية. وفي عام ٢٠١٢، أنشأت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مجموعة عمل معنية بالمنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر والمنشآت الاجتماعية. ويضم المجلس الآسيوي للاقتصاد التضامني، الذي أنشئ في عام ٢٠١١، ١٨ شبكة وطنية وقارية في ٢١ بلداً من آسيا.

أوروبا وآسيا الوسطى

٥٣. **تعود الجذور التاريخية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أوروبا إلى الثورة الصناعية والحاجة إلى تحسين ظروف معيشة وعمل المجموعات الاجتماعية المستضعفة.** وقد ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر منظمات تقوم على المساعدة الذاتية والتعاون والمساعدة المتبادلة في عدة بلدان أوروبية. ففي فرنسا، تأسست أول رابطة للعاملين في مجال المجوهرات في عام ١٨٣٤. وكانت شركة صناعة النسيج (Compañía Fabril de Tejedores)، التي أنشئت في عام ١٨٤٢، أول تعاونية للمنتجين في اسبانيا. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أُنشئت أول تعاونية استهلاكية في عام ١٨٤٤ من جانب مجموعة The Rochdale Pioneers التي تضم عمالاً للنسيج يعملون في مصانع القطن في روتشديل.

---

[٩٤] انظر:
National Cooperative Union of India, *Indian Cooperative Movement. A Statistical Profile: Sustainable Development and Growth through Cooperatives, 2018*, 2018.

[٩٥] انظر:
Bina Agarwal, "Demonstrating the Power in Numbers: Gender, Solidarity and Group Dynamics in Community Forestry Institutions", in *Social and Solidarity Economy: Beyond the Fringe*, ed. Peter Utting (London: Zed Books, 2015).

[٩٦] انظر: National Labour Cooperatives Federation of India Limited, "About NLCF".

[٩٧] انظر: SEWA Enterprise Support System, "Women-Owned Collective Enterprises".

[٩٨] انظر:
ILO, *Mapping the Social and Solidarity Economy Landscape in Asia – Spotlight on Japan*, ILO brief: Strengthening Social and Solidarity Economy Policy in Asia, 2022.

[٩٩] انظر: ICA-Asia and the Pacific, "Second ICA-AP Meeting on Development of Cooperatives in Pacific Islands", 26 February 2020..

[١٠٠] انظر: ASEAN Secretariat, *ASEAN Socio-cultural Community Blueprint 2025*, 2016.

[١٠١] أفغانستان وبنغلاديش وبوتان والهند وجمهورية ملديف ونيبال وباكستان وسري لانكا.

وفي ألمانيا، أنشأت Schulze-Delitzsch وRaiffeisen تعاونيات مالية لصالح لمزارعين والحرفيين في عامي ١٨٤٨ و١٨٤٩ على التوالي.[١٠٢]

٥٤. **وفي أوروبا، يُستخدم مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" في بعض البلدان في حين يستخدم مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي" أو "المنشأة الاجتماعية" بشكل بارز في بلدان أخرى.**[١٠٣] ويحظى مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" بالاعتراف في بلدان جنوب أوروبا (فرنسا وإيطاليا والبرتغال واسبانيا) وفي بلجيكا ولكسمبرغ. وفي النمسا وكرواتيا والجمهورية التشيكية واستونيا وألمانيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهولندا وسلوفاكيا، تُستخدم بشكل بارز مصطلحات "القطاع غير الهادف للربح" أو "القطاع الثالث" أو "المنشأة الاجتماعية" أو "الابتكار الاجتماعي" أو "الاقتصاد الدائري" و"الاقتصاد التعاوني" منذ عهد أقرب.[١٠٤] وفي المملكة المتحدة، يُستخدم مصطلح "المنشأة الاجتماعية" باعتباره مصطلحاً شاملاً يتداخل مع مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي" إلى حد كبير.

٥٥. **وتشمل الهيكليات المهيمنة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جميع أنحاء أوروبا التعاونيات ومنظمات المنفعة التعاضدية والجمعيات، وتشمل المنشآت الاجتماعية والمؤسسات منذ عهد أقرب.** وفي عام ٢٠١٦، ضمّت البلدان التي تشكل الاتحاد الأوروبي، البالغ عددها ٢٨ بلداً، أكثر من ٢,٨ مليون وحدة من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وفي أوروبا برمّتها، تُعتبر هذه الوحدات من أصحاب العمل المُهمين، في قطاعات مثل الزراعة والتمويل والطاقة والتجارة بالتجزئة. وتمثل هذه الوحدات، بما يشمل العمالة مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر على حد سواء، قوة عاملة تزيد على ١٩,١ مليون عامل، مع أكثر من ٨٢,٨ مليون متطوع، ما يعادل ٥,٥ ملايين عامل بدوام كامل. وتضم رابطة Cooperatives Europe ٨٤ منظمة عضواً من ٣٣ بلداً أوروبياً في مختلف القطاعات. ويمثل أعضاؤها ١٤١ مليون شخص يملكون ١٧٦ ٠٠٠ منشأة تعاونية ويوفرون ٤,٧ ملايين فرصة عمل.[١٠٥]

٥٦. **ووضعت بعض البلدان سياسات وبرامج لدعم تنظيم المشاريع الاجتماعية وتعزيز تطوير المنشآت الاجتماعية.** وفي العقد الماضي، اعتمدت ١٦ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي تشريعات جديدة بشأن المنشآت الاجتماعية واستحدثت ١١ دولة عضواً استراتيجيات أو سياسات من أجل دعم تطوير المنشآت الاجتماعية.[١٠٦] وفي أعقاب سقوط الاتحاد السوفياتي، ظهرت أنواع وأشكال جديدة من التعاونيات في رابطة الدول المستقلة.[١٠٧] ففي قيرغيزستان، على سبيل المثال، تدير منظمات المجتمع المدني إلى حد كبير المنشآت الاجتماعية، بدعم من المنظمات الإنمائية الدولية المهتمة بالجمع بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لصالح المجموعات الفقيرة والمستضعفة من السكان.[١٠٨] وبعد عام ٢٠٠٨، أصبح مصطلح "تنظيم المشاريع الاجتماعية" مألوفاً في الاتحاد الروسي، حيث أصبحت الدولة نشطة في دعم المنشآت الاجتماعية.[١٠٩]

---

[١٠٢] أدرجت النسخة الألمانية من المساعدة الذاتية التعاونية في عام ٢٠١٦ في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

[١٠٣] انظر:

José Luis Monzón and Rafael Chaves, *Recent evolutions of the Social Economy in the European Union* (European Economic and Social Committee, 2017).

[١٠٤] انظر: Monzón and Chaves.

[١٠٥] انظر: Cooperatives Europe, "Towards a people-centred Europe ... with cooperatives".

[١٠٦] انظر:

Carlo Borzaga et al., *Social enterprises and their ecosystems in Europe. Comparative synthesis report* (European Commission, 2020).

[١٠٧] انظر:

Zvi Lerman and David Sedik, "Cooperatives in the CIS and Georgia: Overview of Legislation", FAO Regional Office for Europe and Central Asia, Policy Studies on Rural Transition No. 2014–2, 2014.

[١٠٨] انظر:

Charles Buxton, Mehrigiul Ablezova and Anara Moldosheva, "Development tool or civil society actor? Understanding social enterprise in Kyrgyzstan", INTRAC Praxis Series Paper No. 8, 2019.

[١٠٩] انظر:

Yury E. Blagov and Yulia N. Aray, "The emergence of social entrepreneurship in Russia", *Social Enterprise Journal* 15, No. 2 (2019): 158–178.

٥٧. وتبيّن الأمثلة التالية حجم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أربعة بلدان في أوروبا وآسيا الوسطى:

- في قيرغيزستان، شملت دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠١٨ على ١٤٨ وحدة مؤسسية، المنظمات الهادفة للربح (٣٧ في المائة) والمنشآت الاجتماعية (٣٢ في المائة) والمنشآت الخاصة (١٧ في المائة)، تليها جماعات المساعدة الذاتية وجماعات المجتمع المحلي التقليدية المعروفة باسم الجماعات (٩ في المائة) والتعاونيات (٤ في المائة). وشكّلت الرعاية الاجتماعية (١٢ في المائة) والتعليم (١١ في المائة) والتجارة بالتجزئة (١١ في المائة) أبرز القطاعات المشمولة في هذه العيّنة.[١١٠] وفي عام ٢٠٢١، ضم اتحاد التعاونيات في قيرغيزستان قرابة ٢٥٠ تعاونية تعمل أساساً في الخدمات ذات الصلة بالسلع الزراعية.
- في عام ٢٠٠٩، كان في الاتحاد الروسي ١ ٥٠٠ تعاونية من تعاونيات الائتمان الزراعي، تضم ١٤٣ ٠٠٠ عضو؛ ١٨٣ اتحاداً ائتمانياً يضم ٤٣١ ٠٠٠ عضو؛ ٧٠ تعاونية سكنية تضم ٢٠ ٠٠٠ عضو؛ ٣ ٠٠٠ تعاونية استهلاكية تضم ٤,٨ مليون عضو؛ ٤٠ ٠٠٠ تعاونية من تعاونيات البستنة تضم ٢٧ مليون عضو.[١١١] وفي عام ٢٠٢٠، كان هناك أكثر من ٥٠ ٠٠٠ تعاونية في البلد.[١١٢]
- يوجد في سويسرا ٨ ٥٥٩ تعاونية، تمثل ٥,٣ في المائة من العمالة وأكثر من ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.[١١٣] وفي سويسرا الناطقة باللغة الفرنسية، تستخدم وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ٥ ٠٠٠ عامل وتضم أكثر من ١٢ ٠٠٠ متطوع. وفي كانتون جنيف، توفر حوالي ١٧ ٠٠٠ وحدة السلع والخدمات لأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ مستفيد وزبون.[١١٤]
- يوجد في تركيا أكثر من ٥٣ ٠٠٠ تعاونية وحوالي ١٠٥ ٠٠٠ جمعية وما يقرب من ٤ ٨٠٠ مؤسسة، تضم ١٦ مليون عضو.[١١٥] وثمة حوالي ١ ٧٧٦ منشأة اجتماعية تتكون من منشآت تجارية تديرها مؤسسات مجتمعية وتعاونيات نسائية وجمعيات المنفعة العامة.[١١٦]

٥٨. وتجرى مبادرات بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المؤسسات في جميع أنحاء أوروبا. وفي عام ٢٠١٩، وافق مؤتمر رؤساء البرلمان الأوروبي على إعادة إنشاء المجموعة المشتركة للاقتصاد الاجتماعي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤، بدعم من أكثر من ٨٠ عضواً في البرلمان الأوروبي.[١١٧] وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، اتُّخذت مبادرات لدعم تطوير التعاونيات والتعاضديات والجمعيات والمؤسسات الأوروبية.[١١٨] وفي عام ٢٠١٥، أنشئت لجنة رصد للإشراف على تنفيذ خارطة الطريق نحو نظام إيكولوجي أكثر شمولاً لاتفاق منشآت الاقتصاد الاجتماعي الوارد في إعلان لكسمبرغ المعتمد في العام نفسه.[١١٩] وفي عام ٢٠١٧، اعتمد ممثلو ثماني حكومات إعلان ليوبليانا بشأن النهوض بمنشآت الاقتصاد الاجتماعي في جنوب شرق أوروبا. وأنشأت المفوضية الأوروبية فريق خبراء معني بالاقتصاد الاجتماعي والمنشآت الاجتماعية لإسداء المشورة لها بشأن المبادرات السياسية المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٤. علاوة على ذلك، وبناءً على مبادرة الأعمال الاجتماعية التي اعتُمدت في عام ٢٠١١ ومبادرة المنشآت الناشئة والنهوض بها، التي اعتُمدت في عام ٢٠١٦، أطلقت المفوضية الأوروبية خطة عمل لصالح الاقتصاد الاجتماعي في عام ٢٠٢١.[١٢٠]

---

[١١٠] انظر: Buxton, Ablezova and Moldosheva.

[١١١] انظر:
ILO, *Cooperative Sector in Russia and the Implementation of the ILO Recommendation No. 193 in the Development of Different Russian Cooperative Trends. Analytical report*, 2009.

[١١٢] انظر: Federal State Statistics Service of the Russian Federation, "*Unified interdepartmental statistical information system*", 2020.

[١١٣] انظر:
Idée Coopérative, "Genossenschaften in der Schweiz: ein Erfolgsmodell der Gegenwart und Zukunft. Genossenschaftsmonitor 2020", 2020.

[١١٤] انظر: Sophie Swaton, "L'économie sociale et solidaire en Suisse romande", *REISO Revue d'information sociale*, 2015.

[١١٥] انظر: Hüseyin Polat, Cooperatives as part of social economy in Turkey: Challenges of Agricultural Cooperatives (CIRIEC, 2016).

[١١٦] انظر:
Duygu Uygur and Barbara Franchini, *Social enterprises and their ecosystems in Europe. Country fiche: Turkey* (European Union, 2019).

[١١٧] انظر: Social Economy Europe, "European Parliament Social Economy Intergroup."

[١١٨] مشروع اللائحة الوحيد الذي أثمر نتائج كان بشأن التعاونيات الأوروبية، عن طريق اعتماد النظام الأساسي لمجتمع أوروبي تعاوني في عام ٢٠٠٣، (Statute for a European Cooperative Society)، الذي يسمح بتشكيل مجتمع أوروبي تعاوني من قبل مواطنين من أكثر من دولة عضو.

[١١٩] انظر: Luxembourg Declaration - A roadmap towards a more comprehensive ecosystem for social economy enterprises.

[١٢٠] انظر: European Commission, *Building an economy that works for people: an action plan for the social economy*, 2021.

٥٩. ويضم الاتحاد الأوروبي عدداً من المنظمات والشبكات الإقليمية التي تمثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتدعم تنميته. وفي عام ٢٠١٥، اعتمد مجلس العمالة والسياسة الاجتماعية والصحة وشؤون المستهلك استنتاجات بشأن تعزيز الاقتصاد الاجتماعي، تعترف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا. وتضم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية مجموعة أوروبا للجهات الفاعلة المختلفة (Diversity Europe Group) [١٢١] التي تنشط في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنشر آراءها في هذا الصدد.[١٢٢] ومن بين المنظمات والشبكات الإقليمية الأخرى التي تعزز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: منظمة الاقتصاد الاجتماعي في أوروبا؛ شبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين القارات في أوروبا؛ شبكة Euclid؛ شبكة Diesis. وهناك أيضاً معاهد بحوث مثل المعهد الأوروبي للبحوث في مجال التعاونيات والمنشآت الاجتماعية. وكانت أوروبا منشأ شبكة البحوث الدولية EMES والمركز الدولي للبحوث والمعلومات بشأن الاقتصاد العام والاجتماعي والتعاوني، ولكنهما أصبحا الآن من بين شبكات البحوث العالمية الكبرى.

[١٢١] انظر: European Economic and Social Committee, "Diversity Europe Group."

[١٢٢] للاطلاع على آخر ما استجدّ من الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، انظر:
European Economic and Social Committee, *Period 2015-2020 - Activity report of the "Social Economy Category"*, 2020.

الفصل ٢ - الإسهامات في العمل اللائق والتنمية المستدامة

٦٠. يقيّم الفصل ٢ إسهامات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية وبرنامج عام ٢٠٣٠ على نطاق أوسع ويقدم أمثلة عن وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهيكلياتها العمودية.

٦١. **وتقدم المنظمات الدولية المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني إحصاءات انطلاقاً من مصادرها الذاتية. وترد فيما يلي بعض النقاط البارزة في هذه الإحصاءات.**

- أفاد الاتحاد الدولي للتأمين التعاوني والتعاضدي بأنّ دخل الأقساط لقطاع التأمين التعاضدي والتعاوني العالمي سجّل نمواً بنسبة ٣٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٧. وفي الفترة نفسها، ارتفعت حصة السوق العالمية لمنشآت التأمين التعاضدي والتعاوني من ٢٤ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ٢٦,٧ في المائة عام ٢٠١٧.[١٢٣]

- قُدِّر في عام ٢٠١٧ وجود ٢,٩ مليون تعاونية في العالم، يبلغ العدد الإجمالي لأعضائها ١,٢ مليار فرد.[١٢٤] وبالاستناد إلى بيانات واردة من ١٥٦ بلداً، قُدّر أنّ ٢٧٩,٤ مليون شخص يعملون في تعاونية أو ضمن نطاقها، ما يمثل نسبة ٩,٥ في المائة من سكان العالم العاملين.[١٢٥] واستناداً إلى هذا المجموع المقدَّر، يعمل ٢٧,٢ مليون شخص في تعاونيات، بمن فيهم ١٦ مليون موظف بأجر، ١١,١ مليون منهم هم أعضاء في هذه التعاونيات. والوظائف ذات الصلة بالتعاونيات، التي تثير اهتمام المنتجين الأعضاء العاملين لحسابهم الخاص، تستحوذ على ٢٥٢,٢ مليون شخص، تعمل غالبيتهم في مجال الزراعة.

- أفاد المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية عن نمو كبير لتعاونيات القروض والمدخرات التابعة له بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٩. وارتفع عدد الأعضاء المنتسبين إلى هذه الاتحادات على مستوى سكان العالم، من ٦,٦ في المائة إلى ٩,٦ في المائة خلال هذه الفترة، في حين ارتفعت الأصول التي تمتلكها هذه الاتحادات، والتي ينتمي معظم أعضائها إلى فئة الأشخاص من ذوي الدخل المتدني، من ٠,٩ بليار دولار أمريكي إلى ٢,٦ بليار دولار أمريكي. وفي عام ٢٠٢٠، كان هناك أكثر من ٣٧٥ مليون عضو في الاتحادات الائتمانية في ١١٨ بلداً. وبين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، ارتفع عدد الأعضاء المنتسبين إليها بنسبة ٢٩ في المائة.[١٢٦]

- أُفيد في عام ٢٠١٩ بأنّ أكبر ٣٠٠ تعاونية وتعاضدية سجلت إيراداً إجمالياً قدره ٢,٢ مليار دولار أمريكي.[١٢٧]

- في عام ٢٠١٤، بلغ متوسط انتشار المنشآت الاجتماعية بشكل عام في صفوف المنشآت الناشئة نسبة ٣,٢ في المائة في ٣٨ بلداً، وتفاوتت هذه النسبة تفاوتاً كبيراً بين البلدان من ٠,٣ في المائة في جمهورية كوريا إلى ١٠,١ في المائة في بيرو.[١٢٨]

---

[١٢٣] انظر: ICMIF, *Global Mutual Market Share 10*, 2019.

[١٢٤] انظر:
International Organisation of Industrial and Service Cooperatives (CICOPA), *Cooperatives and Employment. Second Global Report*, 2017.

[١٢٥] المنظمة الدولية للتعاونيات الصناعية والخدماتية.

[١٢٦] انظر: World Council of Credit Unions, *2019 Statistical Report*, 2020.

[١٢٧] انظر: EURICSE and ICA, *World Cooperative Monitor*, 2021.

[١٢٨] يتيح مرصد تنظيم المشاريع العالمي بيانات عن المنشآت الاجتماعية وردت من ٣١ بلداً واستندت إلى تعريف ضيق للمنشآت الاجتماعية باعتبارها جهات منتجة سوقية تعطي الأولوية للقيمة الاجتماعية والبيئية على حساب القيمة المالية. انظر:
Niels Bosma et al., *Global Entrepreneurship Monitor: Special Topic Report – Social Entrepreneurship*, 2015.

استحداث فرص العمل وتوليد الدخل

٦٢. **تشكّل وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مصدراً مباشراً وغير مباشر لخلق الوظائف** فهي تتيح فرص عمل مباشرة أو قد تنشأ وتُستدام فرص عمل أخرى في سياق السلع والخدمات التي تقدمها هذه الوحدات في مختلف القطاعات، من الأغذية والإسكان وصولاً إلى رعاية الأطفال والمسنين مروراً بالخدمات المالية. وبوسع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يستحدث فرص العمل على نحو غير مباشر، نتيجة التأثير الجانبي. ويمكن أن تسهم وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق الهدف ٢ (القضاء التام على الجوع) والهدف ٨ (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) والهدف ٩ (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية) لبرنامج عام ٢٠٣٠، بقدر ما تعزز استحداث فرص العمل - بما في ذلك لصالح الشباب - وتنمية روح تنظيم المشاريع وزيادة الإنتاجية.[١٢٩]

٦٣. **وتعمل وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مختلف مراحل سلاسل التوريد والإمداد.** وفي نظام تسويق القطن في بوركينا فاسو، ينقسم ٣٢٥ ٠٠٠ منتج إلى ١٢ ٠٠٠ مجموعة من المنتجين للقطن، تجمع وتزن ما يحصده أعضاؤها من قطن لحساب ثلاث منشآت عمومية - خاصة كبيرة تُعنى بمعالجة القطن. وهؤلاء المنتجون ممثَّلون في رابطة القطن المشتركة بين المهن لبوركينا فاسو من خلال الاتحاد الوطني لمزارعي القطن.[١٣٠] وفي السنوات الأخيرة، أقامت تعاونيات المنتجين والمستهلكين قنوات تجارية مباشرة بين التعاونيات. ومن شأن هذه المبادرات، إذا وُسِّع نطاق تطبيقها، أن ترسي نموذجاً تجارياً عادلاً وفعالاً. على سبيل المثال، تُباع منتجات تعاونيات منتجي البن في كينيا في متاجر تعاونيات المستهلكين في الدانمرك. ويُباع الأناناس العضوي المنتج في تعاونيات توغو في متاجر تعاونيات المستهلكين في إيطاليا.

٦٤. **وعلى الرغم من مساهمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في سلاسل التوريد والإمداد، فإنّ تحديات كبيرة تظل قائمة.** فقد تتركّز وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في قطاعات تكون فيها الإنتاجية منخفضة وتنطوي على مخاطر جمة ضمن سلسلة التوريد والإمداد. وقد تكون لهذه الوحدات موارد وقدرات محدودة، ما يصعِّب عليها المنافسة في سلاسل التوريد والإمداد ودخول الأسواق ذات القيمة المضافة العليا. وتحتاج وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لضمان استدامتها على الأمد الطويل، إلى تنويع أنشطتها وتحديث عملياتها ومنتجاتها. وتحتاج أيضاً إلى الاستثمار في التدريب وتحسين المهارات والدراية والعمليات والمعدات.[١٣١] وأظهرت دراسة أجرتها مؤخراً منظمة العمل الدولية أنّ العوائق الأساسية التي يواجهها الكاميرون في تشغيل وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هي: الوصول المحدود إلى الخدمات المالية (٧٦ في المائة)؛ تكاليف الإنتاج المرتفعة (٧٥ في المائة)؛ الانتفاع المحدود بالبنية الأساسية (٥٢ في المائة). وأهم عائق يعترض تطوير وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو غياب المعلومات الخاصة ببرامج الدعم والتكلفة المرتفعة للخدمات الاستشارية.[١٣٢]

٦٥. **وقد تلجأ وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى مختلف الاستراتيجيات للارتقاء بعملها من أجل التغلب على تحديات الإنتاجية.** عادةً ما ينطوي *النمو الأفقي* على إنشاء شبكات أو منشآت حائزة على حقوق الامتياز أو فروع. ويمكن لهذا النمو التعويل على دعم السلطات العامة المحلية ومؤسسات البحث والمصارف التعاونية ومنظمات التدريب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وينطوي *النمو العمودي* على وضع هيكليات القطاعين الثانوي والثالث لتقديم الخدمات، سواء في مجال التعليم أو التمويل أو التوعية. وينطوي *النمو العرضي* على نشر قيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومبادئه في الاقتصاد المحلي. وكررت واعتمدت منطقة إيميليا رومانيا في إيطاليا وإقليم الباسك في اسبانيا مبادرات جيدة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ساهمت في الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية العامة لهاتين المنطقتين.[١٣٣] ويتمثل تحدٍ حاسم الأهمية يواجهه نمو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ضمان استمرار التقرب من الناس ومواصلة سد احتياجات الأعضاء والعمال والمستخدمين والمجتمعات المحلية، بما يتوافق مع قيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومبادئه.

---

[١٢٩] يُشار في توصية سياسة العمالة (أحكام تكميلية)، ١٩٨٤ (رقم ١٦٩) لمنظمة العمل الدولية، إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه تعاونيات العمال في توظيف الشباب والمجموعات والأشخاص المحرومين (الفقرة ١٦(ط)). ويُشار فيها أيضاً إلى ضرورة مراعاة أهمية المؤسسات الصغيرة مثل التعاونيات والجمعيات في إتاحة فرص عمل، ولا سيما للعمال الذين تواجههم صعوبات خاصة (الفقرة ٣٠).

[١٣٠] انظر: Burkinabe Textile Fibre Company (SOFITEX).

[١٣١] انظر:

ILO, "Value Chain Development Briefing Paper 2: The Role of Cooperatives and Business Associations in Value Chain Development", 2012.

[١٣٢] منظمة العمل الدولية ووزارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الاجتماعي والحرف.

[١٣٣] انظر: UNRISD, "*Measuring the Scale and Impact of Social and Solidarity Economy*", 2018.

٦٦. **وتسهم وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مساهمة فعالة بوجه خاص في إتاحة فرص العمل والدخل وفي خفض أوجه انعدام المساواة في المناطق الريفية.** واعتُرف بذلك في الاستنتاجات بشأن تعزيز العمل الريفي من أجل خفض الفقر، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته السابعة والتسعين (٢٠٠٨).[١٣٤] كما تشير توصية منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥ (رقم ١٤٩) إلى دور التعاونيات في تمكين منظمات العمال الريفيين من أن تسد سداً مباشراً احتياجات الأعضاء ومن أن تعزز في الوقت نفسه استقلالها عبر الاعتماد على الذات اقتصادياً. ويمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تسهم في التحويل الإنتاجي للاقتصادات الريفية وأن تعزز العمل اللائق في مجمل القطاعات الريفية، بما في ذلك في القطاع الزراعي - الغذائي الذي يظل العمود الفقري للكثير من الاقتصادات الريفية. ومن شأن اتسام منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال الريفيين والتعاونيات وجمعيات المنتجين بالقوة والاستقلالية والفعالية أن يتيح للمجتمعات المحلية الريفية التمتع بالنفوذ للتأثير على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وتحسين سبل عيشها وتعزيزها. وبوسع هذه المنظمات ضمان إسماع أصوات أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، بما في ذلك في إطار وضع وتنفيذ القوانين والسياسات والاستراتيجيات التي تؤثر في عملهم وحياتهم.

٦٧. **وتسهم مؤسسات التمويل الاجتماعي ذات الصلة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جميع أنحاء العالم مساهمةً غير مباشرة في استحداث فرص العمل عن طريق توفير رأس المال اللازم لإنشاء منشأة بعينها أو احتياز وسائل الإنتاج الأساسية.** ومن بين هذه المؤسسات، جمعيات القروض والمدخرات المتجددة التي توجد في أنحاء كثيرة من العالم،[١٣٥] والاتحادات الائتمانية ومصارف القرى والمصارف التعاونية. وفي عام ٢٠٢١، وظفت الاتحادات الائتمانية أكثر من ٣١٥ ٠٠٠ شخص في الولايات المتحدة الأمريكية، بزيادة بلغ متوسطها ٢,٥ في المائة خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢١.[١٣٦] والتعاونية المالية Teachers Savings and Loan Society Limited تقدم خدمات الادخار والاقتراض إلى ٤٧ ٠٠٠ معلم وموظف لدى وزارة التعليم في بابوا غينيا الجديدة، ولها ١٦ فرعاً تشمل جميع أقاليم البلد.[١٣٧] بالإضافة إلى ذلك، تبنت وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني العاملة في القطاع المالي التكنولوجيا الرقمية للوصول إلى أعضائها وخدمتهم بمزيد من الفعالية. وأحد الأمثلة على ذلك هو منصة KAYA للدفع التي اعتمدتها التعاونيات المالية في الفلبين.[١٣٨]

٦٨. **ويطرح الحصول على التمويل تحدياً رئيسياً لتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.** وتسهّل بعض خصائص وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الحصول على أشكال متنوعة من التمويل. وتضم هذه الأشكال، على سبيل المثال، التبرعات والمنح والقروض الحكومية الميسورة وخطط العملة التكاملية وجمع رؤوس الأموال من أعضائها وغيرهم من أصحاب المصلحة وإعادة استثمار الفائض.[١٣٩] غير أنه كثيراً ما تحول عوائق دون انتفاع هذه الوحدات بخدمات النظام المصرفي التقليدي. ولا يُعزى ذلك إلى المنغصات التي عادةً ما تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة فحسب، بل يُعزى أيضاً إلى العيب التنافسي الذي قد تعاني منه وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إزاء وحدات مؤسسية أخرى. على سبيل المثال، قد تفتقر وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الصغيرة إلى السجل الائتماني والأشكال التقليدية للضمانات والمهارات الإدارية للخوض في إجراءات معقدة لطلب التمويل.[١٤٠] وعادةً ما تعاني وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من عيب تنافسي حيال المنشآت التي تهدف إلى زيادة أرباحها إلى أقصى حد عندما يتعلق الأمر بالحصول على الائتمان أو رأس المال عبر النظام المصرفي التقليدي، وذلك بسبب الهيكليات الإدارية لهذه الوحدات التي صُمِّمت لسد احتياجات أصحاب المصلحة المعنيين بها (أي العمال والزبائن والمتطوعون) بدلاً من مكافأة المستثمرين.[١٤١] وبسبب مبدأ حظر توزيع الأرباح أو تقييده، يصعب عليها الحصول على تمويل من المقرضين التقليديين. وتشير التعاونيات، على سبيل المثال، إلى أنّها تواجه المزيد من الصعوبات في الاستفادة من الاستثمارات على شكل الأسهم جراء هيكل الملكية فيها.[١٤٢] وهناك أيضاً مخاوف

---

١٣٤ منظمة العمل الدولية، *تقرير اللجنة المعنية بالعمالة الريفية*، محضر أعمال، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٧، ٢٠٠٨ (المحضر رقم ١٥).

١٣٥ على سبيل المثال، تُسمى هذه الرابطات *chama* في المناطق الناطقة بالسواحلية في شرق أفريقيا و*tontines* في غرب أفريقيا و*tandas* في جنوب أمريكا و*kameti* في باكستان و*partnerhand* في جزر الهند الغربية و*cundinas* في المكسيك و*ayuuto* في الصومال و*hui* في الصين وجمعية في الشرق الأوسط و*kye* في جمهورية كوريا و*tanomoshiko* في اليابان و*pandeiros* في البرازيل.

١٣٦ انظر: IBISWorld, "*Credit Unions in the US - Employment Statistics 2002–2021*", 23 October 2021.

١٣٧ انظر: ILO, "Providing savings and loans services to teachers since 1972", Spotlight Interviews with Cooperators, 2016.

١٣٨ انظر: National Association of Training Centers for Cooperatives of the Philippines, "Payment Services".

١٣٩ انظر:
Caitlin McMullin, *Financial Mechanisms for Innovative Social and Solidarity Economy Ecosystems: The Case of Quebec* (ILO, 2021).

١٤٠ انظر: Utting.

١٤١ انظر: McMullin.

١٤٢ انظر: European Commission, *Building an economy that works for people: an action plan for the social economy*, 2021.

من أنّ الانتفاع بالآليات التقليدية قد ينال من قيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومن الممارسات التي تتعلق، على سبيل المثال، بالإدارة الديمقراطية وبالقيود المفروضة على توزيع الأرباح. وإذ توسِّع وتنوِّع وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أنشطتها في مختلف القطاعات، ويبدو أنّ احتياجاتها إلى رأس المال ستزداد، لابد من ضمان وصول هذه الوحدات إلى مجموعة أوسع نطاقاً من الأدوات المالية.

٦٩. **وتقدم وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مجموعة واسعة من الخدمات إلى أعضائها وإلى المجتمعات المحلية، مما يسمح بزيادة الدخل وتحسين سبل العيش.** وروابط باعة الشوارع ومنظمات التجارة العادلة وتعاونيات التسويق والتوريد الزراعية تسهم بشكل فعال في تيسير الوصول إلى الأسواق في العديد من البلدان. ويُقدَّر أنّ ١,٩ مليون مزارع وعامل من ٧١ بلداً هم أعضاء في ١ ٨٨٠ منظمة من منظمات المنتجين المعتمدة على أنها تمتثل لمبدأ "التجارة العادلة".[١٤٣] وفي اكوادور، تضم رابطة منتجي الأجبان في المجتمعات المحلية الريفية (Funconquerucom) أكثر من ٣٠ مصنعاً مجتمعياً لإنتاج الأجبان في أربع مقاطعات. وتبيع هذه الرابطة ٣ أطنان من الأجبان والزبدة التي ينتجها يومياً ١ ٢٠٠ من صغار المزارعين عبر متاجر الأحياء والمطاعم والمحال التجارية الكبيرة المنتشرة في جميع أنحاء البلد. وتقدم أيضاً التدريب إلى المزارعين فيما يخص الجوانب التقنية والصحية والإدارية لإنتاج الأجبان.[١٤٤] وفي المكسيك، تقدم السوق الخضراء في موريلوس كل شهر إلى ٢٠٠ منتج مساحة لبيع سلعهم المنتجة إنتاجاً مستداماً للمستهلكين الحريصين على البيئة.[١٤٥] وفي جنوب أفريقيا، تستحدث جمعية Bela Bela Communal Property Association فرص عمل وتتيح تطوير المهارات والتدريب للارتقاء بمهارات أفرادها.[١٤٦] وفي اسبانيا، تدمج وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني العمال الذين يواجهون صعوبات في الحصول على عمل، مثل الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ٥٥ عاماً والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المعرضين لخطر التهميش الاجتماعي، وتتيح مستويات أعلى من الاستقرار الوظيفي مقارنة بالوحدات المؤسسية الأخرى.[١٤٧] وتقوم المنظمة المجتمعية Project HOME ومقرها في فيلادلفيا بالولايات المتحدة، بتنفيذ برامج معترف بها على المستوى الوطني تقوم بموجبها بتأمين فرص عمل إلى الأشخاص الذين يعانون من التشرد المزمن. ومجموعة Social Enterprise عبارة عن مجموعة من المنشآت الصغيرة تهيئ بيئة داعمة تُبنى فيها المهارات لمن تأويهم منظمة Project HOME من خلال صناعة الهدايا الحرفية ومكتبة إلكترونية.[١٤٨]

٧٠. **ويمكن أن تؤدي وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دوراً محورياً في تعزيز إنتاجية المنشآت وقدرتها على التنافس بتحقيق وفورات الحجم.** وينطبق ذلك على تعاونيات الخدمات المتقاسمة، التي تُعرف أيضاً باسم "تعاونيات أصحاب المشاريع" أو "اتحادات التعاونيات"، والتي تتيح للمنشآت الصغيرة تحقيق مكاسب الإنتاجية بفضل التنظيم المشترك للخدمات الأساسية مثل التزويد بالمنتجات ونقلها ومعالجتها وتسويقها، وتقليل تكاليفها الثابتة وزيادة إيراداتها. ويمكن أن تسهم الخدمات الجماعية التي تقدمها وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إسهاماً أساسياً في زيادة إنتاجية وتنافسية صغار المنتجين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.[١٤٩] ولقد كانت تعاونيات أصحاب المشاريع فعالة على مر ما يقارب ١٥٠ عاماً في العديد من دول أوروبا الغربية. وفي السنوات الأخيرة، لجأ إليها أيضاً المهنيون والهيئات العمومية في أمريكا الشمالية. وفي إيطاليا، تنبري مجموعة Copernico، وهي اتحاد يتألف من ست تعاونيات اجتماعية، لتقديم خدمات التعليم والرفاه الاجتماعي إلى الأطفال والمراهقين والأسر والمهاجرين وطالبي اللجوء، وتتيح فرص عمل للمجموعات المهمشة. ويعمل فيها أكثر من ٢٠٠ شخص، ٧٦ في المائة منهم من النساء و١٨ في المائة منهم ينتمون إلى الفئات المحرومة.[١٥٠] وتعاونيات الخدمات المتقاسمة قليلة الانتشار في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.[١٥١]

---

[١٤٣] انظر: Fairtrade International. *The Future is Fair. Annual Report 2020-2021*, 2021.

[١٤٤] انظر: FUNCONQUERUCOM - Fundación Consorcio de Queseras Rurales Comunitarias.

[١٤٥] انظر: Mercado Verde Morelos.

[١٤٦] انظر: Bela Bela Communal Property Association, "About Bela Bela CPA."

[١٤٧] انظر:

Spanish Social Economy Employers' Confederation (CEPES), *Análisis del impacto socioeconómico de los valores y principios de la economía social en España*, 2019.

[١٤٨] انظر: Project Home.

[١٤٩] منظمة العمل الدولية، *العمل اللائق والإنتاجية*، الوثيقة GB.341/POL/2، ٢٠٢١.

[١٥٠] انظر:

ILO, "Italian social cooperatives working together for the benefit of the communities", Spotlight Interviews with Cooperators, 4 April 2017.

[١٥١] انظر:

Nicole Göler von Ravensburg, *Economic and other benefits of the entrepreneurs' cooperative as a specific form of enterprise cluster* (ILO, 2011).

٧١. **ويمكن أيضاً للاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يستحدث فرص العمل عبر المنشآت التي يملكها العمال.** وهي منشآت يملكها ويديرها العمال بمعظمها أو برمتها. ويمكن أن يتواجد هذا النوع من المنشآت في كافة القطاعات، بدءاً من الخدمات وصولاً إلى البيع بالمفرَّق مروراً بالتعليم والتصنيع.[١٥٢] وتعاونيات العمال هي منشآت يملكها وينظمها ويديرها العمال وتعود بالنفع عليهم. وهم يمتلكون رأس المال ويصوتون كأعضاء متساوين فيما يخص الأمور المتعلقة بإدارة المنشأة ولهم الحق في الترشح لانتخابات مجلس الإدارة. وفي عام ٢٠٢٠، أفاد الاتحاد العام لتعاونيات العمال في فرنسا أنه يضم ٣ ٦١١ تعاونية عضو توظف ٢٠٠ ٦٧ عامل، يعمل معظمهم في قطاع الخدمات والبناء والصناعة. وفي العام نفسه، ارتفع عدد الوظائف التي استحدثتها تعاونيات العمال في البلد بنسبة ٦ في المائة.[١٥٣] وفي العديد من البلدان التي توجد فيها تعاونيات العمال، قد لا تكون هناك أحكام قانونية تحكم عملياتها. وفي اليابان، كانت تعاونيات العمال موجودة منذ ٢٥ عاماً عندما اعتُمد قانون تعاونيات العمال في عام ٢٠٢٠.[١٥٤] وفي الولايات المتحدة، Cooperative Home Care Associates، وهي تعاونية يملكها العمال وتقدم خدمات الرعاية المنزلية في نيويورك، توظف أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص وتقدم سنوياً تدريباً مجانياً في مجال خدمات الرعاية المنزلية إلى أكثر من ٦٠٠ امرأة عاطلة عن العمل أو من ذوات الدخل المنخفض. وبينما يخصص مقدمو الرعاية التجارية في المدينة حوالي ٦٠ في المائة من دخلهم أجوراً مباشرة أو إعانات للعمال، تخصص Cooperative Home Care Associates ٨٢ في المائة من دخلها لعمالها.[١٥٥] ويمكن أن تكون هذه المنشآت التي يملكها العمال بمثابة استراتيجية فعالة لاستحداث فرص العمل ودعم سبل العيش، ولا سيما في صفوف العمال غير المنظمين.

٧٢. **وأعيدت هيكلة بعض المنشآت عن طريق نقل الملكية إلى العمال للمساعدة في الحفاظ على الوظائف.** وفي بعض الحالات، قد تجري إعادة هيكلة المنشأة نتيجة للخسائر التي تتكبدها. وفي حالات أخرى، قد يكون ذلك بسبب تقاعد المالكين، ولا سيما حين لا توجد خطة واضحة لمستقبل المنشأة.[١٥٦] ويمكن للموظفين الذين يلمون بالفعل بأساليب عمل المنشآت التي قد تواجه الإغلاق في ظل غياب مالكين جدد أن يقدموا خطة لاستمرارية العمليات في حال وجود سياسات سليمة ويُعمل بالأطر الصحيحة فيما يخص التمويل والتدريب والاستشارة القانونية. وتوجد أمثلة على نجاح عملية انتقال المنشآت إلى ملكية العمال في الأرجنتين والبرازيل وكندا وإيطاليا وفنلندا وفرنسا والبرتغال واسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بما في ذلك بورتوريكو. وهناك أيضاً العديد من الأمثلة على فشل مثل هذا الانتقال بسبب نقص القدرات الداخلية أو بسبب ظهور تحديات ترتبط بالبيئة لا يمكن التغلب عليها. وقلة من البلدان تتبع سياسات وتعمل بخطط تمويل تتيح إعادة هيكلة المنشآت عن طريق نقل الملكية إلى العمال. ومن شأن العمل وفقاً لآليات تنظيم وتمويل مناسبة في هذا المجال أن ييسِّر عملية انتقال المنشآت التي تواجه تحديات تتعلق باستمراريتها في أوقات الأزمات.

الحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية

٧٣. **على الرغم من التقدم الكبير المحرز في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في أنحاء كثيرة من العالم، فإنّ حق الإنسان في الضمان الاجتماعي لم يصبح بعد واقعاً بالنسبة إلى معظم سكان العالم.**[١٥٧] وفي حزيران/ يونيه ٢٠٢١، دعا المؤتمر إلى تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة، التي تُفهم على أنها الوصول إلى حماية شاملة وكافية ومستدامة طوال دورة الحياة، بما يتمشى مع معايير منظمة العمل الدولية. وهي تنطوي على البناء التدريجي لنُظم الحماية الاجتماعية الملائمة والمحافظة عليها على الصعيد الوطني.[١٥٨] وذكّر المؤتمر بالمسؤولية الأساسية الواقعة على الدولة عن إنشاء أطر إدارة سديدة مناسبة للحماية الاجتماعية وبالحاجة الملحة إلى بذل جهود إضافية لسد فجوات التغطية وتيسير الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.[١٥٩] ويمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تدعم هذه الجهود عبر إقامة شراكات مع

---

[١٥٢] انظر: University of Wisconsin Center for Cooperatives, "What is a worker cooperative?"

[١٥٣] انظر: CGSCOP, "Chiffres clés".

[١٥٤] انظر: Japan Workers' Co-operative Union.

[١٥٥] انظر:
Carlo Borzaga, Gianluca Salvatori and Riccardo Bodini, *Social and Solidarity Economy and the Future of Work* (International Training Centre of the ILO, 2017).

[١٥٦] انظر:
Simel Esim and Waltteri Katajamaki, "Rediscovering worker cooperatives in a changing world of work", *IUSLabour* 1, 2017.

[١٥٧] مكتب العمل الدولي، *التقرير الرائد: التقرير العالمي للحماية الاجتماعية ٢٠٢٠-٢٠٢٢: الحماية الاجتماعية عند مفترق الطرق - سعياً نحو مستقبل أفضل*، ٢٠٢١.

[١٥٨] مكتب العمل الدولي، القرار والاستنتاجات بشأن المناقشة المتكررة الثانية عن الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٩، جنيف، ٢٠٢١.

[١٥٩] ذكر المؤتمر بأنّ إعلان المئوية يدعو إلى "حصول الجميع على نُظم حماية اجتماعية شاملة وكافية ومستدامة، تكون مكيفة مع التطورات في عالم العمل" وبأنّ تقديم مثل هذه الحماية إلى العمال في جميع أنواع العمل ذو أولوية قصوى بالنسبة إلى الدول الأعضاء.

مؤسسات الحماية الاجتماعية. ويمكنها أن تسهم في تحقيق الهدف ١ (القضاء على الفقر) والهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف ١٠ (الحد من أوجه عدم المساواة) لبرنامج عام ٢٠٣٠ عبر إتاحة الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التأمين الصحي وخدمات الرعاية.

٧٤. **ويمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تؤدي دوراً في النظم الوطنية للحماية الاجتماعية عن طريق تيسير حصول أعضائها على الحماية الاجتماعية.** وبوسع وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ولا سيما التعاونيات، أن تسهّل الانتفاع بالحماية الاجتماعية، بطرائق منها على سبيل المثال استثارة الوعي وتنفيذ حملات التسجيل الجماعية وإبرام الاتفاقات الجماعية. ونحت تعاونيات المزارعين منحى مشابهاً في كوستاريكا إذ أبرمت اتفاقات تأمين جماعي مع صندوق الضمان الاجتماعي في كوستاريكا. وتكون التعاونيات مسؤولة عن تحصيل اشتراكات أعضائها وتحويلها، مما يبسّط الإجراءات ويخفِّض التكاليف ويسهّل الانتفاع بالضمان الاجتماعي في المناطق الريفية.[١٦٠] ويمكن للتعاونيات أن تؤدي أيضاً دوراً مهماً في تسهيل انتفاع العاملين لحسابهم الخاص في قطاعات أخرى ببرامج الضمان الاجتماعي العمومية، مثل الفنانين وسائقي سيارات الأجرة، بمن في ذلك أولئك الذين يستخدمون منصات العمل الرقمية.[١٦١] ومن شأن العمل ضمن تعاونيات، إضافة إلى تيسير تغطية الضمان الاجتماعي، أن يحسن أيضاً الاعتراف القانوني وأن يعزز الكفاءة والأمن الاقتصاديين وأن يهيّئ أساساً إمكانية الحصول على التمويل.[١٦٢] وتنحو التعاونيات منحى مشابهاً في الفلبين إذ تسهّل تسجيل أعضائها في البرنامج الوطني للتأمين الصحي (PhilHealth) وتحصيل الاشتراكات، مما ساهم في تحسين مستويات التغطية.[١٦٣]

٧٥. **ويمكن دمج وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دمجاً أكبر في نظام الحماية الاجتماعية، وهذا ما يتوقف على سياق كل بلد.** فعلى سبيل المثال، يمكن تفويض بعض الوظائف الإدارية للنظام الوطني للحماية الاجتماعية، مثل التعبئة الاجتماعية وأنشطة الانتساب وتحصيل الاشتراكات إلى وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيما يخص مجموعات محددة من السكان. وفي بعض الحالات، يمكن لمؤسسات الضمان الاجتماعي تفويض وظائف مختارة من الخدمات المقدمة إلى المستخدمين، إلى المنظمات المجتمعية لا سيما التعاضديات والتعاونيات، لتحسين القرب من بعض مجموعات السكان. وعلى العكس من ذلك، فإنّ التعاضديات، عندما لا تكون مدمجة في النظام الوطني للحماية الاجتماعية، تحقق نجاحاً محدوداً في توسيع نطاق التغطية، لأنها لا تتيح تجميع المخاطر على نطاق واسع ولأنها معرضة للانتقاء السلبي. وتوجد أمثلة على الدمج الناجح في سياقات مختلفة. على سبيل المثال، يُوفَّر التأمين الصحي الإلزامي عبر التعاضديات في بلجيكا. وفي فرنسا، يفوّض الصندوق الوطني للتأمين الصحي وظائف إدارية إلى التعاضديات فيما يخص فئات محددة من العمال وقطاعات النشاط.[١٦٤] ويُنفَّذ برنامج مدعوم لتحقيق التغطية الصحية الشاملة في السنغال عن طريق الجمعيات التعاضدية ونظام الضمان الاجتماعي المنشأ حديثاً والخاص بالعمال المستقلين.[١٦٥]

٧٦. **وفي بعض البلدان، تؤدي وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أيضاً دوراً أساسياً في تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والإسكانية التي تشكل جزءاً من النظام الوطني للحماية الاجتماعية.** وفي العديد من البلدان، يلجأ نظام الحماية الاجتماعية إلى مقدمي الخدمات، لا سيما في مجال الحماية الصحية الاجتماعية ورعاية الأطفال والرعاية طويلة الأمد والإسكان. وفي مثل هذه السياقات، تضيف التعاونيات والتعاضديات قيمة إلى الخدمات المقدمة في إطار نُظم الحماية الاجتماعية. وتقدِّر المنظمة الدولية للتعاونيات الصحية أنّ حوالي ١٠٠ مليون أسرة في جميع أنحاء العالم تحصل على الرعاية الصحية عبر ٣ ٣٠٠ تعاونية صحية منتشرة في ٧٦ دولة. وجرى دمج الكثير منها في النظم الوطنية للحماية الصحية الاجتماعية بصفتها جهات مقدمة للخدمات.[١٦٦]

---

[١٦٠] انظر: ILO and FAO, *Extending Social Protection to Rural Populations: Perspectives for a Common FAO and ILO Approach*, 2021.

[١٦١] انظر: ILO, *Extending social security to workers in the informal economy: Lessons from international experiences*, 2021.

[١٦٢] انظر:

Fabio Durán Valverde et al, *Innovations in Extending Social Insurance Coverage to Independent Workers: Experiences from Brazil, Cape Verde, Colombia, Costa Rica, Ecuador, Philippines, France and Uruguay*, ILO Extension of Social Security Paper No. 42, 2013.

[١٦٣] انظر: ILO, *Extending social health protection: Accelerating progress towards Universal Health Coverage in Asia and the Pacific*, 2021.

[١٦٤] انظر:

Émilie Sauvignet, "Le financement du système de santé en France: Rôle et organisation de l'assurance maladie obligatoire", Discussion Paper No. 1 (World Health Organization, 2005).

[١٦٥] انظر:

ILO, *Revue globale et analyse du système national de Protection sociale : Revue générale du système de Protection sociale au Sénégal et appui à la mise en œuvre de la Stratégie nationale de Protection sociale*, 2021.

[١٦٦] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، تقرير الأمين العام*، الوثيقة A/74/206، ٢٠١٩.

٧٧. **ويتسع المجال أمام وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للمساهمة في الاقتصاد بصفتها جهات مقدمة للخدمات، في ظل الدمج المتزايد للرعاية طويلة الأمد في نطاق نظم الحماية الاجتماعية.**[١٦٧] وتستجيب وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لاحتياجات الرعاية لمختلف فئات السكان مثل الشباب المحرومين والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأطفال. وغالباً ما تكون هذه الوحدات متعددة الأغراض، مبيّنةً احتياجات الرعاية المتنوعة للمستفيدين. وهي تشمل أيضاً العديد من أصحاب المصلحة، بمن فيهم مقدمو الرعاية والمستفيدون أنفسهم والحكومات والعاملون المجتمعيون.[١٦٨] وفي إيطاليا، تقدم التعاونيات الاجتماعية ٨٥ في المائة من خدمات الرعاية لفائدة الأطفال والمسنين والأشخاص المحرومين في بولونيا، وهي تعاونيات يشترك في ملكيتها مقدمو الرعاية والمستفيدون منها.[١٦٩] وتوجد وحدات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تستجيب لاحتياجات المسنين في مجال الرعاية طويلة الأمد والإسكان في الصين (هونغ كونغ) واليابان وجمهورية كوريا وسنغافورة.[١٧٠] وفي اسبانيا، يمثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ٤٣,٥ في المائة من المعروض الإجمالي من خدمات الرعاية، وتزداد هذه النسبة بحيث تصل إلى ٥٩,٣ في المائة في الخدمات الاجتماعية غير المنطوية على توفير سكن.[١٧١] وفي المملكة المتحدة، قدمت المنشآت الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-١٩ ما يزيد على ٣٠ في المائة من خدمات التمريض المجتمعي وغيرها من الخدمات التي توفرها هيئة الخدمات الصحية الوطنية.[١٧٢]

٧٨. **ويمكن أن توفر وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سكناً مناسباً وميسور التكلفة وأن تعمل بالتآزر مع نُظم الحماية الاجتماعية لمنع التشرد والسكن غير المناسب.** وتتصدى نُظم الحماية الاجتماعية تصدياً مباشراً لبعض عوامل الخطر التي تفضي إلى التشرد والسكن غير المناسب. ويمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الحد من الفقر وتيسير الحصول على سكن مناسب وعلى المساعدة الاجتماعية وعلى إعانات الإسكان.[١٧٣] وتندرج رابطات البناء المجتمعية في المناطق الريفية وتعاونيات الإسكان في المناطق الحضرية في عداد وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تساعد السكان من ذوي الدخل المنخفض في الحصول على سكن ميسور التكلفة.[١٧٤] وفي مصر، ينتسب ثلث الأسر إلى إحدى التعاونيات الإسكانية البالغ عددها ٣٢٠ ٢ تعاونية سكنية انبرت لبناء نصف مليون وحدة سكنية.[١٧٥] وفي المكسيك، تقدم المنشأة الاجتماعية ÉCHALE حلولاً سكنية وتسهم في التنمية المتكاملة للمجتمعات المحلية.[١٧٦] وفي جمهورية كوريا، تطورت المنشآت المكتفية ذاتياً والمتخصصة في الرعاية السكنية التي يبلغ عددها ١٧٧ منشأة والتي نشأت في بادئ الأمر في إطار مبادرة أطلقها سكان المناطق الفقيرة حتى أصبحت تستحدث فرص العمل في إطار التعاونيات، وتحسّن في الوقت ذاته شروط الإسكان.[١٧٧] وفي جنوب أفريقيا، تقدم المنشأة Hustlenomics، وهي منشأة ذات تأثير اجتماعي تبني منازل مستدامة وجيدة النوعية بالاستناد إلى نموذج مبتكر للتمويل والملكية وتوفر التدريب على المهارات وتستحدث فرص العمل لصالح النساء والشباب في البلد.[١٧٨]

---

[١٦٧] ذكر المؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠٢١ بأنه ينبغي للدول الأعضاء "الاستثمار في اقتصاد الرعاية لتسهيل الحصول على خدمات جيدة ومعقولة التكلفة لرعاية الأطفال والرعاية طويلة الأجل باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من نظم الحماية الاجتماعية". مكتب العمل الدولي، القرار والاستنتاجات بشأن المناقشة المتكررة الثانية عن الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)، ٢٠٢١.

[١٦٨] انظر: Lenore Matthew et al., *Providing Care through Cooperatives 1: Survey and Interview Findings* (ILO, 2016).

[١٦٩] انظر: Open Learn, "How is Italy reinventing the co-op?", 6 February.

[١٧٠] انظر: Lenore Matthew, *Providing Care through Cooperatives 2: Literature Review and Case Studies* (ILO, 2017).

[١٧١] انظر: CEPES, 2019.

[١٧٢] انظر:
UN Economic Commission for Europe, *Women's economic empowerment and the care economy in the ECE region: The impact of economic and social policies during the COVID-19 response and recovery*, UNECE Policy brief on Gender No. 1, 2020.

[١٧٣] انظر:
ILO, "Social Protection Systems for All to Prevent Homelessness and Facilitate Access to Adequate Housing", ILO brief: Social Protection Spotlight, 2020.

[١٧٤] يُعترف في توصية إسكان العمال، ١٩٦١ (رقم ١١٥) لمنظمة العمل الدولية بوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من قبيل تعاونيات بناء المنازل والمنشآت التعاونية وما يشبهها من منشآت الإسكان غير الربحية وغيرها من جمعيات الإسكان لمساهماتها في إسكان العمال.

[١٧٥] انظر: Co-operative Housing International, "About Egypt."

[١٧٦] انظر: ÉCHALE.

[١٧٧] انظر: Fonteneau and Pollet, *The Contribution of Social and Solidarity Economy and Social Finance to the Future of Work* (ILO, 2019).

[١٧٨] انظر: Hustlenomics.

الحقوق في العمل

٧٩. **تنطبق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعظم معايير العمل الدولية على جميع العمال.** وفيما يتعلق بالحقوق ذات الصلة بالعمل، يمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تسهم مساهمة كبيرة في تحقيق الهدف ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف ١٦ (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) لبرنامج عام ٢٠٣٠، لا سيما من خلال تعزيز معايير العمل الدولية والنهوض بها وتطبيقها. ونص إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، المعتمد في عام ١٩٩٨، على أنّ جميع الدول الأعضاء ملزمة باحترام وتعزيز وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل حتى لو لم تصدق على الصكوك ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، يتمتع جميع أصحاب العمل والعمال بالحق في الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية من أجل تعزيز مصالحهم والدفاع عنها، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨). وهذا يشمل أصحاب العمل والعمال الذين يخضعون للسياسات والتشريعات الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وعلى غرار أصحاب العمل الآخرين، إنّ وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ملزمة بالامتثال لمعايير العمل الدولية وتشريعات العمل الوطنية فيما يتعلق بعلاقات عملها.[١٧٩] وهي ملزمة أيضاً بتهيئة ظروف عمل آمنة وصحية.[١٨٠] وينبغي أن تمتثل للتشريعات الدولية والوطنية الخاصة بالسلامة والصحة المهنيتين وأن تأخذ في الحسبان المبادئ التوجيهية، بما في ذلك في العلاقات بين صاحب العمل والعامل وفي علاقاتها المدنية والتجارية مع طرف ثالث. وتخضع وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتفتيش العمل إذ يتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وبالامتثال للتشريعات الخاصة بالسلامة والصحة المهنيتين في مكان العمل. وينظِّم التشريع الوطني أيضاً علاقات العمل في المنشآت التي يملكها العمال مثل تعاونيات العمال. وفي اسبانيا، على سبيل المثال، ينص قانون التعاونيات لعام ١٩٩٩ على أنّ اللوائح الخاصة بالسلامة والصحة المهنيتين تنطبق على أماكن العمل وعلى العمال الأعضاء.[١٨١]

٨٠. **ويُشار في بعض معايير العمل الدولية إشارة صريحة إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو إلى الأنماط التنظيمية التي تندرج في نطاقه.** وترد في الملحق قائمة بمعايير العمل الدولية التي يُشار فيها إشارة صريحة إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو وحداته. وعلى الرغم من أنه ليس لمنظمة العمل الدولية معيار خاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإنّ التعاونيات هي محل تركيز توصية تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣) التي حلت محل توصية التعاونيات (البلدان النامية)، ١٩٦٦ (رقم ١٢٧).[١٨٢] وتنص التوصية رقم ١٩٣ على أنه ينبغي للسياسات الوطنية "تعزيز معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، لجميع عمال التعاونيات دون تمييز أياً كان". ومنذ اعتماد التوصية رقم ١٩٣، استرشد بها حوالي ١١٧ بلداً في مراجعة سياساته وتشريعاته الخاصة بالتعاونيات.[١٨٣]

٨١. **ويمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تعزز معايير العمل الدولية في إطار تفاعلها مع أعضائها ومع أطراف ثالثة أخرى.** وبوسعها تأدية دور نشط في تعزيز التنفيذ الفعال لتلك المعايير، من خلال توعية أعضائها بهذه الصكوك والدعوة إلى تطبيقها. وفيما يخص الاتفاقيات الملزمة، يمكن أن تدعو وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى التصديق عليها وتطبيقها على المستوى الوطني، وتقديم المعلومات والدعم إلى أعضائها لتعزيز الامتثال لها. وعلى سبيل المثال، منذ اعتماد اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩) وهي اتفاقية صدق عليها ٢٤ بلداً حتى الآن، أُدرج تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أهداف الخطط الوطنية الخاصة بإدماج الشعوب الأصلية وشاركت منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مداولات اللجان الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية. ويمكن لمنظمات المساعدة الذاتية والجمعيات والتعاونيات المعنية بالعمال المنزليين أن تدعو إلى التصديق على اتفاقية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩).

---

[١٧٩] مكتب العمل الدولي، *إضفاء وجه إنساني على العولمة: الدراسة الاستقصائية العامة بشأن الاتفاقيات الأساسية عن الحقوق في العمل في ضوء إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨*، تقرير لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، التقرير ILC.101/III/1B، ٢٠١٢، الفقرة ٥٣.

[١٨٠] اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥).

[١٨١] حكومة اسبانيا، القانون رقم ١٩٩٩/٢٧ المؤرخ في ١٦ تموز/ يوليه بشأن التعاونيات.

[١٨٢] أُلغيت التوصية رقم ١٢٧ بقرار من آلية استعراض المعايير في عام ٢٠١٦.

[١٨٣] استرشد ما مجموعه ١٠٨ بلدان بالتوصية رقم ١٩٣ في مراجعة تشريعاتها الخاصة بالتعاونيات بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٣، وحذت حذوها تسعة بلدان إضافية (كوبا وفنلندا وغيانا وإسرائيل وكازاخستان وقيرغيزستان ومدغشقر وميانمار ونيكاراغوا) منذ عام ٢٠١٣.

وفي ترينيداد وتوباغو، دأب الاتحاد الوطني للعمال المنزليين وتعاونية العمال التابعة له على الاشتراك في الدعوة إلى وضع واعتماد تشريع وطني لحماية حقوق العمال المنزليين، ويعملان مع منظمات أخرى تُعنى بالعمال المنزليين في منطقة الكاريبي بهدف ترويج التصديق على الاتفاقية رقم ١٨٩ وتنفيذها.[١٨٤]

٨٢. **وتعزز وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني امتثال أعضائها للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتتواصل مع المجتمعات المحلية التي تخدمها وتضطلع بمبادرات مشتركة مع الجهات الفاعلة المجتمعية الأخرى للارتقاء بالامتثال للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.** ويمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تساعد في التصدي لحرمان العمال من حقوقهم فيما يخص الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية والعمل الجبري وعمل الأطفال والتمييز في إطار أنشطتها والأنشطة التي يضطلع بها أعضاؤها ومستخدموها وفي مختلف مراحل سلاسل التوريد والإمداد. ويمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بالعمل مع الشركاء الاجتماعيين، أن تساعد العاملين في الاقتصاد غير المنظم على تحسين ظروف عملهم وزيادة دخلهم.

٨٣. **وفيما يتعلق بالعمل الجبري، يمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أن تنفذ حملات إعلامية بشأن حقوق العمال في البلدان التي توجد فيها نسبة عالية من العمال المهاجرين.** ويمكنها أيضاً تقديم خدمات إلى ضحايا العمل الجبري، مثلاً من خلال مساعدتهم على إيجاد أنشطة مدرة للدخل. وفي المملكة المتحدة، وضعت Co-op UK، وهي سلسلة تعاونيات متخصصة في البيع بالتجزئة، سياسات تُنفَذ في جميع مراحل سلاسل التوريد والإمداد الخاصة بها لضمان أنّ المنتجات التي تبيعها لم يصنّعها أشخاص يعانون من العمل الجبري. وتقدم أيضاً خدمات نفسية-اجتماعية وتوفر تدريباً على المهارات إلى الناجين من العمل الجبري لمساعدتهم على إعادة بناء حياتهم.[١٨٥]

٨٤. **ويمكن أن يساعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تقليل اللجوء إلى عمل الأطفال في الزراعة بالحد من تقلب المداخيل وتحسين سبل عيش المزارعين.** ويمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أيضاً أن تسهم في منع عمل الأطفال والقضاء عليه من خلال دعم تعليم الأطفال والانتقال من المدرسة إلى العمل والمشاركة في لجان رصد عمل الأطفال. وفي رواندا، يقل معدل عمل الأطفال لدى الأسر الزراعية المنتمية إلى التعاونيات الزراعية بحوالي الثلث مقارنة بالأسر الزراعية الأخرى.[١٨٦]

٨٥. **ولا يجوز التغاضي عن مسألة نوعية الوظائف ومواطن العجز في العمل اللائق في وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.** فقد يواجه العمال الذين يشغلون وظائف في وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إذا لم يُعتبر أنهم في علاقة استخدام،[١٨٧] خطر الحرمان من الحماية التي يحق لهم بها، لا سيما فيما يتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وظروف السلامة والصحة المهنيتين الملائمة ووضع الاستخدام وساعات العمل والأجور والانتفاع بالحماية الاجتماعية. وتنص التوصية رقم ١٩٣ على أنّه ينبغي للسياسات الوطنية أن تهدف إلى "الحرص في إقامة التعاونيات على عدم مخالفتها لقوانين العمل أو استخدامها لتنفيذ علاقة عمل مستترة أو توجيهها إلى ذلك، ومكافحة التعاونيات الزائفة التي تنتهك حقوق العمال، عن طريق التأكد من أنّ تشريعات العمل مطبقة في جميع المنشآت". ويتسم دور تفتيش العمل بأهمية حاسمة لضمان الامتثال للتشريعات. ولاحظت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات في الدراسة الاستقصائية العامة التي أجريت في عام ٢٠١٠ بشأن صكوك الاستخدام، أهمية ضمان تطبيق قوانين العمل لتفادي ظهور "التعاونيات الزائفة"، التي لا يُهدف منها إلا الحصول على المزايا الناجمة عن وضع التعاونيات، مثل المزايا الضريبية أو إعانات الضمان الاجتماعي، وإلى عدم تطبيق تشريعات العمل في الوقت نفسه.[١٨٨]

٨٦. **وينبغي إرساء التدابير لحماية العمال، لا سيما في المنشآت التي يملكها العمال، لصالح العمال الذي يتمتعون في الوقت نفسه بصفة أعضاء في التعاونيات.** وفي بعض البلدان، كالبرتغال واسبانيا وأوروغواي، ينص القانون على أن تُعتبر العلاقة بين تعاونية عمال والعمال الأعضاء فيها علاقة تنظيمية، تُستثنى من حيث المبدأ من قانون العمل.[١٨٩] وتوصّل اجتماع خبراء في منظمة العمل الدولية عُقد في عام ١٩٩٥ إلى أنه يجوز للعمال المالكين الأعضاء أن يقرروا الامتناع عن المطالبة

---

[١٨٤] انظر: ILO, *Advancing domestic workers' rights through cooperatives in Trinidad and Tobago*, 2018.

[١٨٥] انظر: Co-op UK, *The Co-op and tackling slavery*, 2017.

[١٨٦] انظر: ILO, *Ending child labour by 2025: A review of policies and programmes*, 2018.

[١٨٧] يُؤخذ بالتعريف الوارد في توصية علاقة الاستخدام، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٨).

[١٨٨] منظمة العمل الدولية، المسح العام بشأن معايير التشغيل في ضوء إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨، تقرير لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، التقرير ILC.99/III/1B، ٢٠١٠، الفقرة ٤٦٥.

[١٨٩] انظر المادة ٨٠(١) من القانون الإسباني رقم ١٩٩٩/٢٧ المؤرخ في ١٦ تموز/ يوليه بشأن التعاونيات والمادة ٩٩ من القانون العام لأوروغواي بشأن التعاونيات رقم ٢٠٠٨/١٨٤٠٧.

بامتيازات معينة يمنحهم إياها قانون العمل لتعزيز الاستدامة المالية للتعاونية.[١٩٠] ومع ذلك، يجري النظر في بديل آخر توصف فيه علاقة الاستخدام في تعاونيات العمال بأنها "عمل تعاوني".[١٩١] وتُتخذ تدابير معيَّنة في إطار مثل هذه العلاقة لحماية العمال، من قبيل توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العمال الأعضاء في التعاونيات.

المساواة بين الجنسين

٨٧. **على الرغم من اختلاف الظروف وفقاً للسياق، فإنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشهد اهتماماً متزايداً بالقضايا الجنسانية واعترافاً متزايداً بالقيمة المضافة التي تأتي بها المرأة في الأدوار القيادية وزيادةً في عدد وحداته التي تديرها النساء.** وعند النظر في مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في تحقيق الهدف ٥ (المساواة بين الجنسين) لبرنامج عام ٢٠٣٠، يبرز مجالان للتركيز: زيادة مشاركة المرأة في وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك في المناصب القيادية؛ تطوير وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في قطاعات اقتصادية أو مهن يُنتقص من قيمتها بمشاركة نسائية أقوى (في اقتصاد الرعاية مثلاً). وفي عام ٢٠١٩، شكلت النساء ربع عدد قادة المنظمات الأعضاء في الاتحاد الدولي للتأمين التعاوني والتعاضدي و٢٠ في المائة من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد، في قطاع التعاونيات والتأمين التعاضدي. وكان هذا المستوى من تمثيل المرأة في المناصب القيادية أعلى منه في أي جزء آخر من قطاع التأمين، الذي تشغل فيه النساء منصباً واحداً فقط من كل عشرة مناصب لكبار المسؤولين التنفيذيين.[١٩٢] وفي اسبانيا، تكون فجوات الأجور بين الجنسين أضيق في وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني منها في القطاع الخاص، ما يمكن أن يُعزى إلى التنوع الكبير على مستوى الإدارة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.[١٩٣] وفي المملكة المتحدة، ترأست النساء ٤٧ في المائة من المنشآت الاجتماعية في عام ٢٠٢١، وكان هناك امرأة واحدة على الأقل في ٨٣ في المائة من الأفرقة القيادية للمنشآت الاجتماعية.[١٩٤]

٨٨. **ويتيح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فوائد ملحوظة فيما يخص تحقيق المساواة بين الجنسين. ويمكن أن يتيح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فوائد متعددة، منها تقديم خدمات ميسورة التكلفة ومتاحة بسهولة إلى النساء في مجال الإسكان والتمويل وخدمات الرعاية.** ويمكن للمرأة أن ترتقي بوضعها بالتفاوض مع السلطات العامة من خلال وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتتيح الإدارة الديمقراطية والتشاركية لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أمام المرأة فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات وتقاسم السلطة. وقد تكون النساء المشاركات في وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أقدر على سد الاحتياجات الشخصية والجماعية مثل التحرر من التمييز والعنف والتحرش، بما في ذلك العنف والتحرش على أساس نوع الجنس.

٨٩. **وتساعد وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي أنشأتها النساء خدمةً لمصالحهنّ في التغلب على القيود الاجتماعية والثقافية، التي قد تحد من مشاركتهنّ في القوى العاملة.** وفي بعض البلدان، تنشط التعاونيات التي لا تضم إلا نساءً في مجال تجهيز الأغذية والأعمال الحرفية وخدمات الرعاية، متيحةً بذلك فرص عمل لأعضائها ومهيّئة لهنّ نشاطاً اجتماعياً. وفي الهند، فإنّ رابطة النساء العاملات لحسابهنّ الخاص (SEWA)، وهي نقابة وطنية تضم ١,٨ مليون عاملة غير منظمة في ١٤ ولاية هندية، تؤدي دور حاضنة للمنشآت الاجتماعية والجماعية الناشئة التي تنشط في مجال الأعمال الحرفية ومنتجات الألبان والزراعة والعمل المنزلي والبناء وإعادة التدوير، وتربطها بمنشآت جماعية أخرى تقدم خدمات الصحة ورعاية الأطفال والتأمين والخدمات المالية. ويُقدَّر أنّ ٨٠ في المائة من التعاونيات التي تدعمها رابطة SEWA حققت الاستمرارية الاقتصادية.[١٩٥]

---

[١٩٠] انظر: ILO, *Meeting of Experts on Cooperative Law: Final Report*, 1995.

[١٩١] انظر:
Deolinda Meira, André Almeida Martins and Tiago Pimenta Fernandes, "Regime jurídico das cooperativas de trabalho em Portugal: Estado da arte e linhas de reforma", *CIRIEC – España. Revista jurídica de economía social y cooperativa* 30 (2017).

[١٩٢] انظر: Swiss Re Institute, "*Gender diversity in the re/insurance industry: for a sustainable future*", 11 February 2021.

[١٩٣] الاتحاد الإسباني لأصحاب العمل في الاقتصاد الاجتماعي، ٢٠١٩.

[١٩٤] انظر: Social Enterprise UK, "No Going Back – State of Social Enterprise Survey 2021".

[١٩٥] انظر: ILO, *Advancing cooperation among women workers in the informal economy: The SEWA way*, 2018.

٩٠. **على الرغم من أنّ وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تستند إلى قيم المساواة والإنصاف، قد تكون مقيدة ببعض الأحكام القانونية والأعراف الاجتماعية وأوجه التفاوت التاريخية.** وكثيراً ما تكون النساء محرومات من تملّك الأصول والحصول على التعليم والتدريب، ما قد يحول دون وصولهنّ إلى الموارد والأسواق اللازمة لإنشاء منظمة بعينها أو توسيعها أو ضمان استدامتها.[١٩٦] وحتى عندما تشارك النساء في وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على قدم المساواة مع الرجال، قد يواجهن مصاعب في المشاركة في هيئات اتخاذ القرارات أو في شغل المناصب القيادية لأنه كثيراً ما تُكرَّر تقسيمات العمل الجنسانية الأفقية والعمودية السائدة.[١٩٧] وعادة ما تكون النساء أقل ارتباطاً من الرجال بالهيكليات العمودية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبغيرها من هيكليات الدعم.[١٩٨] وفي مثل هذه الحالات، يمكن اللجوء إلى تدابير انتقالية مثل العمل الإيجابي. ويمكن أن يكون التحقق التشاركي من مراعاة القضايا الجنسانية أو إقرار ميزانيات تُراعى فيها القضايا الجنسانية من بين الوسائل الأخرى التي يمكن استخدامها في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويمكن للحكومات دعم تمكين المرأة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تقديم برامج بناء القدرات إلى المرأة، بما فيها برامج خاصة بقيادة وإدارة المنظمات والتخطيط المالي والتسويق. ويمكن للعمل الإيجابي الرامي إلى سد أوجه عدم المساواة أن يعود أيضاً بالنفع خارج المنشآت لتصل فوائدها إلى المنازل والمجتمعات المحلية والمجال العام. ويمكن للسياسات الاجتماعية التي تخفف عبء الرعاية وتعزز الحقوق المدنية والسياسية للمرأة أن تيسّر مشاركة المرأة في عملية وضع السياسات.[١٩٩]

الحوار الاجتماعي

٩١. **في بعض البلدان، تشارك الهيكليات العمودية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الحوار الاجتماعي.** وقد تشارك وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لا سيما الوحدات الكبيرة منها واتحاداتها، في الحوار الاجتماعي بصفة أصحاب عمل، ويمكنها حتى العمل مع النقابات على وضع اتفاقات المفاوضة الجماعية، كما هي الحال في سويسرا.[٢٠٠] وفي النيجر، تعمل التعاونيات جنباً إلى جنب مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ضمن اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي. وفي السنغال، إنّ الاتحاد الوطني للتجار والصناعيين عضو في المجلس الوطني الأعلى للحوار الاجتماعي. وفي جنوب أفريقيا، يضم المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والعمل منظمات مجتمعية بالإضافة إلى منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال. ويمكن أن ينطوي التمثيل الرسمي لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أيضاً على ترتيبات ثنائية وثلاثية موسّعة، على أن تندرج هذه الوحدات في فئة "أصحاب المصلحة الآخرين"، كما هي الحال في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مالي.

٩٢. **وعلى غرار ذلك، يمكن لممثلي وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يشاركوا في آليات الحوار الاجتماعي العابرة للحدود، لا سيما في جماعات التكامل الإقليمي.** وفي المنصات الأوروبية للحوار الاجتماعي الخاصة بالقطاع المصرفي، تمثل الرابطة الأوروبية للمصارف التعاونية واحدة من ثلاث منظمات تمثّل أصحاب العمل. وفي قطاع التأمين، تمثل رابطة شركات التأمين التعاضدية وتعاونيات التأمين في أوروبا واحدة من ثلاث هيئات معترف بها تمثل أصحاب العمل. وإضافة إلى مجموعتي العمل المعنيتين بالتواصل مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، تتمتع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية بمجموعة ثالثة خاصة بالتنوع تُعنى بالتواصل مع ممثلين عن وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما فيها الجمعيات الخيرية والتعاونيات والمؤسسات والتعاضديات والمنشآت الاجتماعية. وجمعية Cross-Border Traders Association هي منظمة قائمة على العضوية تمثل صغار التجار العابرين للحدود وتدافع عن مصالحهم. وتسعى إلى إزالة الحواجز التجارية لأعضائها البالغ عددهم ٤٠ ٠٠٠ عضو في بلدان أفريقيا الجنوبية والشرقية وتتفاوض بشأن شروط التجارة بالنيابة عنهم مع أمانتي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وكذلك مع الحكومات الوطنية.[٢٠١]

---

[١٩٦] انظر:
UNTFSSE, *Social and Solidarity Economy and the Challenge of Sustainable Development: A Position Paper by the United Nations Inter-Agency Task Force on Social and Solidarity Economy (TFSSE)*, 2014.

[١٩٧] انظر:
Simel Esim, "Cooperatives", in *The Routledge Handbook of Feminist Economics,* ed. Günseli Berik and Ebru Kongar (Routledge: London, 2021), 486–494.

[١٩٨] انظر: Eva Majurin, *How women fare in East African cooperatives: the case of Kenya, Tanzania and Uganda* (ILO, 2012).

[١٩٩] انظر:
ILO, *Mapping the Social and Solidarity Economy Landscape in Asia: Spotlight on Indonesia*, ILO brief: Strengthening Social and Solidarity Economy Policy in Asia, 2021.

[٢٠٠] انظر على سبيل المثال: Migros, *Convention collective de travail (CCNT) du Groupe Migros*, 2019–22.

[٢٠١] انظر: Cross Border Traders Association of Zambia.

الانتقال إلى الاقتصاد المنظم

٩٣. **يمكن للعاملين لحسابهم الخاص في الاقتصاد غير المنظم أن ينضموا إلى وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للمشاركة في الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.** وقد اعترفت اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل بأنه "غالباً ما ارتقى العمال في الاقتصاد غير المنظم بوضعهم من خلال التنظيم والعمل مع التعاونيات والمنظمات المجتمعية".[٢٠٢] ويمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تساعد في تحقيق الهدف ٨ (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) والهدف ١٠ (الحد من أوجه عدم المساواة) لبرنامج عام ٢٠٣٠ من خلال المساهمة في إضفاء الطابع المنظم على المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر ودفع عجلة نموها وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع.

٩٤. **وتتيح الهيكليات العمودية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني أمام العاملين لحسابهم الخاص في الاقتصاد غير المنظم فرصة إسماع صوتهم وتمثيلهم على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي، كما هو موضح فيما يلي.**

- على المستوى المحلي، تضم الهيكليات العمودية وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للحرفيين أو سائقي سيارات الأجرة أو صغار المزارعين أو الباعة الجائلين. على سبيل المثال، تقدم شبكة تعاونيات العمال بمدينة نيويورك، في الولايات المتحدة، خدمات إلى تعاونيات العمال التي غالباً ما يكون أعضاؤها من العاملين لحسابهم الخاص في الاقتصاد غير المنظم. وتدعو إلى تأمين التمويل العمومي لتنمية تعاونيات العمال وإلى اعتماد تشريعات خاصة بتعاونيات العمال على مستوى المدينة ومستوى الولاية.[٢٠٣]
- على المستوى الوطني، تضم الهيكليات العمودية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني المنظمات الجامعة المعنية بعمال الاقتصاد غير المنظم. وأدت الرابطة National Association of Street Vendors of India، وهي ائتلاف من ٣٧٣ نقابة وتعاونية وجمعية ومنظمة مجتمعية تمثل حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ بائع جائل في الهند، دوراً محورياً في وضع السياسة الوطنية الخاصة بالبائعين الجائلين، التي منحت هؤلاء الباعة وضعاً قانونياً.[٢٠٤]
- على المستوى الوطني أيضاً، إنّ اتحاد عمال الاقتصاد غير المنظم في الأرجنتين عبارة عن منظمة جامعة تضم رابطات عمال الملابس ومقدمي خدمات التوصيل على الدراجات النارية والباعة الجائلين والحرفيين وصغار المزارعين وصناع الطوب والعاملين في "المنشآت المستعادة".[٢٠٥] وهي مسجلة بصفة جمعية أهلية وتنفذ حملات من أجل اعتراف الحكومة بالجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم وتدير برنامج تأمين تعاضدي بالإضافة إلى برامج تعليمية مخصصة لأعضائها.[٢٠٦]
- على المستوى الإقليمي، تدافع الهيكليات العمودية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن أعضائها أمام الهيئات الإقليمية وتنشئ منصات معرفة وتعلم مخصصة لهم. وتساعد شبكة HomeNet South Asia، وهي شبكة دون إقليمية لمنظمات العاملين في منازلهم، في بناء التضامن الإقليمي لدى العاملين في منازلهم والمنظمات التي تمثلهم.[٢٠٧]
- على المستوى الدولي، تعرب منظمات العمال في الاقتصاد غير المنظم عن شواغل أعضائها بشأن القضايا ذات الأولوية بالنسبة إليهم. ومنظمة StreetNet International هي منظمة عالمية تضم أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ تاجر من القطاع غير المنظم في أكثر من ٥٠ بلداً وتهدف إلى تحسين إسماع أصوات أعضائها وتعزيز ظهورهم للتأثير في السياسات التي تمس بحياتهم مساً مباشراً.[٢٠٨]

---

٢٠٢ منظمة العمل الدولية، *العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقاً*، تقرير اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل، ٢٠١٩.

٢٠٣ انظر: New York City Network of Worker Cooperatives, "History and Mission".

٢٠٤ الرابطة الوطنية للباعة الجائلين في الهند.

٢٠٥ انظر: CTEP, "Nosotros". عادةً ما يرتبط مفهوم المنشآت "المستعادة" أو *empresas recuperadas* بالتجربة الأرجنتينية ولكن توجد مثل هذه المنشآت في بلدان عدة في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية.

٢٠٦ انظر: ILO, *Organizing Informal Economy Workers into Trade Unions: A trade union guide*, 2019.

٢٠٧ انظر: HomeNet South Asia.

٢٠٨ انظر: StreetNet International.

٩٥. **وتساعد وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في توسيع نطاق أنشطة وحدات الاقتصاد غير المنظم من خلال اتباع الأشكال الجماعية لتنظيم المشاريع وتعزيز قدرتها على التفاوض وتسهيل حصول العمال على الحماية الاجتماعية.**[٢٠٩] ويتيح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لمنشآت الاقتصاد غير المنظم تحسين استمراريتها الاقتصادية وقدرتها على الصمود وزيادة إنتاجيتها وتحقيق وفورات في التكاليف عبر الخدمات المتقاسمة وزيادة دخلها، وذلك عبر رفع الإنتاج وتنويع خطوط المنتجات. ويمكن لمشغلي الاقتصاد غير المنظم، عبر تشكيل وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو الانضمام إليها، تأمين الحصول على التمويل والمعلومات والمنتجات والتكنولوجيا وخدمات الدعم والأسواق. ويمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تساعد أعضاءها للاستفادة من الضمان الاجتماعي من خلال تسهيل عملية انتسابهم وتقديم المعلومات بشأن حقوقهم ومستحقاتهم وزيادة الوعي.[٢١٠] وعندما تكون وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مسجلة رسمياً، فإنّها ترتبط بالاقتصاد المنظم، غير أنّ عمال هذه الوحدات قد يظلون يعملون في الاقتصاد غير المنظم.

٩٦. **وقد تأثر العمال غير المنظمين البالغ عددهم ملياري عامل في العالم تأثراً شديداً بجائحة كوفيد-١٩.** وأظهرت بحوث أُجريت في منتصف عام ٢٠٢١ بشأن تأثير الجائحة في سبل عيش العمال غير المنظمين أنّ معظم هؤلاء العمال لم يستعيدوا القدرة على العمل. وظل مستوى دخلهم أدنى بكثير من مستوياته قبل الجائحة.[٢١١] وأدى التصدي لآثار أزمة الصحة العامة والأزمة الاقتصادية الناجمتين عن الجائحة، إلى إثقال كاهل العاملات في الاقتصاد غير المنظم إثقالاً غير متناسب من ناحية اضطلاعهنّ بأعمال رعاية غير مدفوعة الأجر داخل الأسر.[٢١٢] وفي جنوب آسيا، وجدت النساء العاملات في منازلهن أنهنّ غير قادرات على العمل بسبب إجراءات الإغلاق ومشاكل التنقل الناشئة عنه وإلغاء الطلبات والخدمات والزيادات في تكلفة المواد الخام والبذور وزيادة مسؤوليات الرعاية. وبغية التصدي للأزمة، قامت وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تضم العمال غير المنظمين باتخاذ تدابير إغاثة وقدمت خدمات إغاثة، وأجرت أنشطة للتوعية بشأن جائحة كوفيد-١٩، وتعاونت مع النظام الصحي فيما يخص الرعاية الوقائية والعلاج. وفي الهند، أتاحت وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المكونة من عاملات في الاقتصاد غير المنظم، لأعضائها فرص عمل لمن هنّ بأمسّ الحاجة إليها وخدمات إغاثية ذات صلة بالأعمال التي يضطلعن بها.

منع الأزمات والتعافي منها وتعزيز السلام والقدرة على الصمود

٩٧. **على مر التاريخ، اضطلع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدور مهم في منع الأزمات التي تسببها النزاعات والكوارث وفي التعافي منها.** ويواجه العالم حالياً العديد من الأزمات المتداخلة، بما فيها تلك الناجمة عن تغير المناخ والاحترار العالمي والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والمالية والفقر المدقع والنزوح القسري وجائحة كوفيد-١٩. والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بكل أشكاله التنظيمية المتنوعة، معرَّض للأزمات، لكنه يساهم أيضاً في منعها وفي التخفيف من تأثيرها. ويمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تسهم في تحقيق الهدف ١ (القضاء على الفقر) والهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف ٨ (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) والهدف ١٠ (الحد من أوجه عدم المساواة) والهدف ١٣ (العمل المناخي) والهدف ١٦ (السلام والعدل والمؤسسات القوية) لبرنامج عام ٢٠٣٠، إلى درجة أنها تعزز القدرة على الصمود وتكافح الأمراض المعدية وتعزز الهجرة الآمنة وتخفّض أوجه عدم المساواة وترتقي بالتماسك الاجتماعي. ويُعترف في توصية العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، ٢٠١٧ (رقم ٢٠٥) بدور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إتاحة الانتعاش وتعزيز القدرة على الصمود.

٩٨. **وعلى الرغم من أنّ وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا تزال تعاني من تداعيات أزمة كوفيد-١٩، إلا أنها كانت أطرافاً فاعلة في عملية الانتعاش منها.** وقد أثبتت وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قدرتها على الصمود أكثر من بعض الوحدات المؤسسية الأخرى، على الرغم من أنها كانت أكثر تضرراً بالجائحة بسبب عملها في المجتمعات المحرومة. وفي المملكة المتحدة، كان احتمال توقف التعاونيات عن العمل بسبب جائحة كوفيد-١٩ أقل بأربعة أضعاف عن توقف المنشآت الأخرى عن العمل بسبب هذه الجائحة، وبلغ عدد التعاونيات المنشأة خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ ما يناهز ضعف عدد التعاونيات التي جرى حلها.[٢١٣] وفي سياق الجائحة، قدمت وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المساعدة الأساسية

---

[٢٠٩] انظر: Fonteneau and Pollet.

[٢١٠] انظر: ILO, *Extending social security to workers in the informal economy: Lessons from international experience*, 2021.

[٢١١] انظر:
Sarah Orleans Reed et al., *The Crisis is Far from Over for Informal Workers — We Need an Inclusive Recovery for the Majority of the World's Workforce*, COVID-19 Crisis and the Informal Economy: Policy Insights No. 8 (WIEGO, 2021).

[٢١٢] انظر أيضاً: ILO and WIEGO, *Cooperatives meeting informal economy workers' child care needs*, 2018.

[٢١٣] انظر: Co-operatives UK, *Co-op economy 2021. A report on the UK's co-operative sector*, 2021.

إلى أعضائها، رابطة الأشخاص المحتاجين إلى الدعم بالسلطات المحلية والشركاء الاجتماعيين. وقدمت التعاونيات المالية دعم السيولة إلى أعضائها، من خلال إطلاق مبادرات التمويل الجماعي ومبادرات التضامن الأخرى لدعم المنشآت المحلية المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر والأشخاص المستضعفين. وقام العديد من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتحويل منتجاتها وخدماتها لتلبية الاحتياجات المحلية العاجلة إلى معدات الحماية والرعاية الاجتماعية.[٢١٤] وفي اسبانيا، استخدمت مؤسسة Mondragon، المكوّنة من حوالي ١٠٠ تعاونية تضم أكثر من ٨٠ ٠٠٠ موظف، أموال احتياطي التضامن لدعم أعضائها وأعادت توزيع العمال مؤقتاً بين تعاونيات المجموعة للتقليل من فقدان فرص العمل خلال الجائحة إلى أدنى حد.[٢١٥]

٩٩. **وتسهم المشاركة النشطة للأشخاص المستضعفين والمهمشين في وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مكافحة الفقر وأوجه التفاوت المترسخة.** وشكلت المجموعات السكانية المهمشة وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الخاصة بها في البلدان المضيفة. وأُنشِئت بعض وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مثل التعاونيات الاجتماعية، خصيصاً لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي، في إيطاليا على سبيل المثال. وأضافت وحدات أخرى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني عنصر الإدماج الاجتماعي إلى وظيفتها الرئيسية. وفي الأردن، ساعدت التعاونيات الزراعية متعددة الأغراض اللاجئين السوريين في الحصول على تصاريح عمل وإشراكهم في التدريبات والمشاريع المشتركة. وتعاونية الوسطاء الصحيين متعددي الثقافات هي تعاونية عمالية تأسست في كندا (ألبرتا) تضم ٧٥ عاملاً عضواً من المهاجرين واللاجئين السابقين. وكل عام، تدعم ٢ ٠٠٠ أسرة مهاجرة ولاجئة للحصول على الخدمات، بما فيها التوعية بشأن صحة الأم والطفل وتقديم الدعم إلى الآباء الشباب ونمو الأطفال الأحداث وخدمات رعاية الطفل المشتركة بين الثقافات وتقديم الدعم للأسر متعددة الثقافات مع أطفال من ذوي الإعاقة وتوفير الدعم الطبي والنفسي للسكان المستضعفين.[٢١٦]

١٠٠. **وقد أظهرت وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قدرتها القوية على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية وقدرتها على دعم أعضائها والمجتمع المحلي برمته.**[٢١٧] وفي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، نمت التعاونيات المالية للقروض والمدخرات والمصارف التعاونية والاتحادات الائتمانية، وحافظت على تدفق الائتمان، لا سيما على تدفق الائتمان المتجه إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وظلت مستقرة في جميع أنحاء العالم.[٢١٨] وفي أعقاب هذه الأزمة، وسَّعت الاتحادات الائتمانية والمصارف التعاونية حصتها من السوق لأنها كانت أقل تعرضاً لعمليات المضاربة.[٢١٩] والاستقرار والنفور من المخاطرة مرسَّخان في تصميم التعاونيات المالية. وتحتاج هذه التعاونيات إلى توليد الفائض الذي تحتاج إليه، وإلا فلن تكون قابلة للاستمرار اقتصادياً. وهي تودع الفائض في احتياطيات، مما يضمن قوتها المالية. وفي الوقت نفسه، فإنها تعيد هذا الفائض إلى أعضائها، من خلال عمليات توزيع الأرباح السنوية أو تسعير منتجاتها تسعيراً معقولاً. من جهة أخرى، لا تقوم بتحفيز المديرين بإعطائهم مكافآت على شكل أسهم، إذ يكتفي هؤلاء بالحصول على أجور تتناسب مع الأجور المعمول بها في السوق.[٢٢٠] وتعترف الحكومات بالدور الذي يؤديه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الإغاثة الفورية بعد الأزمات على المستويين المحلي والوطني، لا سيما في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية. ولا تُدمج وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دمجاً منهجياً في الاستراتيجيات الحكومية المتوسطة إلى طويلة الأمد الخاصة بالقدرة على الصمود في حالات الأزمات، على الرغم من فعاليتها في إطار الأزمات.

---

[٢١٤] انظر:
ILO, *General Observation of the Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations adopted in 2020 and published at the 109th Session (2021) of the Conference*, on the Employment Policy Convention, 1964 (No. 122).

[٢١٥] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، تقرير الأمين العام*، الوثيقة A/76/209، (٢٠٢١).

[٢١٦] تعاونية الوسطاء الصحيين متعددي الثقافات.

[٢١٧] انظر:
Adrien Billiet et al., "The resilience of the cooperative model: How do cooperatives deal with the COVID-19 crisis?", *Briefings Entrepreneurial Finance* 30, Issue 2 (2021): 99–108.

[٢١٨] انظر: Johnston Birchall, *Resilience in a downturn: The power of financial cooperatives* (ILO, 2013).

[٢١٩] انظر:
Johnston Birchall and Lou Hammond Ketilson, *Resilience of the Cooperative Business Model in Times of Crisis* (ILO, 2009).

[٢٢٠] انظر: Birchall, *Resilience in a downturn: The power of financial cooperatives*.

١٠١. **وأثبت الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أهميته وقدرته وفعاليته في أعقاب الكوارث الطبيعية، إذ مكَّن المجتمعات المحلية من مواجهة الضرر والمساهمة في الانتعاش وإعادة الإعمار.** وحدَّد الاتحاد الدولي للتأمين التعاوني والتعاضدي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، في سياق إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، سبع آليات عملية لدعم الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود عبر مقدمي التأمين التعاوني والتعاضدي.[٢٢١] وتسهم وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ضمن إطار التصدي للكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم، مساهمة تقنية ومالية في جهود إعادة الإعمار، بوصف ذلك عملاً تضامنياً. وبعد الزلزال والتسونامي اللذين شهدهما المحيط الهندي في عام ٢٠٠٤، أنشأت النساء أكثر من ٥٠٠ مجموعة جديدة من مجموعات المساعدة الذاتية في القرى الساحلية في ولاية تاميل نادو في الهند. وقد شاركت هذه المجموعات في جهود الانتعاش، مما أدى إلى تحسين وضع المرأة من ناحية خيارات التوظيف والاستقلال المالي واتخاذ القرارات داخل الأسرة وإسماع الأصوات النسائية في الاجتماعات العامة.[٢٢٢] وفي عام ٢٠٢٠، أطلقت مؤسسة Australian Mutuals حملةً لدعم المجتمعات المحلية المتضررة من حرائق الغابات، وتلقت مساهمات قدمتها تعاضديات من جميع أنحاء العالم.[٢٢٣] ويمكن للحكومات تحسين إدماج وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بصفتها شريكة في برامج التأهب للكوارث.

١٠٢. **وتتعاون وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع الحكومات وشركاء التنمية الذين يسعون جاهدين إلى تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة.** والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في وضع يتيح له الاستجابة لاحتياجات النازحين والسكان المضيفين، إذ يقدم مجموعة من الخدمات العملية من خلال العمل الجماعي على أساس قيم المساعدة الذاتية والتكافل والحكم الديمقراطي والتشاركي. وتقدم وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الخدمات الاجتماعية وتتيح الوظائف المدرة للدخل والتمويل وتبادل المعارف. وتسهم أيضاً في بناء القدرات الاجتماعية وبناء السلام، من خلال الأنشطة التي تركّز على التواصل والتضامن وبناء الثقة وحل المشكلات والعمل الجماعي وتمكين المرأة والمصالحة والتوعية الثقافية. وفي عام ٢٠١٥، أُفيد بأنّ التعاونيات الاجتماعية في إيطاليا قدمت الخدمات الأساسية إلى ١٨ ٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء ومهاجر بالتعاون مع ٢٢٠ مركز استقبال و١٧٠ مبنى سكنياً مخصصاً لاستقبالهم.[٢٢٤] وفي الأردن، قدمت التعاونيات خدمات التوجيه المهني والتوظيف ودعمت تحسين السلامة والصحة المهنيتين للاجئين والعمال المهاجرين والمجتمعات الزراعية التي تستضيفهم، بدعم من منظمة العمل الدولية.[٢٢٥] وفي إطار مبادرة "الشراء من أجل التقدم"، قام برنامج الأغذية العالمي بشراء المواد الأساسية المخصصة للمساعدة الغذائية الطارئة إلى اللاجئين، بالاستعانة بالتعاونيات وجمعيات المنتجين في ٢٠ بلداً، داعماً بذلك التنمية المحلية. وهناك فجوة معرفية بشأن الدور الذي يمكن أن يؤديه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في سياق النزوح القسري. لذلك يلزم إجراء المزيد من البحوث بشأن أداء وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في هذا السياق، وبالمقارنة أيضاً مع هذه الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص وبالتعاون معها.

١٠٣. **ويمكن أن يؤدي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دوراً قيّماً في حالات ما بعد النزاعات من حيث مشاركته في جهود الانتعاش وإعادة الإعمار المراعية لقضايا النزاعات والمؤاتية للسلام.** ويمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تسهم في التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي وبناء السلام المستدام. وفي بلدان مثل البوسنة والهرسك والسلفادور وغواتيمالا ولبنان وموزامبيق ونيبال وجمهورية مقدونية الشمالية ورواندا وسري لانكا وتيمور - ليشتي، لعبت التعاونيات دوراً حاسماً في إعادة الإعمار بعد النزاعات باستحداث فرص عمل للنازحين العائدين والمقاتلين السابقين، وإعادة بناء قطاع الأعمال والمنازل وإتاحة وصول اللاجئين والعائدين إلى الأسواق وتيسير المصالحة وإعادة الروابط التي مزقتها الحرب.[٢٢٦] وفي كولومبيا، أدت وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دوراً مركزياً في الانتعاش والتنمية على المستوى المحلي بعد انتهاء النزاع من خلال المساهمة في الجهود المبذولة لإعادة دمج المقاتلين السابقين وبناء السلام. كما سُخِّرت آليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لإعادة توطين المقاتلين السابقين في البلقان (في التسعينات) وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

---

٢٢١ انظر:
ICMIF and UN Office for Disaster Risk Reduction, *From protection to prevention: The role of cooperative and mutual insurance in disaster risk reduction*, 2020.

٢٢٢ انظر:
Grant Larson et al., "The role of self-help groups in post-tsunami rehabilitation", *Sage journals* 58, Issue 5 (2015): 732–742.

٢٢٣ انظر: Business Council of Co-operatives and Mutuals of Australia, "Community resilience and recovery".

٢٢٤ منظمة العمل الدولية: *استقصاء استجابات الجمعيات التعاونية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى النزوح القسري*، ٢٠٢٠

٢٢٥ منظمة العمل الدولية: "الأردن يطلق استراتيجية وطنية للحركة التعاونية بدعم من منظمة العمل الدولية". ٣ تموز/ يوليه ٢٠٢١.

٢٢٦ منظمة العمل الدولية: *استقصاء استجابات الجمعيات التعاونية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى النزوح القسري*، ٢٠٢٠

وفي أمريكا الوسطى (١٩٩٠-١٩٩٥) وفي جنوب أفريقيا (١٩٩٥-٢٠٠٠). وفي الإقليم الشمالي لسري لانكا، حيث كانت تنشط التعاونيات منذ ما قبل الحرب الأهلية (١٩٨٣-٢٠٠٩)، حُقِّق بعض النجاح في زيادة دخل الأشخاص الذين جُمع شملهم ليصبحوا أعضاء في تعاونية. وإضافة إلى ذلك، تمكنت التعاونيات، عبر ما تقوم به لجمع شمل الناس، من تحدي بعض القيود الثقافية المفروضة على المرأة في مجتمع محافظ.

انتقال رقمي عادل

١٠٤. **تسهم وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جعل التحولات الرقمية أكثر إنصافاً.** ومن خلال ربط المنشآت والزبائن مباشرة بالموظفين، تقوم منصات العمل الرقمية بتحويل العمليات التجارية وتؤثر في مستقبل العمل تأثيراً كبيراً.[٢٢٧] وتستخدم منصات التعاونيات، على غرار المنصات التجارية، المواقع الشبكية وتطبيقات الهاتف المحمول أو بروتوكولاته لبيع السلع أو الخدمات. وتتمثل سمتها المميّزة الرئيسية في أنها تعتمد على اتخاذ القرارات ديمقراطياً أو على الملكية المشتركة للمنصات، أو على كليهما. وعلى سبيل المثال، أنشأت تعاونيات سائقي سيارات الأجرة تطبيقاتها الإلكترونية الخاصة للتخلص من وساطة منشآت طلب النقل. وفي الولايات المتحدة، تعاونية Green Taxi Cooperative هي تعاونية عمالية نقابية مقرها في دنفر يملكها أعضاؤها ويضطلعون بإدارتها وتؤمن خدمة حجز سيارات الأجرة عبر الهواتف الذكية.[٢٢٨]

١٠٥. **وتقدم وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مجموعة من البدائل للعمال والمنتجين ومستخدمي الخدمات الرقمية.** وفي البرازيل، يربط تطبيق Cataki، وهو تطبيق مجاني للهاتف المحمول، جامعي النفايات بمنتجيها في ساو باولو. وخلال جائحة كوفيد-١٩، وزع العاملون لديه كمامات الوجه وباشروا حملة إلكترونية للاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الخارجية من أجل دعم جامعي النفايات.[٢٢٩] وفي الجمهورية التشيكية، تقوم منشأة Czechitas، وهي منشأة اجتماعية غير هادفة للربح، بتطوير الكفاءة الرقمية للنساء والفتيات عبر تقديم تدريب ميسور التكلفة. وفي ألمانيا، تنبري تعاونية DENIC، وهي منصة تعاونية للخدمات المشتركة لها ١٦,٧ مليون اسم نطاق على الإنترنت من نوع ".de" وتقدم خدمات الأمن الرقمي،[٢٣٠] لتمثيل البلد في مؤسسة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة (ICANN)، وهي مؤسسة غير ربحية ذات منفعة عامة مقرها في الولايات المتحدة تُعنى بتنسيق أسماء نطاقات الإنترنت. وفي الهند، تعد منشأة GoCoop، وهي منشأة اجتماعية تربط بين المستهلكين والتعاونيات والمنشآت المجتمعية للحائكين والحرفيين، السوق الإلكترونية الأولى للمنتجات اليدوية والحرفية في البلاد.[٢٣١] وتدعم منشأة Vrutti، وهي منشأة اجتماعية هندية أخرى، ٢٦ ٠٠٠ من صغار المزارعين في منظمات المنتجين الزراعيين عبر منصة رقمية تقدم المساعدة في التخطيط التجاري على تقديم التوقعات من حيث الطلب والأسعار والروابط المباشرة بالمستهلكين النهائيين ونُظم الدعم المؤسسي فيما يخص الائتمان والتوزيع واللوجيستية.[٢٣٢]

انتقال عادل إلى الاستدامة البيئية

١٠٦. **تسهم وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الانتقال العادل إلى الاستدامة البيئية.**[٢٣٣] وتدعو *المبادئ التوجيهية من أجل انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع* إلى إيلاء عناية خاصة للمساعدة المقدمة إلى التعاونيات من أجل تحقيق الانتقال. وتُبرز هذه المبادئ الدور الذي ينبغي أن تؤديه الحكومات، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، في تمكين التعاونيات من المشاركة في عملية الشراء العام وتعترف باستخدام النموذج التعاوني كأداة فعالة لإضفاء الطابع المنظم على العمل.[٢٣٤] ويمكن أن يسهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق الهدف ٧ (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) والهدف ٨ (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) والهدف ١١ (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) والهدف ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) والهدف ١٣ (العمل المناخي) والهدف ١٤ (الحياة تحت الماء) والهدف ١٥ (الحياة في البر)

---

٢٢٧ انظر:
Anita Gurumurthy et al., *Platform labour in search of value: A study of worker organizing practices and business models in the digital economy*, 2021.

٢٢٨ تعاونية التاكسي الأخضر.

٢٢٩ انظر: Luciana Bruno, *Collecting Dignity: Recyclable Waste Pickers of Brazil* (Institute for the Cooperative Digital Economy, 2020).

٢٣٠ انظر: DENIC, "Internet and a Cooperative Society - How Does That Go Together?"

٢٣١ انظر: GoCoop.

٢٣٢ انظر: Gurumurthy et al.

٢٣٣ انظر: Valérie Boiten, *Closing the Loop - Can Social and Solidarity Organisations Accelerate the Circular Economy?* (UNTFSSE, 2019).

٢٣٤ انظر: ILO, *Guidelines for a just transition towards environmentally sustainable economies and societies for all*, 2015.

لبرنامج عام ٢٠٣٠. وبالفعل، يمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تتيح النفاذ إلى الطاقة المتجددة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد في إطار أنشطتها، وجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود، والارتقاء بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، والمشاركة في التصدي لتغير المناخ والسعي إلى حماية الحياة تحت الماء وفي البر. وفي المملكة المتحدة، لاحظ ٢٠ في المائة من المنشآت الاجتماعية أنّ مهمتها الأساسية تشتمل على التصدي لحالات الطوارئ المناخية. وأشار ثلثها (٣٥ في المائة) إلى أنها أدرجت مسألة التصدي لتغير المناخ أو لحالات الطوارئ المناخية في دستورها أو موادها التأسيسية. وأشار ثلث آخر من هذه المنشآت (٣٢ في المائة) إلى أنها تخطط لفعل ذلك أو تفكر فيه.[٢٣٥]

١٠٧. **وتعمد وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في قطاعات متنوعة مثل الزراعة والإسكان والطاقة إلى جعل عملياتها مراعيةً للبيئة وإلى تقليل تأثيرها البيئي.** ويندرج في عداد الاستراتيجيات التي يمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني استخدامها ما يلي: التأمينُ التعاضدي للمحاصيل وتحسين تقنيات الري وإدارة مستجمعات المياه واستخدام المواد المتجددة والمواد طبيعية المنشأ لأغراض العزل وتنويع المحاصيل لتشمل المحاصيل المقاومة للجفاف. وفي كينيا، تتصدى منشأة Dunga Fishermen التعاونية لمشكلة انخفاض مستويات المخزون الناتجة عن الاستغلال المفرط وتأثيرات تغير المناخ، في إطار مبادرة إنمائية خاصة بالاستزراع المائي وذلك من خلال تربية آلاف الأسماك قبل الإفراج عنها في بحيرة.[٢٣٦] ويمكن للمجتمع الدولي والسلطات الوطنية والمحلية والشركاء الاجتماعيين أن يدمجوا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في خططهم وبرامجهم الخاصة بالانتقال العادل.

١٠٨. **ويسهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أيضاً في الاستدامة البيئية عن طريق إنتاج السلع والخدمات وبيعها في القطاعات المراعية للبيئة مثل الطاقة المتجددة.** وفي العديد من البلدان النامية، تتيح الشبكات الصغيرة التي تعمل بالطاقة الشمسية وتقوم على المجتمعات المحلية بديلاً فعالاً من حيث التكلفة لتزويد الأرياف بالطاقة الكهربائية. وتشارك وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أيضاً في توليد الطاقة المتجددة وتوزيعها منذ سنوات عديدة.[٢٣٧] ويضمّ REScoop.eu، أي الاتحاد الأوروبي لتعاونيات الطاقة المدنية، وهو رابطة غير ربحية تعمل وكأنها تعاونية، ١ ٩٠٠ تعاونية طاقة ويشمل ١,٢٥ مليون أسرة في صفوف أعضائه.[٢٣٨] وإذ تنمو الملكية الجماعية لمصادر الطاقة المتجددة عبر وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من المهم مراعاة الحاجة إلى ضمان أنّ تستحدث الوظائف المراعية للبيئة أيضاً وظائف لائقة للعاملين في هذا القطاع. وتعاونية COOPERBIO، التي تأسست في البرازيل، هي أول تعاونية للديزل الحيوي في البرازيل وتضم ٢٥ ٠٠٠ أسرة من صغار المزارعين والعمال المفتقرين إلى أرض الذين يجمعون الكتلة الحيوية وينتجون الديزل الحيوي والإيثانول باستخدام حبات الخروع واليطروفة وعباد الشمس وغيرها من النباتات. وتستحدث هذه التعاونية الوظائف وتدر الدخل وتعزز الحميات الصحية للأسر الريفية وتدافع عن البيئة وتدعو إلى حماية الموارد المائية والتنوع البيولوجي.[٢٣٩]

١٠٩. **وبغية التصدي للتحديات الناجمة عن العمليات غير المنظمة مثل بيئات العمل الخطرة وضعف القدرة على المفاوضة والافتقار إلى الصوت والتمثيل، أنشأ جامعو النفايات مجموعة متنوعة من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لا سيما في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا.**[٢٤٠] وفي السياقات التي تكون فيها نُظم إدارة النفايات غير مكتملة في القطاع المنظم، يؤدي جامعو النفايات غير المنظمين دوراً بارزاً في جمع النفايات وفرزها وإعادة تدويرها. ويساهمون في حماية الصحة العامة وتحسين الصرف الصحي وحماية البيئة على المستوى المحلي والوطني والدولي من خلال تعزيز دوران الموارد وتخفيض كمية النفايات المطمورة. وفي كولومبيا، تقوم رابطة تعاونيات معيدي التدوير في بوغوتا، وهي اتحاد يضم ١٧ منظمة تعاونية تمثل حوالي ١ ٨٠٠ جامع للنفايات، بالتفاوض مع البلدية والحكومة والقطاع الخاص. وفي الهند، قامت رابطة جمع النفايات الصلبة ومعالجتها، وهي تعاونية عمالية مكونة من ٣ ٠٠٠ عاملة يقمن بجمع النفايات وشرائها في الشوارع، بإبرام عقد مع بلدية بيون. ولئن أمكن أن تساعد وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هذه في تحسين شروط وظروف عمل جامعي النفايات، ما زال هناك مواطن عجز كبيرة في العمل اللائق، بما يشمل المخاطر ذات الصلة بالسلامة والصحة المهنيتين.

---

٢٣٥ انظر: Social Enterprise UK, 2021.

٢٣٦ انظر: COPAC, *Transforming our world: A cooperative 2030 - Cooperative contributions to SDG 14*, 2019.

٢٣٧ انظر: ILO, *Providing clean energy and energy access through cooperatives*, 2013.

٢٣٨ انظر: REScoop.eu.

٢٣٩ انظر: ILO, *Providing clean energy and energy access through cooperatives*, 2013.

٢٤٠ انظر: ILO, "Waste pickers' cooperatives and social and solidarity economy organizations" (brief), 2019.

١١٠. وفي السنوات الأخيرة، أخذت وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تشارك في إدارة النفايات الكهربائية والإلكترونية. وفي عام ٢٠١٩، أنتج كل شخص على الأرض ٧,٣ كيلوغرامات من النفايات الكهربائية والإلكترونية، ما يمثل ارتفاعاً من ٥ كيلوغرامات مقارنةً بعام ٢٠١٠.[٢٤١] وتعمل معظم الجهات الفاعلة في سلسلة قيمة النفايات الكهربائية والإلكترونية في الاقتصاد غير المنظم. واعتُرف في نقاط الإجماع المحدَّدة في منتدى الحوار العالمي الذي نظمته منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٩ بشأن العمل اللائق في إدارة النفايات الكهربائية والإلكترونية بأنّ التعاونيات وغيرها من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تؤدي دوراً بارزاً في إدارة هذه النفايات في العديد من البلدان. كما أنها عززت حقوق العمال غير المنظمين ودعت إلى إدماجهم والاعتراف بهم واستحدثت فرص عمل منظمة ولائقة.[٢٤٢] وفي الولايات المتحدة، تلتزم منشأة RecycleForce، وهي منشأة اجتماعية، بالإدماج المجتمعي للأشخاص المسجونين سابقاً من خلال توفير التوظيف والتدريب الوظيفي، مراعية في الوقت نفسه البيئة من خلال إعادة تدوير الأجهزة الإلكترونية. ومنذ عام ٢٠٠٦، أعادت تدوير أكثر من ٦٥ مليون رطل من النفايات الكهربائية والإلكترونية بشكل آمن، مقدِّمة في الوقت نفسه التدريب الوظيفي إلى آلاف الأشخاص المسجونين سابقاً.[٢٤٣]

١١١. ويسهم العديد من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في شبكات الغذاء المرتبطة بالتجارة العادلة والشراء التضامني والتزويد الجماعي. وتعزز هذه الوحدات الأمن الغذائي وتنهض بنظم غذائية زراعية مستدامة وأكثر إنصافاً تعزز العمل اللائق والممارسات الأكثر مراعاة للبيئة والأكثر إنصافاً في جميع مراحل سلاسل التوريد والإمداد.[٢٤٤] وفي البرتغال، تسهم رابطة Re-Food، وهي رابطة تضم ٧ ٥٠٠ متطوع، في القضاء على هدر الطعام ومكافحة الجوع في المجتمعات المحلية.

[٢٤١] انظر: Ian Tiseo, *Per capita electronic waste generation worldwide from 2010 to 2019 (in kilograms per capita)*, 2021.

[٢٤٢] انظر:
ILO, *Points of consensus of the Global Dialogue Forum on Decent Work in the Management of Electrical and Electronic Waste (e-waste)*, GDFEEW/2019/7, 2019.

[٢٤٣] انظر: Recycle Force.

[٢٤٤] انظر:
ILO, "Cooperatives & Social Solidarity Economy - Responses to key issues in the report of the Global Commission on the Future of Work, 2019" (brief), 2019.

الفصل ٣ - العلاقة مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية

١١٢. يتمعّن الفصل ٣ في العلاقة القائمة بين الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بهدف النهوض بالعمل اللائق والتنمية المستدامة، يتطلب أشكالاً جديدة من التعاون بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال والمجتمع ككل.

الحكومات

١١٣. **تعترف التشريعات بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بطرق تختلف من بلد إلى آخر.**[٢٤٥] ويندرج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دساتير الكثير من البلدان، نذكر منها دستور دولة بوليفيا المتعددة القوميات (الذي يشير إلى "الاقتصاد الاجتماعي والمجتمعي") ودستور الاكوادور (الذي يشير إلى "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" و"الاقتصاد الشعبي والتضامني") ودستور المكسيك (الذي يشير إلى "القطاع الاجتماعي"). وتشير العديد من الدساتير الوطنية إلى الأشكال التنظيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. على سبيل المثال، يعترف أكثر من ٦٠ دستوراً بدور التعاونيات.[٢٤٦] وقد أدخلت العديد من البلدان الاتحادية قوانين بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستويات مختلفة. فعلى سبيل المثال، يطبق المكسيك قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الاتحادي، بينما تطبق الأرجنتين هذه القوانين على مستوى المقاطعات. ويختلف التشريع المعتمد في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من حيث التفاصيل التي يتضمنها. إذ تستند معظم النصوص إلى نموذج تشريع يضع أطر عمل ويحدد الالتزامات والمبادئ العامة، وغالباً ما تتضمن هذه النصوص حوالي ٢٠ مادة. وهذه هي الحال، على سبيل المثال، في كابو فيردي والكاميرون والبرتغال وأوروغواي. وتعتمد بلدان أخرى أحكاماً أكثر تفصيلاً، كما هي الحال في فرنسا (٩٨ مادة) وهندوراس (٧٠ مادة). ويختلف تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التشريعات من حيث الأسس التي يقوم عليها، فبعض هذه التعاريف مبني على القيم والمبادئ، وبعضها مبني على أشكال قانونية محددة وتكون أحياناً محصورة في أنشطة اقتصادية بعينها. وتشير معظم النصوص صراحة إلى مبادئ هذا الاقتصاد وأشكاله التنظيمية، ولكنّ القليل منها يحدد نسبياً قيَم هذا الاقتصاد ويحصره بأنشطة اقتصادية محددة. وقد استحدثت بعض التشريعات آليات لتحديد وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو أشكاله التنظيمية المحددة. وعموماً، لا يزال اعتماد أطر تنظيمية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محدوداً. وقد يتعيّن كذلك مراجعة التشريعات المتصلة بمكونات بعينها من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لكي تعكس الوقائع المتغيرة.

١١٤. **وغالباً ما يلي اعتماد التشريعات بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إنشاء أو تعزيز مؤسسات حكومية تنظم وتدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.** ولكن قد يختلف وضع مثل هذه المؤسسات اختلافاً كبيراً بين بلدٍ وآخر. فقد أسست عدة بلدان وزارات تُعنى بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني (مثل بلجيكا (فلاندر) والكاميرون ولكسمبرغ والمغرب ونيكاراغوا والسنغال واسبانيا وغيرها).[٢٤٧] وأسست بلدان أخرى وزارات بالنيابة (كوستاريكا) وأمانات وطنية (فرنسا وجمهورية كوريا) ومعاهد وزارية (المكسيك) ولجان مشتركة بين الوزارات (كولومبيا). وتوجد أيضاً ترتيبات مؤسسية أكثر تجزؤاً، تتولى فيها وزارات أو إدارات متنوعة مسؤوليات مختلفة بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو تتولى مسؤولية أشكال تنظيمية محددة من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وفي عدة بلدان، ينطوي مسار إضفاء الطابع المؤسسي على استحداث وزارات أو وكالات تدمج مبادرات متعددة مرتبطة بتنظيم وتنسيق وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.[٢٤٨]

---

[٢٤٥] انظر: Hiez.

[٢٤٦] انظر:
Ifigenia Douvitsa, "National Constitutions and Cooperatives: an Overview", *International Journal of Cooperative Law* 1, No. 1 (2018): 128–147.

[٢٤٧] تشمل ولاية هذه الوزارات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في معظم الحالات، بالإضافة إلى مسؤوليات أخرى مثل العمل.

[٢٤٨] انظر: Utting.

١١٥. وغالباً ما تستحدث الحكومات الملتزمة بتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني آليات تهدف إلى ضمان الاتساق والتنسيق عبر طائفة واسعة من مجالات السياسة العامة. ومن الصعب إدراج وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في حافظة حكومية محددة لأنّ عمل هذه الوحدات قد يطال صناعات وقطاعات مؤسسية مختلفة. وجرت العادة على إسناد مسؤولية الأشكال التنظيمية التي تندرج في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلى وزارات تقنية مختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن توضع التعاونيات تحت إشراف الوزارة المسؤولة عن الزراعة والتنمية الريفية أو تحت إشراف وزارات متعددة، حسب القطاعات التي تنشط فيها (مثل الزراعة أو المالية أو الصناعة أو الإسكان). وفي العديد من الدول، قد توضع التعاضديات تحت إشراف الوزارة المسؤولة عن الشؤون المالية، بينما تكون الجمعيات من مسؤولية وزارة الداخلية. وفي حين يمكن أن يؤثر إسناد هذه المسؤوليات إيجابياً على وضع عناصر محددة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإنّ عدم وجود آليات تنسيق فعالة يفضي إلى تجزؤ مؤسسي كما قد يضرّ بتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ككل.[٢٤٩] وقد استحدثت بعض البلدان آليات تنسيق خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ومن أبرز هذه البلدان، نذكر البرازيل (المنتدى البرازيلي للاقتصاد التضامني) وشيلي (المجلس الاستشاري للرابطة العامة والخاصة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني) وجيبوتي (المجلس الوطني لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) وفرنسا (المجلس الوطني للغرف الإقليمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني) وجمهورية كوريا (الوكالة الكورية لتشجيع المنشآت الاجتماعية) والسنغال (الوزارة المفوضة والمكلفة بالتمويل بالغ الصغر والاقتصاد القائم على التضامن) واسبانيا (مرصد الاقتصاد الاجتماعي الإسباني).[٢٥٠] وتقدم بعض هذه المؤسسات خدمات الدعم إلى وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مثل بناء القدرات والحضانة. كما تقوم بتنسيق السياسات والتدخلات الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتلعب دور الوسيط بين الحكومات والجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وفي بعض الحالات، جرى إدماج الترتيبات المؤسسية الوطنية المكيّفة مع الطابع متعدد القطاعات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع المؤسسات الإقليمية والمحلية. وخير مثال على ذلك، المؤسسات الإقليمية ذات الصلة في كندا (كيبيك ومونتريال) وفرنسا (بروفانس-ألب-كوت دازور).[٢٥١]

منظمات العمال

١١٦. في جميع أنحاء العالم، تتحلى منظمات العمال ووحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بنفس القيم والمبادئ، كما أنها تتشارك نفس التاريخ وأحياناً نفس الهيكليات التنظيمية المتداخلة. وفي العديد من البلدان، تعود أصول نشأة منظمات العمال والتعاونيات إلى نفس الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية. وفيما يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تتلخص إحدى أولويات منظمات العمال في تعزيز حقوق العمال ومصالحهم والدفاع عنها. وقد تنخرط هذه المنظمات كذلك في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتوفير السلع والخدمات لأعضائها وللتواصل مع العمال والمنتجين الذين ليسوا أعضاء فيها. وفي بعض الحالات، تجري أنشطة النقابات العمالية والأنشطة ذات الصلة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني داخل نفس الهيكلية الشاملة. ففي الهند على سبيل المثال، تعرّف رابطة النساء العاملات لحسابهنّ الخاص نفسها بوصفها نقطة تلاق بين الحركة العمالية والحركة التعاونية والحركة النسائية.[٢٥٢] فقد نشأت الرابطة في كنف الجناح النسائي لرابطة عمال النسيج، قبل أن تُسجّل بوصفها نقابة عمالية. وتنهض الرابطة بحقوق أعضائها في الاقتصادات الريفية وغير المنظمة عن طريق النقابة، كما تحسّن سبل العيش عن طريق التعاونيات وغيرها من المنشآت الاجتماعية الجماعية.[٢٥٣] وفي حالات أخرى، يمكن أن تتحول وحدة من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لاحقاً إلى نقابة عمالية مكتملة الركائز. ففي جامايكا، على سبيل المثال، حيث يستأثر العمل المنزلي بنسبة ١٦ في المائة من مجموع القوى العاملة من الإناث، تأسست رابطة العمال المنزليين في جامايكا لتدريب أعضائها على إدارة الأسرة والتفاوض وتسوية النزاعات. وفي عام ٢٠١٣، سُجلت هذه الرابطة كنقابة عمالية وهي تضم أكثر من ١٦٠٠ عضو وتمثل العمال المنزليين في اللجنة الاستشارية بشأن الحد الأدنى للأجور في البلاد.[٢٥٤]

---

[٢٤٩] انظر:
ILO, Mapping the Social and Solidarity Economy Landscape in Asia: Towards an Enabling Policy Environment, ILO brief: Strengthening Social and Solidarity Economy Policy in Asia, 2022.

[٢٥٠] انظر:
Marguerite Mendell and Béatrice Alain, “Enabling the Social and Solidarity Economy through the Co-Construction of Public Policy”, *Social and Solidarity Economy – Beyond the Fringe* (Zed Books: London, 2015), 166–182.

[٢٥١] انظر: Mendell and Alain.

[٢٥٢] انظر: SEWA, “Introduction”.

[٢٥٣] انظر: ILO, *Advancing cooperation among women workers*, 2018.

[٢٥٤] منظمة العمل الدولية، "التعاون من أجل إنهاء العزلة: تعاونيات العمال المنزليين"، (موجز)، ٢٠١٤.

١١٧. وقد أنشأت منظمات العمال وحدات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لفائدة أعضائها في مجالات البيع بالتجزئة وتوفير السكن بأسعار معقولة والتمويل صغير الحجم والتأمين التعاضدي والتعليم والتدريب وحماية الوظائف. ومن بعض الأمثلة، نذكر ما يلي:

- في البرازيل، منظمة "يونيسول البرازيل" هي منظمة جامعة تضم الجمعيات والتعاونيات وغيرها من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تعمل في ظل المشاركة الفعالة لإحدى نقابات العمال الوطنية (الاتحاد الموحّد للعمال). وتقدم هذه المنظمة الدعم إلى وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تضم عمال جمع النفايات/ إعادة التدوير غير المنظمين وغيرهم من العمال في العديد من القطاعات. كما تقدم المشورة بشأن تسريح العمال مقابل مبالغ نقدية وإنشاء التعاونيات الاجتماعية. ويساهم الاتحاد الموحّد للعمال في الحوار المؤسسي كما يوفر الدعم التقني.
- في مقاطعة كيبيك الكندية، يمكّن القانون العاملين في مؤسسة ما من المشاركة في إدارتها والتمتع بالإنصاف الجماعي داخلها عن طريق إحداث تعاونية. وتوجد أكثر من ٥٠ تعاونية عمالية من هذا القبيل في كيبيك، وكلها نشأت نتيجة فشل المؤسسة أو تقاعد مالكها. مثلاً، في عام ٢٠٠٧، واجهت إحدى المحطات الإذاعية بعض المصاعب، فقام العاملون فيها والبالغ عددهم ١٣ عاملاً، بدعم من نقابتهم العمالية، بتأسيس تعاونية عمالية بغية شراء حصص تلك المحطة تدريجياً إلى أن أصبحوا يملكونها ١٠٠ في المائة.[٢٥٥]
- في كولومبيا، أنشأ اتحاد العمال المنزليين منشأة اجتماعية لتقديم خدمات التنظيف والرعاية، يملكها العمال وتقدم خدماتها من دون وسطاء، على عكس المنشآت القائمة في هذا القطاع.[٢٥٦] وقد وفر الاتحاد تدريباً لأكثر من ٣٠٠ من العاملين في مجال الرعاية والخدمة المنزلية، مما حسّن مهاراتهم المهنية ووعيهم بحقوق العمل واحترام الذات. كما نُظمت حملة ترويجية لبناء قاعدة عملاء وتأمين عقود جديدة.
- في إسواتيني، أسس اتحاد المعلمين الوطني المؤثر أكبر اتحاد ائتماني (من حيث الأعضاء والمدخرات).[٢٥٧]
- في الهند، أنشأت نساء قبليات من جهارخاند جمعية "نيرمالا نيكيتان" التي تضم مجموعة من العاملات المنزليات. وتتلقى الجمعية الدعم من لجنة الحملة الوطنية للعاملين في القطاع غير المنظم وشركائها.[٢٥٨]
- في إيطاليا، إنّ عمليات إعادة شراء المنشآت من جانب العمال، التي ينظمها بشكل جيد قانون التعاونيات وقانون الشركات التجارية وقانون العمل وتسهلها بيئة مؤاتية لذلك، تعتمد على هيكلية تمويلية تقوم على التعاون بين منظمات العمال والدولة والحركة التعاونية.[٢٥٩]
- في اليابان، أنشأت نقابات العمال في الخمسينات منظمات عديدة تُعنى برفاه العمال، مثل التعاونيات الاستهلاكية الموجهة إلى العمال والبنوك العمالية [٢٦٠] وتعاونيات التأمين العُمالية ورابطات الإسكان العمالية. ولا زالت هذه المنظمات قائمة حتى يومنا هذا.[٢٦١]
- في المملكة المتحدة، وضعت مجموعة من النقابيين والأعضاء في الحركة التعاونية والمعلمين والأكاديميين نموذج "التعاونيات النقابية"؛ وهذه التعاونيات يملكها ويديرها العاملون فيها، وتشارك في إدارتها نقابة عمالية.[٢٦٢]

---

٢٥٥ انظر: ILO, *Job preservation through worker cooperatives: An overview of international experiences and strategies*, 2014.

٢٥٦ انظر:
ILO, *Organizing workers in the informal economy of selected African and Latin American countries: The potential of trade union, cooperative and social and solidarity economy partnerships*, Policy brief, forthcoming.

٢٥٧ انظر: SNAT CO-OP, *"We're SNAT Co-op: The answer to a teacher's financial needs"*.

٢٥٨ انظر: Nirmala Niketan.

٢٥٩ انظر: EURICSE, *The Italian road to recuperating enterprises and the Legge Marcora framework*, 2017.

٢٦٠ انظر:
Akira Kurimoto and Takashi Koseki, *Rokin Banks - 70 years of efforts to build an inclusive society in Japan through enhancing workers' access to finance* Social Finance Working Paper No. 76 (ILO, 2019).

٢٦١ انظر:
Akira Kurimoto, "Cooperatives and Trade Unions: From occasional partners to builders of a solidarity-based society", in *Cooperatives and the World of Work,* ed. Roelants et al. (Routledge: London, 2019), chapter 9.

٢٦٢ انظر: Alex Bird et al., *A Manifesto for Decent Work* (Union-Coops: UK, 2020).

١١٨. **وتكشف الشراكات القائمة بين منظمات العمال والجهات الفاعلة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الاقتصاد غير المنظم، قيمة هذه المنظمات على المستويات الجزئية والمتوسطة والكلية.** وتضطلع هذه الشراكات بتوفير الدعم والخدمات الفردية (على المستوى الجزئي) وبناء الهوية والمعارف الجماعية والالتزام بتقاسم الملكية والدعم المتبادل (على المستوى المتوسط). وقد نجح العديد من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التي غالباً ما تكون متأصلة في حركات الحقوق والعدالة الاجتماعية الأوسع نطاقاً، في بناء تحالفات استراتيجية تهدف إلى حشد القوى العمالية وإطلالتها وزيادة نفوذها، مما أدى إلى تحسين حقوق وحماية العمال نتيجة لأنشطة استثارة الوعي وإرساء الحوار محلياً ووطنياً وعالمياً (على المستوى الكلي). وفي عام ٢٠١١، اعتمد مؤتمر المنظمة الإقليمية الأفريقية التابعة للاتحاد الدولي لنقابات العمال قراراً بشأن التشجيع على تأسيس النقابات في الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد التضامني من أجل تنمية أفضل لأفريقيا، مؤكداً على أهمية التعاون بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ونقابات العمال في عملية تنظيم الاقتصاد غير المنظم.[٢٦٣] وفي توغو، أسست إحدى نقابات العمال عام ٢٠٠٥ نظام الحماية الاجتماعية التعاضدية لفائدة العمال في القطاع غير المنظم، وهو نظام تأمين صحي تعاضدي يغطي احتياجات المنتسبين إليه من حيث الرعاية الأولية ويستفيد من دعم اتحاد عمال الأخشاب والبناء في توغو. ويعمل هذا النظام كجمعية اجتماعية غير هادفة للربح تقوم على أساس المعونة المتبادلة والتضامن بين أعضائها المباشرين البالغ عددهم ١ ٢٣١ عضواً، ٤٢ في المائة منهم من النساء. كما يشمل هذا النظام ٤ ٢٦٩ مستفيداً من المعالين للأعضاء.[٢٦٤]

١١٩. **وتعمل منظمات العمال من حين إلى آخر على عقد تحالفات مع وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتحقيق أهداف مشتركة.** وقد أدى التعاون القائم منذ فترة طويلة بين نقابات العمال ووحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مقاطعة كيبيك الكندية إلى تزايد عدد أعضاء هاتين الحركتين.[٢٦٥] وفي غانا، عند التفاوض على قانون عمل جديد في عام ٢٠٠٣، قُبل اقتراح مؤتمر النقابات العمالية في غانا بأنه ينبغي للقانون أن يشمل جميع العمال وألا يقتصر على الموظفين فقط، وينبغي أن يوفر الحماية للعمال العرضيين والمؤقتين كذلك. وفي عام ٢٠٠٣، نجح المؤتمر في التفاوض على برنامج للتأمين الصحي يشمل العمال المنظمين والعمال غير المنظمين على حد سواء.[٢٦٦] وشكل الاتحاد العام للعمال الزراعيين في غانا جناحاً لتنظيم نشاط صغار المزارعين ودعم تسجيلهم في برامج الحماية الاجتماعية الوطنية. وعلى الصعيد الدولي، تشكّل نقابات العمال ومنظمات الاقتصاد غير المنظم ومجموعات المجتمع المدني أحياناً ائتلافات حول جدول أعمال مشترك، بما في ذلك مثلاً حملات للتصديق على معايير العمل الدولية وتطبيقها، مثل الاتفاقية رقم ١٨٩ واتفاقية العنف والتحرش، ٢٠١٩ (رقم ١٩٠).

منظمات أصحاب العمل

١٢٠. **يمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهيكلياته العمودية أن تنضم إلى منظمات أصحاب العمل القائمة.** ففي اسبانيا، إنّ سلسلة السوبر ماركات للبيع بالتجزئة "إروسكي" التابعة لمجموعة "موندراغون" للتعاونيات، هي عضو في الرابطة الوطنية لشركات التوزيع الكبرى، التابعة بدورها لمنظمة "EuroCommerce"، وهي منظمة تشمل أصحاب العمل في البلدان الأوروبية. وعلى نحو مماثل، ينتمي الاتحاد التعاوني الفنلندي للبيع بالتجزئة "SOK" والمجموعة التعاونية في المملكة المتحدة إلى هيئات البيع بالتجزئة التابعة لمنظمة "EuroCommerce" في بلديهما. وفي عام ٢٠١٤، انضمت اثنتان من تعاونيات المستهلكين في سويسرا (Coop وMigros) إلى اتحاد أصحاب العمل السويسريين عن طريق الرابطة القطاعية للبيع بالتجزئة.

---

٢٦٣ انظر:

LO/FTF Council, *Paving the way for formalisation of the informal economy: Experiences and Perspectives from ITUC-Africa and Trade Unions across Africa*, 2015.

٢٦٤ انظر:

WIEGO, *Enabling social protection within the informal economy: Lessons from worker-led schemes in Nigeria, Uganda and Togo, Synthesis report for the research project "New Forms of Social Insurance for the Economic Inclusion of Women & Young Informal Workers"*, 2021.

٢٦٥ انظر:

Yvon Poirier, "Labour unions and the Solidarity Economy: The Quebec Experience", *in Solidarity Economy I: Building Alternatives for the People and the Planet,* eds. Emily Kawano et all, (Center for Popular Economics: Amherst MA, USA, 2010).

٢٦٦ انظر:

Christine Bonner and Dave Spooner, "Organizing in the Informal Economy: A Challenge for Trade Unions", International Politics and Society IPG 2/11 (2011): 87–105.

١٢١. **ويمكن لمنظمات أصحاب العمل تطوير الهيكليات وتوسيع نطاق خدماتها لتشمل وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهيكلياته العمودية والأفقية.** على سبيل المثال، شكّل المجلس الوطني لأصحاب العمل في السنغال لجنة معنية بالقضايا الجنسانية والتنوع المهني والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بالإضافة إلى لجان أخرى، بغية تعزيز القيمة التي يقدمها المجلس وقدرته على التفاوض والدفاع عن مصالح أعضائه. وفي عام ٢٠١٩، في معرض اجتماع بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جرى تنظيمه في إطار مبادرة مشتركة بين الحكومات، قدمت منظمات أصحاب العمل في السنغال والمغرب نفسها كنموذج بديل وشامل لتنظيم المشاريع. وكان الهدف من الاجتماع هو تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال الأنشطة التآزرية وتسليط المزيد من الضوء على السلع والخدمات المتأتية من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر سلاسل التوريد والإمداد.

١٢٢. **ويمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تعمل كذلك على إنشاء منظمات أصحاب عمل خاصة بها.** وهناك أمثلة عن هيكليات عمودية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني هي في الوقت نفسه منظمات لأصحاب العمل. ومنها، في أستراليا، مجلس قطاعات الأعمال التعاونية والتعاضدية الذي تأسس عام ٢٠١٢، وهو يجمع بين الشركات التعاونية والتعاضدية والاتحادات الائتمانية لتعزيز الابتكار وبناء علاقات تجارية من أجل اقتصاد أكثر شمولاً وازدهاراً واستدامة. وبالمثل، فإنّ رابطة التعاونيات والتعاضديات في كندا والمدارة من أعضائها، تعمل على تطوير وتعزيز ما يقارب ٧ ٠٠٠ من التعاونيات والمشاريع التجارية والتعاضدية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في كندا. وتجدر الإشارة إلى أنّ منظمات أصحاب العمل تتشارك بعض قيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومبادئه. وخير مثال على ذلك تزايد عدد منظمات أصحاب العمل التي تراعي دمج المسائل المتعلقة بقطاع الأعمال وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وغيرها من القضايا في برامجها. ومن بين هذه المنظمات نذكر: جمعية أصحاب العمل الألمانية للمجموعات التعاونية التجارية؛ اتحاد أصحاب العمل في الاقتصاد الاجتماعي الإسباني؛ رابطة أصحاب العمل التعاونية السويدية؛ تحالف التعاونيات في فيتنام، وهو ثاني أكبر منظمة لأصحاب العمل في البلاد بعد غرفة التجارة والصناعة في فيتنام.

١٢٣. **ويجوز تمثيل الهيكليات العمودية والأفقية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المنصات الدولية إلى جانب منظمات أصحاب العمل الأخرى.** فعلى سبيل المثال، شارك ممثلون عن المؤسسات الوطنية التعاونية الرئيسية في السنوات الأخيرة في مختلف فرق العمل في إطار اجتماع مجموعة العشرين لقطاع الأعمال، الذي يضم كبار قطاع الأعمال من جميع الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، للإشادة بالدور الرئيسي الذي يضطلع به القطاع الخاص بوصفه محركاً للنمو القوي والمستدام والمتوازن.

الفصل ٤ - إجراءات المكتب بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

١٢٤. يتناول هذا الفصل الإجراءات التي اتخذها المكتب بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما يستعرض السياق التاريخي ويصف البرامج الجارية حالياً والسياسات والشراكات في مجال التعاون الإنمائي وأنشطة تنمية القدرات ذات الصلة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

السياق التاريخي

١٢٥. **تأسست وحدة التعاونيات في منظمة العمل الدولية بقرار اعتمده مجلس الإدارة بالإجماع في دورته الثالثة عام ١٩٢٠، وهي مسؤولة عن أنشطة المنظمة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.** ومنذ ذلك الحين، تطور نطاق الوحدة وكبر حجمها وتغير اسمها وموقعها داخل المنظمة، استجابة للوقائع والنُهج المتغيرة. وتشمل الوحدة حالياً ثلاث وظائف من الفئة المهنية ممولة من الميزانية العادية (وظيفة واحدة برتبة P5 ووظيفتان برتبة P4)، بعد نقل إحدى الوظائف الممولة هي أيضاً من الميزانية العادية إلى وحدة أخرى في عام ٢٠١٦. ورغم التغيرات المتعاقبة، بقيت الإشارة إلى التعاونيات والتعاون ثابتة في تسمية الوحدة.[٢٦٧] فقد أُنشئت الوحدة أساساً لإجراء البحوث وتقديم المعلومات والخدمات الاستشارية القانونية فيما يتعلق بالتعاونيات. وخلال الستينات، عندما نالت بلدان نامية كثيرة استقلالها، شرعت الوحدة في تنفيذ برنامج طموح للتعاون الانمائي. وبفضل الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة ثنائية الأطراف، أصبح هذا البرنامج في نهاية الستينات ثالث أكبر حافظة من حافظات المكتب الممولة من خارج الميزانية وبقي على هذه الحال حتى الثمانينات.[٢٦٨] وخلال التسعينات، تغير دور الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح المنشآت الخاصة الهادفة للربح، وانخفضت الموارد المخصصة لتطوير التعاونيات انخفاضاً حاداً. وأذكت التوصية رقم ١٩٣ الاهتمام بالتعاونيات مجدداً، بوصفها عناصر فعالة لتحقيق التنمية والتخفيف من حدة الفقر. وبدأ يظهر مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي" في وثائق منظمة العمل الدولية بين الفينة والأخرى منذ عام ١٩٢٢.[٢٦٩] ومنذ اعتماد إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة في عام ٢٠٠٨، لجأت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بصورة متزايدة إلى المكتب لطلب المساعدة والمشورة فيما يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وقبل ذلك، قامت منظمة العمل الدولية بتشجيع مجموعة واسعة من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دون أن تطلق عليها هذه التسمية.

١٢٦. **وعلى مر السنين، قامت منظمة العمل الدولية بتصميم وتنفيذ عدد من المبادرات بالاشتراك مع وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو من خلالها.** وتشمل هذه المبادرات على وجه الخصوص:

- برنامج الدعم التعاوني والتنظيمي للمبادرات الشعبية، الذي عمل على تحسين الاكتفاء الذاتي للمزارعين في منطقة الساحل وتعزيز الأمن الغذائي من خلال تحسين قدرات منظمات المجتمع المحلي عن طريق بنوك الحبوب والري على نطاق صغير والتمويل متناهي الصغر لصالح النساء وإدارة الأراضي وتسويق القطن (١٩٧٨-١٩٩٩).
- مشروع COOPTRADE دون الإقليمي المتواجد في ١٢ بلداً في آسيا، المصمم لمساعدة المنظمات التعاونية الوطنية على تطوير علاقات تجارية مع التعاونيات في البلدان الصناعية والبلدان النامية (١٩٨٢-١٩٨٤).
- البرنامج الأقاليمي لدعم الاعتماد الذاتي للمجتمعات المحلية لدى الشعوب الأصلية والقبلية عن طريق التعاونيات وغيرها من منظمات المساعدة الذاتية، الذي ساهم في الحفاظ على التراث الثقافي للشعوب الأصلية والقبلية وتعزيز قدراتها على توليد الدخل وحماية مواردها الطبيعية من خلال التعاونيات وغيرها من منظمات المساعدة الذاتية (١٩٩٣-٢٠٠٧).
- البرنامج بشأن استراتيجيات وأدوات مكافحة الاستبعاد الاجتماعي والفقر، الذي وسّع نطاق تغطية التأمين الصحي لتشمل فئات السكان غير المحمية، لا سيما تلك الموجودة في الاقتصاد غير المنظم، وذلك عبر منظمات المنفعة المتبادلة وخطط التأمين الصحي المجتمعية (١٩٩٨-٢٠١٣).

---

٢٦٧ انظر: ILO, "What is in a name? Changes to the Designation of COOP Unit at the ILO across the century."

٢٦٨ في عام ١٩٦٩، عندما احتفلت منظمة العمل الدولية بالذكرى الخمسين على تأسيسها، بلغ عدد الخبراء الدوليين الذين يعملون في البرنامج التعاوني أكثر من ١٢٠ خبيراً، موزعين على حوالي ٧٠ بلداً.

٢٦٩ مكتب العمل الدولي، محاضر أعمال الدورة ١١ لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي، ١٩٢٢.

- المبادرة بشأن الحد من الفقر في صفوف العمال غير المحميين في الاقتصاد غير المنظم من خلال التعاون بين النقابات والتعاونيات، التي تهدف إلى تطوير التآزر بين الحركات التعاونية والنقابية لدعم وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المكوّنة من العمال غير المنظمين في أفريقيا (٢٠٠٢-٢٠٠٦).
- البرنامج المعنون "المرفق التعاوني لأفريقيا" الذي جرى تنفيذه في تسعة بلدان في شرق أفريقيا وجنوبها بغية مساعدة التعاونيات على تحسين إدارتها وكفاءتها وأدائها (٢٠٠٧-٢٠١١).

١٢٧. **وعلى مدى العقود الخمسة الماضية، تطور نهج منظمة العمل الدولية في تعزيز التعاونيات مع تغير أولويات الهيئات المكونة.** وحتى أواخر الثمانينات، كانت التعاونيات تُعتبر من الجهات الفاعلة الإنمائية الرئيسية، ولذلك، كان هدف العديد من مبادرات منظمة العمل الدولية هو إرساء التعاونيات مباشرة في البلدان النامية. وأعقب ذلك فترة حوالي ١٥ سنة ركز خلالها المكتب على تهيئة بيئة مؤاتية لتطوير التعاونيات، تعمل أساساً على المستويين الكلي والمتوسط من خلال برامج أقاليمية أوسع نطاقاً. والتوصية رقم ١٩٣ التي اعتُمدت منذ عشرين عاماً ساهمت في الاعتراف بالتعاونيات وبوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على نطاق أوسع، ليس فقط بصفتها جهات شريكة منفّذة، بل كذلك كأشكال مؤسسية يمكن أن تساعد على النهوض بالعمل اللائق والتنمية المستدامة.

١٢٨. **وفي العقد الماضي، استجاب المكتب للطلبات المقدمة من الهيئات المكونة بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تنفيذ عدد من مشاريع التعاون الإنمائي، على النحو المبين أدناه.**

- في الجزائر، عملت منظمة العمل الدولية على تحسين قابلية الشباب للاستخدام والإدماج المهني من خلال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك بتعزيز القدرات التقنية لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوفير المساعدة التقنية والمالية (٢٠١٦-٢٠١٨).
- في إيطاليا، كان الهدف الرئيسي لمشروع "*Dignità in Campo*" الذي نفذته منظمة العمل الدولية هو منع ظهور أشكال جديدة من استغلال العمال في القطاع الزراعي وتشجيع الممارسات الجديدة في الاقتصاد الاجتماعي من خلال إجراءات رائدة في إقليمين مختلفين (٢٠١٨-٢٠٢٠).
- ساهمت منظمة العمل الدولية في مشروع يهدف إلى تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع التركيز على وضع إطار قانوني للتعاونيات وتعزيز دورها في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً (٢٠١٩-٢٠٢٠).
- قدم المكتب الدعم أيضاً إلى الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في جنوب أفريقيا لوضع سياسة عامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.[٢٧٠]
- في تونس، ركز الدعم الذي قدمته منظمة العمل الدولية لهيئاتها المكونة على المساهمة في تنمية بيئة مؤاتية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وقد بدأ أول مشروع لمنظمة العمل الدولية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس عام ٢٠١٦، وقدّم الدعم لوضع إطار سياسي بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.[٢٧١] وقد ركزت المشاريع اللاحقة في تونس على عمالة الشباب وروح تنظيم المشاريع في صفوف النساء الريفيات من خلال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

البرامج الجارية

١٢٩. **يدعم المكتب الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في المجالات المتصلة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بدءاً بالمشورة القانونية والسياسية، وصولاً إلى البحوث والإحصاءات والتدريب وبناء القدرات.** وفي السنوات الأخيرة، عمل المكتب مع الهيئات المكونة في الأردن وجنوب أفريقيا وسري لانكا وجمهورية تنزانيا المتحدة وتونس والأرض الفلسطينية المحتلة على تصميم سياسات واستراتيجيات تُعنى بالتعاونيات وبالاقتصاد الاجتماعي والتضامني على نطاق أوسع. وقدم المكتب كذلك رأيه بشأن السياسات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو مكوناته، بما في ذلك التعاونيات والمنشآت الاجتماعية في بلغاريا وغانا واليونان وصربيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وترينيداد وتوباغو. ويتخذ المكتب نهجاً ثلاثي المسار في إطار عمله المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يشمل ما يلي: النهوض بوحدات الاقتصاد الاجتماعي

[٢٧٠] قامت حكومة فلاندرز والإدارة الوطنية للتنمية الاقتصادية في جنوب أفريقيا بتمويل "مشروع وضع سياسة اقتصاد اجتماعي في جنوب أفريقيا" (٢٠١٧-٢٠٢١).

[٢٧١] كان مشروع تعزيز منظمات وآليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس مشروعاً للتعاون الإنمائي (٢٠١٦-٢٠٢٠) بتمويل من الحكومة الهولندية.

والتضامني بوصفها خيارات مسؤولة ومستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً من أجل مستقبل عمل متمحور حول الإنسان؛ التشجيع على إدماج أولويات العمل اللائق في مؤسسات دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهيكلياته العمودية؛ ضمان الاعتراف بالقدرة الإنمائية المحددة التي يتمتع بها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مجالات التحليل وفي السياسات والإجراءات الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة والعمل اللائق.

١٣٠. وعلى الرغم من اختلاف المجموعات المستهدفة وطرق التنفيذ والتغطية الجغرافية ومدة وحجم المشاريع التي ينفذها المكتب، فإنّ النهج الذي يتبعه بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني غالباً ما يشمل مستويات متعددة من التدخل. ويكفل المكتب، في إطار أعماله ذات الصلة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التشاور مع الهيئات المكونة والتعاون معها على نحو وثيق. وعلى المستوى الكلي، يتمثل هدف المكتب في تهيئة بيئة سياسية وتشريعية ومؤسسية مؤاتية لازدهار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. أما على المستوى المتوسط، فيسعى المكتب إلى إنشاء مؤسسات وآليات لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنهوض بها، بما في ذلك عن طريق تعزيز القدرات ودعم الوصول إلى التمويل والأسواق. وعلى المستوى الجزئي، يهدف المكتب إلى رعاية وتعزيز وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الشعبي لصالح الفئات السكانية المهمشة والمستبعدة في كثير من الأحيان.

١٣١. ويتّخذ المكتب نهجاً يقوم على مبدأ "منظمة عمل دولية واحدة" عند إدماج وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في برامجه. ويشمل أبرز ما جاء في هذا النهج ما يلي:

- يقوم المكتب حالياً بتنفيذ مشاريع التعاون الانمائي المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أفريقيا والدول العربية وآسيا والمحيط الهادئ، وهي مشاريع تمولها بلجيكا (فلاندرز) وكندا وفرنسا وإيطاليا وجمهورية كوريا ولكسمبرغ وهولندا والمفوضية الأوروبية.[٢٧٢]
- تعمل عدة مشاريع وبرامج لمنظمة العمل الدولية مع وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لا سيما التعاونيات ومنظمات المنتجين من أجل: دعم التنمية الاقتصادية المحلية (سري لانكا)؛ تعزيز العمل اللائق في المنشآت التجارية الزراعية (إثيوبيا والمغرب)؛ النهوض بعمالة الشباب (كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛ تيسير الانتقال إلى الاقتصاد المنظم (السنغال). وتنطوي مشاريع منظمة العمل الدولية التي تهدف إلى الانتقال إلى الاقتصاد المنظم على تشكيل وحدات من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودعمها.[٢٧٣]
- عززت عدة مبادرات بحثية قاعدة معارف الهيئات المكونة بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتستكشف سلسلة من التقارير والموجزات التي يقدمها المكتب، الدور الذي تلعبه وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز العمل اللائق في الاقتصادات الريفية وغير المنظمة واقتصادات الرعاية واقتصادات المنصات وتمكين المرأة اقتصادياً ومستقبل العمل والاستجابة للأزمات والتجارة وسلاسل التوريد والإمداد والبرنامج الأخضر وإحصاءات التعاونيات والتنمية المستدامة.[٢٧٤]
- دعم المكتب كذلك مؤسسات التمويل الاجتماعي، بما في ذلك مؤسسات التأمين بالغ الصغر التي ينضوي بعضها ضمن وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وفي الآونة الأخيرة، أجرى المكتب بحوثاً لاستكشاف دور التمويل الاجتماعي في دفع عجلة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

١٣٢. وينفذ المكتب حالياً برنامجين يظهران كيفية قيامه بدمج وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في حافظة التعاون الإنمائي لديه، من أجل تعزيز برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية. وهذان البرنامجان مفصلان أدناه.

- تتولى حكومة هولندا تمويل برنامج PROSPECTS [٢٧٥] وهو برنامج يجري تنفيذه بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي. ويسهّل العمل المتعلق بالتعاونيات إدماج اللاجئين في سوق العمل عن طريق تحسين سبل كسب العيش لهم وللمجتمعات المحلية التي تستضيفهم في البلدان الأفريقية (إثيوبيا والسودان وأوغندا) وفي الدول العربية (العراق والأردن ولبنان).

[٢٧٢] انظر: ILO, "Projects on cooperatives and social and solidarity economy".

[٢٧٣] انظر: ILO, "Projects on informal economy".

[٢٧٤] انظر: ILO, "Publications and tools on cooperatives".

[٢٧٥] انظر: ILO, "Partnership for improving Prospects for host communities and forcibly displaced persons", 2019–23.

- إنّ البرنامج المعنون "تسريع وتيرة الإجراءات للقضاء على عمل الأطفال في سلاسل التوريد والإمداد في أفريقيا"[٢٧٦] بتمويل من حكومة هولندا، يهدف أساساً إلى القضاء على عمل الأطفال في سلاسل توريد الكاكاو والبن والقطن والشاي والذهب في بوركينا فاسو وكوت ديفوار ومصر وملاوي ومالي ونيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا. كما يسعى إلى النهوض بالتعاونيات ومنظمات المنتجين الأخرى، وإذكاء الوعي بدورها في القضاء على عمل الأطفال. ويركز على تحسين آليات الإدارة السديدة لهذه الهيكليات، وخاصة على المستويات الدنيا من سلسلة التوريد والإمداد، وعلى تمكينها من الحد من نقاط ضعفها الاجتماعية والاقتصادية.

١٣٣. وقام المكتب بتكييف طرق عمله استجابة لجائحة كوفيد-١٩، وذلك لتلبية الاحتياجات الناشئة للهيئات المكونة بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وأدرجت منظمة العمل الدولية تأثير كوفيد-١٩ في جملة أبحاثها وتقييماتها للاحتياجات، وذلك من أجل فهم وتلبية احتياجات هيئاتها المكونة بشكل أفضل. ويُقدَّم الدعم المالي والتقني المباشر إلى وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي ضربتها الأزمة من خلال برامج منظمة العمل الدولية الجارية. ولقد تم تكييف أساليب البحث ومواد التدريب وآليات تقديم الخدمات لمواجهة الظروف المتغيرة للتسليم التي طرأت خلال جائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك المقابلات الهاتفية وجولات الدراسة الافتراضية والتعلم عبر الإنترنت والمواد متعددة الوسائط. وعلى الصعيد العالمي، وثق المكتب الممارسات الجيدة التي اعتمدتها وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار الاستجابة للأزمة، وذلك لتكييف تدابير الاستجابة والانتعاش التي تضطلع بها هيئاته المكونة. كما نظم المكتب مجموعة من الندوات عبر الإنترنت والأنشطة الهادفة إلى بناء القدرات فيما يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبجائحة كوفيد-١٩، وشارك فيها.

السياسات والشراكات في مجال التعاون الإنمائي

١٣٤. يعتبر عددٌ من شركاء التنمية في منظمة العمل الدولية أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو وسيلة لتنفيذ سياسات التنمية ويدعمون وحدات هذا الاقتصاد في مجال التعاون الإنمائي. ففي كندا، دعمت الحكومة إنشاء الاتحادات الائتمانية في جميع أنحاء العالم. واعتبرت المفوضية الأوروبية في خطة عملها من أجل الاقتصاد الاجتماعي، أنّ المعونة العامة والحصول على التمويل وعلى الخدمات المالية تشكل جزءاً من مجالات تركيزها الأساسية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠.[٢٧٧] وقدمت حكومة ألمانيا المساعدة إلى التعاونيات الزراعية والمالية في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وتؤدي وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دوراً هاماً في المشاريع الإنمائية التي تنفذها الوكالة اليابانية من أجل التعاون الدولي. ومنذ عام ٢٠٠١، خصصت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة حوالي ١٥٠ مليون دولار أمريكي لبرنامج عالمي من أجل تطوير التعاونيات يجري تنفيذه في ٣٥ بلداً.[٢٧٨] كما عملت وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة على تشجيع المنشآت الاجتماعية في العديد من البلدان.

١٣٥. وكانت منظمة العمل الدولية في طليعة الجهات التي عملت على تعزيز التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأوسع نطاقاً داخل منظومة الأمم المتحدة. ومنظمة العمل الدولية هي وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي خصصت وحدة تنظيمية تعمل في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (وحدة التعاونيات). وفي حين لم تنشئ أي وكالة أخرى في الأمم المتحدة وحدة من هذا النوع في هذه الحافظة، غالباً ما يؤدي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دوراً رئيسياً في المشاريع التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة، لا سيما تلك التي تعمل على المستوى القطري، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأغذية العالمي. ويمكن لأوجه التآزر والتعاون بين هذه الوكالات على مستوى الفريق القطري للأمم المتحدة أن تزداد متانة بفضل أوجه التكامل بين مجالات معارف هذه الوكالات المختلفة، وأن تساعد على التعجيل بالنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وفي الماضي، استُخدمت هذه الشراكات بين منظمة العمل الدولية والفاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو وبرنامج الأغذية العالمي استخداماً فعالاً. وعلى الصعيد العالمي، تتطرق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة إلى دور التعاونيات في السياسة الإنمائية، وتنظم اجتماعات لفرق الخبراء بشأن هذا الموضوع، كما تضطلع بإعداد تقرير الأمين العام الذي يصدر كل سنتين حول دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما يتمشى مع قرار الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع.[٢٧٩] ويجري معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بحوثاً متعددة

[٢٧٦] انظر: ILO, "Accelerating action for the elimination of child labour in supply chains in Africa (ACCEL Africa)".

[٢٧٧] انظر: European Commission, *Building an economy that works for people: an action plan for the social economy*, 2021.

[٢٧٨] انظر: USAID, "Cooperative Development Program".

[٢٧٩] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٥٦/١١٤، دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، الوثيقة A/RES/56/114 (٢٠٠٢).

التخصصات ويحلّل السياسات بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومساهمته في التنمية المستدامة.[٢٨٠] وقد نظمت مجموعة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني حوالي ٤٠ اجتماعاً منذ تأسيسها في عام ٢٠١٣ بمشاركة منظمة العمل الدولية. ومنذ عام ٢٠١٧، قامت مجموعة العمل بقيادة منظمة العمل الدولية بتيسير التفاعل بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الجامعة بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الدولية منها والإقليمية، ومراكز البحوث.

١٣٦. **وقد أرسى المكتب شراكات ثنائية وأبرم مذكرات تفاهم مع مجموعة من الهيكليات العمودية الدولية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.** وتشمل هذه الشراكات على وجه الخصوص الحلف التعاوني الدولي والمركز الدولي للبحوث والمعلومات بشأن الاقتصاد العام والاجتماعي والتعاوني. كما أقام المكتب شراكات مستمرة مع المنتدى العالمي للاقتصاد الاجتماعي وشبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين القارات وفريق الخبراء المعني بالاقتصاد الاجتماعي والمنشآت الاجتماعية التابع للمفوضية الأوروبية ورابطة النساء في مجال عولمة وتنظيم العمالة في الاقتصاد غير المنظم. وبفضل هذه الشراكات، تقيم منظمة العمل الدولية اتصالات تشغيلية مع هيئات تعاونية وطنية وقطاعية ومع المنظمات القائمة على العضوية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الشاملة في جميع أنحاء العالم.

١٣٧. **ويتعاون المكتب مع معاهد البحوث في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بهدف تعزيز المعرفة بمجالات مثل التعاونيات القائمة على المنصات والابتكار الاجتماعي والمنشآت التي يملكها العمال.** ويسهم خبراء من هذه المؤسسات في أنشطة البحث والتعلم التي يضطلع بها المكتب. وتتشارك منظمة العمل الدولية في إجراء البحوث المتعلقة بالتعاونيات والمنشآت الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع مراكز بحوث عديدة من بينها المعهد الأوروبي للبحوث في مجال التعاونيات والمؤسسات الاجتماعية ومعهد البحوث بشأن العمل والمجتمع في جامعة "لوفن" الكاثوليكية وشبكة "EMES" الدولية للبحوث. من جهة أخرى، يضطلع المكتب منذ زمن بعيد بأنشطة بحثية وتدريبية بالشراكة مع كليات تعاونية (في أوغندا والمملكة المتحدة) وجامعات (في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة).

١٣٨. **ويدعم المكتب التعلم الأقاليمي في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال البحوث والمنصات الشبكية وورش العمل والجولات الدراسية.** ومنذ عام ٢٠١١، تشاركت منظمة العمل الدولية مع الاتحاد الياباني لتعاونيات المستهلكين في تنظيم عشر جولات دراسية، زار خلالها قادة التعاونيات الأفريقية اليابان. وأتاحت هذه الجولات فرصة لإلقاء نظرة فاحصة على مختلف القطاعات، لا سيما قطاعات خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية والطاقة المتجددة التي تنشأ فيها وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.[٢٨١] وقد نُظمت جولات دراسية مماثلة في إيطاليا في إطار أكاديميات مختلفة تابعة للمركز الدولي للتدريب، التابع لمنظمة العمل الدولية (مركز تورينو) (في مجال العمالة الريفية وعمالة الشباب والمساواة بين الجنسين والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، على سبيل المثال) لتعزيز الاحتكاك بممارسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مجموعة من القطاعات، لا سيما السياحة الزراعية وخدمات الرعاية وإدماج المهاجرين واللاجئين. والاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو أيضاً جزء من العمل الذي يقوم به المكتب في مجال توطيد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث، بما في ذلك من خلال البحث في استكشاف العلاقات بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومثل هذا التعاون.

تعزيز القدرات

١٣٩. **على مر السنين، طور المكتب أدوات ومواد وبرامج لتعزيز القدرات بلغات متعددة وكيّفها مع سياقات مختلفة.**[٢٨٢] ولم تُكيّف هذه الأدوات مع السياقات الوطنية فحسب، بل كذلك مع القطاعات المحددة لها (التعدين ومصائد الأسماك) والفئات التي تستهدفها (الشباب المحرومون والنساء الريفيات والشعوب الأصلية واللاجئون). ومن بين هذه الأدوات، نذكر:

- مجموعة من المواد والتقنيات للتدريب على الإدارة التعاونية، وهي أول مجموعة تدريبية يصدرها المكتب (١٩٧٨-١٩٨٩) بهدف تعزيز قدرات مديري التعاونيات؛

[٢٨٠] انظر: UNRISD, "Alternative Economies for Transformation".

[٢٨١] انظر:
ILO and Japanese Consumers' Co-operative Union, *Cooperation among Cooperatives in Action between Japan and Africa: 10 Years of ILO/JCCU African Cooperative Leaders' Study Tour*, 2021.

[٢٨٢] "أدوات تعزيز القدرات" التابعة للمكتب متوفرة باللغات الرسمية الثلاث لمنظمة العمل الدولية، وغيرها من اللغات بناءً على طلب الهيئات المكونة للمنظمة.

- ست منشورات بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، طُوّرت منذ عام ٢٠١١ بالتعاون مع مركز تورينو ومؤسسات بحثية مختارة خصيصاً لأكاديميات منظمة العمل الدولية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- مجموعة تدريب "My.COOP" بشأن تحسين إدارة التعاونيات الزراعية، أطلقت عام ٢٠١٢ بالاشتراك مع مركز تورينو ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة و"Agriterra"، وغيرها من مؤسسات التدريب التعاوني. وينظم مركز تورينو كل عام دورة تدريبية افتراضية بلغات متعددة بعنوان "My.COOP". وفي عام ٢٠١٩، حوّل المركز مواد التدريب الخاصة بهذه الدورة إلى حزمة تعلّم ذاتي متوافقة مع الهواتف الذكية (My.COOP Smart)؛
- برنامج تدريب "ApexFinCoop" طورته منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية ومركز تورينو التابع لها وانطلق في عام ٢٠١٧ لدعم المنظمات الكبرى التابعة للتعاونيات المالية في وضع وتنفيذ خطط استراتيجية فعالة، من أجل أداء مهامها بتكلفة معقولة وبما يرضي أعضاءها؛[٢٨٣]
- برنامج "ابدأ وحسن مشروعك" التدريبي والمصمم خصيصاً لدعم صغار أصحاب المشاريع في إطلاق وتنمية أعمالهم الذي أُطلق في عام ٢٠١٧ ثم تحول إلى مجموعة تعلم ذاتي في عام ٢٠٢١؛
- النموذجان التدريبيان "Think.Coop" و"Start.Coop" اللذان أطلقهما المكتب في عام ٢٠١٨ بهدف زيادة الوعي بالنموذج التعاوني وتوجيه عملية إنشاء التعاونيات باستخدام منهجية التعلم القائمة على الأنشطة بين النظراء؛
- أداة أطلقت في عام ٢٠٢١ بهدف زيادة الوعي في صفوف التعاونيات بشأن القضاء على عمل الأطفال، وتُرجمت إلى اللغتين الإسبانية والفرنسية واستُخدمت في أفريقيا والأمريكتين؛[٢٨٤]
- أداة عملية بشأن السلامة والصحة المهنيتين للتعاونيات الزراعية، ونموذج تدريب "Manage.Coop" لتحسين إدارة التعاونيات القائمة، أطلقها المكتب في النصف الأول من عام ٢٠٢٢.

١٤٠. **وخطة العمل الهادفة إلى تشجيع منشآت ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي في أفريقيا، التي اعتمدها المؤتمر الإقليمي لمنظمة العمل الدولية المعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جوهانسبرغ سنة ٢٠٠٩، تدعو المكتب إلى زيادة قدرة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.**[٢٨٥] ومنذ ذلك الحين، نظم مركز تورينو ١٢ نسخة من الأكاديمية الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.[٢٨٦] وفي الإجمال، شاركت ٥١٧ امرأة و٥٦٩ رجلاً في إنجاز أول ١١ حدثاً، منهم ٦٥ من ممثلي العمال و٢٨ من ممثلي أصحاب العمل، و٦٧ من ممثلي وزارات العمل. والحدث الثاني عشر الذي انعقد عن بعد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١، ضمّ ١٤١ امرأة و١٦٦ رجلاً من ٨٣ بلداً.[٢٨٧]

١٤١. **والموارد البشرية والمالية المخصصة لهذه الحافظة محدودة، مما يطرح تحدياً.** وكان من شأن تقييم مستقل رفيع المستوى لاستراتيجية وإجراءات منظمة العمل الدولية بشأن تعزيز المنشآت المستدامة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ أن سلّط الضوء على المخاوف من أن يكون نشاط المكتب في مجال تعزيز التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني "تلقّى قدراً من الدعم والموارد أقل مما يستحقه، بالرغم من أنّ هذا مجال يحظى باهتمام دولي متزايد". وفضلاً عن ذلك، سلط التقييم الضوء على "حقيقة مفادها أنه يجب أخذ النتائج بعين الاعتبار عندما تتخذ القرارات الخاصة بالموارد، لأنّ جزءاً كبيراً من نشاط المنظمة يرتبط بنتائج أخرى [من البرنامج والميزانية]".[٢٨٨] وبغية مساعدة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية على أن تصبح أكثر إلماماً بأنشطة المكتب بشأن وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، جرى تطوير أداة للتعلم الذاتي عبر الإنترنت بالاشتراك مع مركز تورينو، مع التركيز بصفة خاصة على التعاونيات.

---

٢٨٣ انظر: FAO, ILO and Turin Centre, "ApexFinCoop" (brief).

٢٨٤ مكتب العمل الدولي، دور التعاونيات في القضاء على عمل الأطفال: دليل ميسّر لتكوين المدربين الميدانيين، ٢٠٢١ ودور التعاونيات في القضاء على عمل الأطفال - دليل ميسّر لتدريب الإدارة والموظفين وأعضاء التعاونيات الزراعية ٢٠٢١.

٢٨٥ مكتب العمل الدولي، *خطة العمل لتعزيز مؤسسات ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي في أفريقيا*، المؤتمر الإقليمي لمنظمة العمل الدولية "الاقتصاد الاجتماعي – استجابة أفريقيا للأزمة العالمية"، ٢٠٠٩.

٢٨٦ انعقدت الأكاديميات في تورينو، إيطاليا (٢٠١٠) ومونتريال، كندا (٢٠١١) وأغادير، المغرب (٢٠١٣) وكامبيناس، البرازيل (٢٠١٤) وجوهانسبرغ، جنوب أفريقيا (٢٠١٥) وبوبيلا، المكسيك (٢٠١٥) وسان خوسيه، كوستاريكا (٢٠١٦) وسيول، جمهورية كوريا (٢٠١٧) ومدينة لكسمبرغ (٢٠١٧) وتورينو، إيطاليا (٢٠١٩) ومدريد، اسبانيا (٢٠١٩) ولشبونة، البرتغال (بنسق افتراضي) (٢٠٢١).

٢٨٧ ركزت النسخة الثانية عشرة على دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الانتعاش المتمحور حول الإنسان والكوكب.

٢٨٨ انظر: ILO, *High-level evaluation of ILO's strategy and action for promoting sustainable enterprises 2014–19*, 2020.

الفصل ٥ - العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني: التحديات والفرص والاتجاهات المستقبلية

١٤٢. **يشكّل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إحدى ركائز المجتمع المتوازن ومستقبل العمل المتمحور حول الإنسان.** ويتطلب احترام قيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وضع حقوق العمال واحتياجات وطموحات وحقوق كل الناس في صميم السياسات والممارسات على مستوى المنشأة. ويتمشى تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على هذا النحو مع حتمية العدالة الاجتماعية وإعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل (٢٠١٩) الذي يدعو إلى زيادة تطوير نهج مستقبل العمل المتمحور حول الإنسان ويمكن لقيم ومبادئ وممارسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تسهم في تطوير هذا النهج. ويناقش هذا الفصل التحديات المطروحة والفرص المتاحة والاتجاهات المستقبلية بشأن حشد مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتحقيق أهداف العمل اللائق والتنمية المستدامة، التي تكفل الكرامة وتحقيق الذات والتقاسم العادل للمنافع.

١٤٣. **وعلى الرغم من الزخم المتنامي حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تواجه وحدات هذا الاقتصاد تحديات كبيرة ليست هي الوحيدة التي تواجهها.** فعلى سبيل المثال، تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، سواء كانت في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أم لا، صعوبات في الحصول على المعلومات والتمويل واختراق الأسواق والنفاذ إلى التكنولوجيا وتوفير البنى التحتية والمشتريات العامة. وقد تعاني هذه المنشآت من مستويات منخفضة من المهارات التقنية والإدارية، ويعوقها انخفاض مستويات الانتاجية والنوعية، ولا تلقى الدعم الكافي في مجال البحث والتطوير، وقد تخضع لإجراءات إدارية غير ملائمة أو غير كافية أو مفرطة. غير أنه هناك تحديات تخصّ وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فقط. فقد يؤدي الطابع المحلي للغاية لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والتركيز المطلق على احتياجات أعضائها والعاملين فيها ومستخدميها ومجتمعاتها المحلية، إلى عرقلة مشاركتها في نقاشات السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي. ومن شأن زيادة الروابط بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمؤسسات العامة والخاصة أن يزيد من ابتعاد مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومؤسسات القطاع الخاص عن بعض قيمها وأهدافها الأساسية.[٢٨٩] ويمكن أن يؤدي اعتمادها المفرط على مصادر التمويل الخارجية إلى تقويض استقلالية وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفعاليتها واستدامتها. وفي حين يمكن أن ينمو حجم وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلا أنها يمكن أن تختار التخلي عن استراتيجيات التوسع التي يمكن أن تمسّ بقيمها ومبادئها. كما يمكن لنظم الإدارة السديدة الخاصة بوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تجعلها أقل جاذبية لمقدمي الخدمات المالية الذين يسعون إلى تحقيق أقصى قدر من العائدات. كما يمكن أن تعرقل محدودية التعليم والتدريب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تطوير هذا النموذج الاقتصادي. ومن شأن غياب الإحصاءات الكافية عن وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وعن أثرها أن يؤدي إلى الحد من استخدامها كعناصر تحليل في مجال البحوث والسياسات والممارسات.

١٤٤. **وينبغي إرساء بيئة مؤاتية لازدهار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال التعاون الثلاثي بين المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، وبالتشاور مع المنظمات الأخرى ذات الصلة والممثلة للجهات الفاعلة المعنية.** ويتوقف مستقبل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ظلّ عالم عمل سريع التغيّر على تضافر جهود الحكومات والشركاء الاجتماعيين والهيكليات العمودية والأفقية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وشركاء التنمية الآخرين. ويمكن لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال الملتزمة بمستقبل عمل متمحور حول الإنسان أن تجعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جزءاً من استراتيجياتها. وبوسع منظمات أصحاب العمل أن تنظر، حيثما كان ذلك مناسباً، في تمديد العضوية إلى وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الراغبة في الانضمام إليها وتزويدها بخدمات الدعم المناسبة وفقاً لنفس الشروط والأحكام التي تطبقها على أعضائها الآخرين. ويجوز لمنظمات العمال أن تقدم المشورة والمساعدة إلى العاملين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيما يتعلق بالانضمام إليها، كما يمكنها مساعدة أعضائها في إنشاء وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عند الاقتضاء. ويمكن لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهيكلياتها العمودية والأفقية أن تشارك في حوار نشط مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والوكالات الحكومية وغير الحكومية المعنية بغية تهيئة بيئة محفزة لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

[٢٨٩] انظر: UNTFSSE, *Social and Solidarity Economy and the Challenge of Sustainable Development*.

تشجيع بيئة مؤاتية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

١٤٥. إنّ توفير بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عنصرٌ حاسم لتوفير بيئة مؤاتية لازدهار المنشآت المستدامة الأخرى. والجدوى الاقتصادية شرطٌ ضروري لكافة المنشآت المستدامة. ويجب أن تستند البيئة التي تضمن استدامة منشآت الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى إطار قانوني وسياسي داعم يتمشى مع قيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ومن بين هذه القيم والمبادئ، يتوافق الغرض الاجتماعي أو المصلحة العامة وحظر أو تقييد تقاسم المنافع مع التنمية التي تحترم كرامة الإنسان والاستدامة البيئية والعمل اللائق. ويمكن أن تترافق هذه الأهداف مع السعي المشروع إلى تحقيق الربح في مجالات أوسع نطاقاً، بهدف تعزيز استدامة المنشآت الهادفة للربح. وبناءً على ذلك، لا يجب بالضرورة أن تكون البيئة المؤاتية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني على حساب المنشآت الأخرى في القطاعين العام والخاص. والواقع أنّ تهيئة بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة تعود بالنفع على جميع أنواع المنشآت.[٢٩٠]

١٤٦. ومن أهم سمات خلق بيئة مؤاتية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمان تكافؤ الفرص له ولغيره من المنشآت. ويشير مفهوم تكافؤ الفرص عموماً إلى العدالة أو المساواة في المعاملة. غير أنّ مبدأ المساواة في المعاملة لا يعني بالضرورة أن تُعامَل جميع المنشآت على قدم المساواة، بصرف النظر عن وضعها. فعلى الرغم من وجود استثناءات مهمة في بعض البلدان، فإنّ وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تختلف عن المنشآت التي تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح ثم توزعها على أساس رأس المال المستثمر. فوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تعمل غالباً في بيئة سياسية وقانونية تسودها العراقيل والظروف غير المتكافئة.[٢٩١] وكثيراً ما تجد هذه المنشآت نفسها أمام عقبات بيروقراطية وتنظيمية كبيرة تحول دون تأسيسها وتشغيلها وتطويرها. كما أنّ التدابير التي تفترض بأنّ القطاع العام أو القطاع الخاص هو نموذج الأعمال الوحيد القابل للتطبيق، قد أعاقت تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وينطبق الفهم الثلاثي لتكافؤ الفرص الذي ظهر أثناء صياغة التوصية رقم ١٩٣ على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ككل. وينبغي للحكومات أن توفر إطاراً سياسياً وقانونياً داعماً يتسق مع طبيعة ووظيفة وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ويسترشد بقيمها ومبادئها. ويجب أن تعزز البيئة السياسية المؤاتية الشروط اللازمة لحماية مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لا سيما استقلال هذا الاقتصاد الذاتي واستقلاليته عن الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص. علاوة على ذلك، ينبغي معاملة وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية، والتي لا تقل مؤاتاة عن تلك التي تتمتع بها الأشكال الأخرى من المنشآت والمنظمات الاجتماعية.

١٤٧. واعتماد تشريعات تضبط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعترف صراحة بقيمه ومبادئه يوفر أساساً قوياً لتعزيز هذا الاقتصاد. فالإقرار بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دساتير بعض البلدان ينمّ عن التزام قوي بهذا الاقتصاد. وعند صياغة قانون بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يجد المشرعون أنفسهم أمام عدة خيارات.[٢٩٢] أولها هو تحديد المستوى الحكومي الذي يدخل التشريع ضمنه. فعند إدخال تشريعات على مستوى أعلى من الحكومة، فإنه يمكن أن يعزز اتساق النهج المتبع. وأما عندما تدخل التشريعات على صعيد أدنى، فإنها تسمح بالقيام ببعض التجارب قبل المرور إلى مرحلة التعميم، ولكن قد يؤدي هذا إلى عدم الاتساق فيما يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مختلف الولايات القضائية. ويتعلّق الخيار الثاني بنوع القانون، الذي يتراوح بين التشريعات التي تضع أطر عمل والتشريعات الخاصة، مع وضع أحكام مفصلة بشأن جميع الأشكال التنظيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. من شأن التشريعات الإطارية أن تجمع المبادئ الواردة في التشريعات القائمة بشأن مختلف الاشكال التنظيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما يمكن أن توفر أسساً للمزيد من العمل التشريعي. أما الخيار الثالث، فيتعلّق بمدى استناد التعريف الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى القيم أو المبادئ أو الأشكال التنظيمية أو الأنشطة الاقتصادية أو على مزيج منها كلها. وأخيراً، يمكّن الخيار الرابع المشرعين من النظر في أهمية وضع آليات لتحديد وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو الأشكال التنظيمية المحددة لهذا الاقتصاد.

---

[٢٩٠] يجب أن توفر هذه البيئة: السلام والاستقرار السياسي؛ الإدارة السديدة؛ الحوار الاجتماعي؛ احترام حقوق الانسان العالمية؛ ثقافة تنظيم المشاريع؛ سياسة الاقتصاد الكلي السليمة والمستقرة؛ التجارة والتكامل الاقتصادي المستدام؛ تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية؛ سيادة القانون وحقوق الملكية المكفولة؛ المنافسة العادلة؛ الوصول إلى الخدمات المالية؛ البنية التحتية المادية؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ التعليم والتدريب والتعلّم المتواصل؛ العدالة الاجتماعية والإدماج الاجتماعي؛ الحماية الاجتماعية الكافية؛ الإشراف المسؤول على البيئة.

[٢٩١] انظر: UNTFSSE, *Social and Solidarity Economy and the Challenge of Sustainable Development*.

[٢٩٢] انظر: Hiez.

١٤٨. ويتطلب تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كذلك اعتماد وتنفيذ سياسات مؤاتية تتمشى مع العمل اللائق والتنمية المستدامة. ويمكن لهذه السياسات أن تقوم تحديداً بما يلي:

- تعزيز العمالة في وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تطبيق سياسات العمالة والسياسات الاجتماعية وسياسات دعم الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية والصناعية المتكاملة على المستوى الوطني؛
- النهوض بالتعليم والتدريب في مجال قيم ومبادئ وممارسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك على جميع المستويات المناسبة داخل النظم الوطنية للتعليم والتدريب، وفي المجتمع الأوسع نطاقاً؛
- اتخاذ تدابير حسب الاقتضاء لدعم أنشطة وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي ترمي إلى أهداف معيّنة في مجال السياسات العامة والاجتماعية، مثل النهوض بالعمالة أو تطوير الأنشطة التي تعود بالمنفعة على المجموعات أو المناطق المحرومة. وتشمل هذه التدابير، فيما تشمل وبقدر الإمكان، الإعانات الضريبية والقروض والمنح والوصول إلى برامج الأشغال العامة والأحكام الخاصة بالمشتريات العامة؛
- تيسير وصول وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى الأسواق، بما في ذلك عن طريق المشتريات العامة المسؤولة اجتماعياً وبيئياً؛
- توفير التدريب وغيره من أشكال المساعدة لتحسين مستوى إنتاجية وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وقدرتها على المنافسة ونوعية السلع والخدمات التي تنتجها؛
- تيسير وصول وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى الخدمات المالية المكيّفة لتلبية احتياجاتها، بما في ذلك من خلال وضع إطار تنظيمي مناسب لقطاع مالي شامل، مع التركيز على وجود قوي لمقدمي الخدمات المالية الذين يشكّلون جزءاً من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- ضمان وضع سياسات تكفل الحماية الاجتماعية الشاملة للأشخاص الذين ينشطون داخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بمن في ذلك المجموعات المحرومة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقدم الدعم لوحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتيسير حصول أفرادها والعاملين فيها على استحقاقات الحماية الاجتماعية؛
- تعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة لجميع العاملين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيما يتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل والتغطية بموجب قوانين العمل الوطنية ذات الصلة، وضمان عدم تأسيس أو استخدام وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للتملّص من الامتثال لقانون العمل، وذلك بضمان تطبيق تشريعات العمل على جميع المنشآت؛
- التشجيع على اعتماد تدابير تعزز السلامة والصحة المهنيتين في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع إيلاء اهتمام خاص للتحديات الحالية التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين في كنف وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والعمل الذي تؤديه، بما في ذلك ما يتعلق بحماية الأمومة والتوازن بين العمل والحياة الشخصية والوقاية والحماية من العنف والتحرش على أساس نوع الجنس؛
- تيسير انتقال العمال والوحدات الاقتصادية من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، وذلك بتمكينهم من الانضمام إلى وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في القطاع المنظم؛
- إدماج وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في استراتيجيات تعزيز السلم ومنع اندلاع الأزمات ودعم الانتعاش وبناء القدرة على الصمود باعتبارها جهات شريكة وفاعلة في تنفيذ هذه الاستراتيجيات، لا سيما عن طريق:
  - دعم مساهمة وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التحول الرقمي العادل حتى تعود منافع هذا التحول بشكل كبير على المجتمع مع التصدي للمخاطر والتحديات التي يطرحها؛
  - دعم مساهمة وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الانتقال العادل نحو الاستدامة البيئية، بما في ذلك في الاقتصاد الدائري؛
  - تعزيز نشر المعلومات عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتحسين الإحصاءات الوطنية بشأنه وذلك بهدف صياغة وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة.

الأعمال المستقبلية للمكتب بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

١٤٩. بناءً على استنتاجات هذه المناقشة العامة، وبغية تعزيز مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في النهوض بالعمل اللائق والتنمية المستدامة بالاشتراك مع الأطراف المعنية بهذا الاقتصاد، يجوز للمكتب اتخاذ إجراءات تهدف إلى ما يلي:

- تسخير إمكانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للنهوض بالعمل اللائق والتنمية المستدامة، عن طريق إدماج نُهج هذا الاقتصاد في جميع مشاريع منظمة العمل الدولية وبرامجها وأنشطتها ذات الصلة؛
- دعم تهيئة بيئة مواتية لازدهار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك عن طريق توفير الخدمات الاستشارية السياسية والقانونية والأعمال البحثية وبناء القدرات والخدمات المالية، بهدف تلبية احتياجات الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك من خلال البرامج القطرية للعمل اللائق؛
- زيادة إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في هيكلية نتائج المكتب، بما في ذلك النتائج والنواتج والمؤشرات ذات الصلة لبرنامج وميزانية منظمة العمل الدولية وإعادة تنشيط آلية التنسيق على نطاق المكتب بشأن تعزيز هذا الاقتصاد؛
- مواصلة النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال الاستناد إلى مشاريع التعاون الإنمائي التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية، لا سيما المشاريع التالية: إلغاء العمل الجبري والقضاء على عمل الأطفال والتهجير القسري وتمكين المرأة اقتصادياً وإشراك الأشخاص المستضعفين والنهوض بعمالة الشباب وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية والانتقال إلى الاقتصاد المنظم والاستجابة للأزمات وبناء القدرة على الصمود إزاءها؛
- مواصلة دمج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في نهج منظمة العمل الدولية لانتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، بما في ذلك ما يتعلق بالبرنامج التحويلي بشأن المساواة بين الجنسين وضمان انتقال بيئي ورقمي عادل؛
- التشجيع على تجميع وتصنيف بيانات متسقة وقابلة للمقارنة عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، استناداً إلى العمل الذي أنجز في مجال إصدار إحصاءات عن التعاونيات والعمل على وضع مبادئ توجيهية دولية بشأن الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- توسيع استراتيجية تطوير قدرات المكتب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالاشتراك مع مركز تورينو، وإرساء شبكة عالمية لتطوير القدرات في هذا المجال تضم مؤسسات بحثية ومراكز تدريب تابعة لهذا الاقتصاد؛
- مواصلة أداء دور قيادي داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من أجل النهوض بالعمل اللائق والتنمية المستدامة وإدماج العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك عن طريق لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها ومجموعة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أنشطة التخطيط والتنفيذ على جميع المستويات؛
- الحفاظ على الشراكات بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع وكالات الأمم المتحدة والشبكات ومراكز البحوث الخاصة بهذا الموضوع وتكثيف هذه الشراكات وتوسيع نطاقها حيثما أمكن، بالتنسيق والتعاون الوثيق مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية.

المرفق

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأشكاله التنظيمية في معايير العمل الدولية

الصك	دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو مكوناته
الاتفاقيات	
اتفاقية السياسة الاجتماعية (الأقاليم التابعة)، ١٩٤٧ (رقم ٨٢)	تعاونيات المنتجين والمستهلكين: تخفيض تكلفة الإنتاج والتوزيع من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية وتحسين مستويات معيشة المنتجين الزراعيين (المادة ٨(هـ))
	منظمات الائتمان التعاونية: حماية العاملين بالأجر والمنتجين المستقلين من الربا (المادة ١٧(٢))
اتفاقية السياسة الاجتماعية (الأهداف والمعايير الأساسية)، ١٩٦٢ (رقم ١١٧)	تعاونيات المنتجين والمستهلكين: تخفيض تكاليف الإنتاج والتوزيع من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية وتحسين مستويات معيشة المنتجين الزراعيين (المادة ٤(هـ))
	منظمات الائتمان التعاونية: حماية العاملين بأجر والمنتجين المستقلين من الربا (المادة ١٣(٢))
اتفاقية النهوض بالعمالة والحماية من البطالة، ١٩٨٨ (رقم ١٦٨)	التعاونيات: إنشاء وتعزيز جميع أشكال العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية (الديباجة)
التوصيات	
توصية تأمين الدخل، ١٩٤٤ (رقم ٦٧)	جمعيات المساعدات المتبادلة: توفير إعانات التأمين الإضافية (الفقرة ٢٧(٢))
توصية التأهيل المهني للمعوقين، ١٩٥٥ (رقم ٩٩)	التعاونيات أو غيرها من المؤسسات المماثلة: توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة (الفقرة ٣١(د))
توصية حماية العمال المهاجرين (البلدان المتخلفة)، ١٩٥٥ (رقم ١٠٠)	تدار مزارع الحيوانات وأحواض الأسماك وحدائق الخضراوات على أساس تعاوني، بينما تدير تعاونيات العمال محلات البيع بالتجزئة: توفير السلع الاستهلاكية للعمال المهاجرين وأسرهم بأسعار معقولة وكميات كافية (الفقرات ٤٢(١) و٤٣(أ) و(ب))
	منظمات الائتمان التعاونية: حماية العمال المهاجرين من الربا (الفقرة ٤٩(ب))
توصية السكان الأصليين والقبليين، ١٩٥٧ (رقم ١٠٤)	نظم الائتمان التعاونية: تتخذ تدابير مناسبة للقضاء على المديونية بين المزارعين (الفقرة ٧)
	الإنتاج التعاوني والتموين والتسويق: تكييف الأساليب الحديثة مع الأشكال التقليدية للملكية والاستعمال الجماعيين للأراضي ومعدات الإنتاج بين السكان المعنيين، ومع نُظمهم التقليدية المتعلقة بخدمات الجماعات المحلية والمساعدة المتبادلة (الفقرة ٨)
	التعاونيات: النهوض بالحرف اليدوية والصناعات الريفية (الفقرة ٢٢(ج))
توصية إسكان العمال، ١٩٦١ (رقم ١١٥)	تعاونيات بناء المساكن: بناء مساكن للعمال وأسرهم (الفقرتان ٥ و١٣(٢)(ب))
	جمعيات الإسكان التعاونية وغيرها من الجمعيات غير الهادفة إلى الربح وغيرها من جمعيات الإسكان: توفير المساكن للعمال (الفقرتان ١٢(١) و١٤)
	الجمعيات التعاونية: تمويل وبناء مساكن العمال (الفقرة ١٧)
توصية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)	تعاونيات الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة: التكيف مع أوجه التقدم التكنولوجي والتغيرات في ظروف السوق، وتوفير فرص العمل دون الاعتماد على تدابير الحماية أو الامتيازات الخاصة التي من شأنها أن تعوق النمو الاقتصادي (الفقرة ٢٦(ب))
	التنظيم التعاوني في مجالي الإنتاج والتسويق: تعزيز العمالة الريفية المنتجة (الفقرة ٢٧(٤))

الصك	دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو مكوناته
التوصيات	
توصية التدريب المهني لصيادي الأسماك، ١٩٦٦ (رقم ١٢٦)	التعاونيات من أجل الشراء المشترك واستعمال قوارب الصيد: توفير فرص العمل في مصائد الأسماك للمتدربين (الفقرة ٧(د))
توصية المستأجرين والمزارعين بالمشاركة، ١٩٦٨ (رقم ١٣٢)	المؤسسات التعاونية مثل تعاونيات الانتاج وتعاونيات تجهيز المنتجات الزراعية وتعاونيات الائتمان وتعاونيات التسويق وتعاونيات الشراء: زيادة رفاه المستأجرين، والمزارعين بالمشاركة والفئات المماثلة من العمال الزراعيين (الفقرة ٢١)
	التعاونيات الائتمانية: توفير الائتمان منخفض التكلفة (الفقرة ٢٢(٣)(أ))
توصية منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥ (رقم ١٤٩)	التعاونيات: تمكين منظمات العمال الريفيين من تلبية احتياجات أعضائها مباشرة وتعزيز استقلالها عن طريق الاعتماد على الذات اقتصادياً في آنٍ معاً (الفقرة ١٦(د))
توصية التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، ١٩٨٣ (رقم ١٦٨)	تشجيع المعوقين على إنشاء وتطوير تعاونيات لصالحهم: توفير التأهيل المهني والعمالة (الفقرة ١١(هـ) و(و))
	التعاونيات في مجال الصناعات المنزلية أو الأنشطة الزراعية أو الحرفية أو غيرها: التأهيل المهني في المناطق الريفية (الفقرة ٢١(د))
توصية سياسة العمالة (أحكام تكميلية)، ١٩٨٤ (رقم ١٦٩)	تعاونيات العمال: توفير فرص العمل للشباب والمجموعات والأشخاص المحرومين (الفقرة ١٦(أ))
	التعاونيات والجمعيات الصغيرة: إتاحة فرص العمل، لا سيما للعمال الذين تواجههم صعوبات خاصة (الفقرة ٣٠)
توصية العمل في المنزل، ١٩٩٦ (رقم ١٨٤)	التعاونيات: تنظيم العمال في المنزل (الفقرة ٢٩(ج))
توصية خلق الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ١٩٩٨ (رقم ١٨٩)	المبادرات التعاونية: التدابير التكميلية المحتملة في مجال الحماية الاجتماعية (الفقرة ٧(٣)(ب))
	جمعيات للضمان المتبادل: حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل والائتمان بشروط مرضية (الفقرة ١٤(٣))
	تعاونيات الانتاج والخدمات: تبادل الخبرات وتقاسم الموارد والمخاطر بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة (الفقرة ١٦(٣))
توصية تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣)	التعاونيات: توليد الدخل والوظائف اللائقة والمستدامة والتعليم والتدريب وزيادة الادخار والاستثمار وتحسين الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية والإسهام في التنمية البشرية المستدامة وإنشاء وتطوير قطاع اقتصادي متميز دينامي وقابل للبقاء، يشمل التعاونيات ويستجيب للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي (الفقرة ٤)
	قطاع تعاوني تآزري ومنظمات اجتماعية وغير حكومية أخرى: المساهمة في توازن المجتمع (الفقرة ٦)
توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)	التعاونيات ووحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأخرى: تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم (الفقرة ١١(ز))
توصية العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، ٢٠١٧ (رقم ٢٠٥)	التعاونيات وغيرها من مبادرات الاقتصاد الاجتماعي: تعزيز العمالة والعمل اللائق وفرص توليد الدخل لإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود (الفقرة ١١(ج))